جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجل:.....

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث L M D

في: العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

العنوان

دور البرامج التنموية في مكافحة ظاهرة البطالة في الجزائر
دراسة تحليلية قياسية للفترة (2000-2020)

من إعداد:

بديار رضا

تاريخ المناقشة:2024/01/27

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
توفيق غفصي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
عبد الحميد قطوش	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفًا و مقررًا
عمر بوعزيز	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مساعد مشرف
السعيد بن لخضر	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا
صالح سراي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا
عبد الرزاق بوعيطة	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بو عريريج	ممتحنا
طالبي رياض	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 1	مدعوا

السنة الجامعية: 2024/2023

** فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَى

إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا **

سورة طه الآية 111

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل على أن وفقني في إنجاز هذا العمل..

كما أوجه شكري الخالص إلى الدكتور الأستاذ القدير* **قطوش عبد الحميد*** الذي كان سندا لي في اتمام هذا العمل، كما أنه لم يدخر أي جهد في توجهاته ونصائحه وأفكاره النيرة التي تم الاعتماد عليها في انجاز هذا العمل.

أتقدم بشكري إلى جميع الأسرة الجامعية من عمال وإداريين وأساتذة من جامعة المسيلة أو خارجها، الذين تلقيت منهم الدعم النفسي لإنجاز هذه الأطروحة.

كما أتقدم بشكري إلى الاساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم وتحملهم عناء مراجعة ومناقشة هذه الأطروحة، وإبداء ملاحظاتهم والتي من دون شك ستزيد من قيمة هذا العمل.

الاهداء

أهــدي هــذا العمــل المتواضــع إلــى الوالــدين الكــريمين أطــال الله فــي عمرهمــا، وإلــى كافــة أســرتي، وعلــى وجــه الخصــوص زوجتــي التــي عانــت معي في انجاز هذا العمل وإلى أولادي.

كمـا لا أنسـى جميـع أصـدقائي وزملائـي فـي العمـل وكـل مـن كـان سـندا لي ولو بالكلمة الطيبة.

مقدمة

مقدمة

تعد ظاهرة البطالة مشكلة من بين المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها معظم دول العالم، سواء الدول المتقدمة أو تلك الدول السائرة في طريق النمو، وبالتالي نجد موضوع ظاهرة البطالة محل اهتمام ودراسة الكثير من المفكرين والباحثين الاقتصاديين منهم من ينظر إليها على أنها ظاهرة اجتماعية ومنهم من يراها أنها ظاهرة اقتصادية، حيث يربطونها بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وخاصة بالأداء والنشاط الاقتصادي، وبالتالي تعددت النظريات المفسرة لهذه الظاهرة عبر العصور من الزمن وباختلاف أفكارهم واتجاهاتهم، وذلك سعيا وراء ايجاد التفسير الحقيقي لهذه الظاهرة وإعطاء الحلول المناسبة للتخفيف من حدتها.

والجزائر لم تسلم من هذه الظاهرة مثلها مثل بعض دول العالم، لقد عانت الأمرين نتيجة مواجهة الأزمات الاقتصادية ومسايرة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، حيث شهدت الجزائر في بعض الأوقات تراجعا في الأوضاع الاقتصادية والمالية، بسبب انخفاض عوائد المحروقات التي تعتبر المورد المالي الرئيسي التي تعتمد عليه في تغطية نفقاتها، والذي أدى بدوره إلى ضعف النشاط الاقتصادي هذا من جهة ومشكل ارتفاع معدلات البطالة من جهة أخرى.

وعليه انتهجت الجزائر العديد من الاصلاحات الاقتصادية بغية الارتقاء بالاقتصاد الوطني وتسريع معدلات النمو، بالإضافة إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والتي كانت من أبرزها تخفيض معدلات البطالة التي كانت سائدة بشكل رهيب منذ الاستقلال، حيث سجلت الجزائر أرقاما قياسية في معدلات البطالة لم يسبق لها مثيل خلال تلك الفترة، ونذكر على وجه الخصوص تم تسجيل أعلى نسبة سنة 2000، حيث قدرت بـ 29.77% – حسب بيانات البنك الدولي[1] –، ومنه تم دق ناقوس الخطر لما تشكل مشاكل اجتماعية خطيرة لا يحمد عقباها.

وبالتالي قامت الحكومة الجزائرية منذ سنة 2001 باتخاذ سياسات وإستراتيجيات اقتصادية، من أجل الخروج من الأوضاع المزرية التي شهدتها البلاد آنذاك، وذلك من خلال تبني أربع برامج تنموية طموحة، بدءاً من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001–2004)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005–2009)، ثم البرنامج الخماسي للتنمية للفترة (2010–2014)، وفي الأخير برنامج توطيد

1– البنك الدولي، على الرابط: https://www.albankaldawli.org/، تاريخ الاطلاع: 17/ 03/ 2023

النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2019)، كان الهدف الرئيسي من هذه البرامج تحسين المستوى المعيشي للسكان، والتي بدورها تعود بالإيجاب على بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه البرامج تزامنت مع تفعيل أجهزة وآليات تشغيل جديدة مرافقة لهذه البرامج من أجل تنظيم سوق العمل.

أولا: الاشكالية

قامت الجزائر منذ سنة 2001 بانتهاج سياسة مالية توسعية غير مسبوقة، وذلك بهدف تدارك التأخر في معدلات التنمية، واحتواء انعكاسات الأزمة الاقتصادية والمالية والسياسية وكذا الأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، حيث عمدت الجزائر إلى تبني برامج استثمارية من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة في ظل التحسن المستمر في أسعار النفط التي وصلت إلى أكثر من 150 دولار للبرميل، وقد كانت تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها معالجة البطالة.

بناءا على ما سبق يمكن صياغة السؤال الأساسي للإشكالية فيما يلي:

*** ما هو دور البرامج التنموية المعتمدة خلال الفترة 2000- 2020 في مكافحة ظاهرة البطالة في الجزائر؟**

من خلال السؤال الأساسي للإشكالية يتم طرح الأسلة الفرعية التالية:

1- هل توجد علاقة بين معدلات البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري؟

2- هل كان لبرامج التشغيل المطبقة خلال الفترة 2000-2020 دور في تخفيض معدلات البطالة؟

3- ما هي المحددات الرئيسية للبطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؟

4- ما طبيعة العلاقة بين البرامج التنموية المتخذة خلال الفترة 2000-2020 ومعدلات البطالة؟

ثانيا: أهمية الدراسة

يستمد الموضوع أهميته من خلال معرفة الدور الحقيقي الذي لعبته هذه البرامج في تخفيض معدلات البطالة ومدى نجاعتها، خصوصا وأنه رُصدت لها مبالغ ضخمة قصد تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية وتخفيض معدلات البطالة، وبالتالي يتم من خلال النتائج المتوصل إليها إعطاء لصانعي القرار بعض المقترحات التي نراها مناسبة أو يجب العمل عليها من أجل تخفيض معدلات البطالة.

ثالثا: الفرضيات

من خلال الأسئلة الفرعية توجب علينا طرح الفرضيات التالية:

1- هناك علاقة بين معدلات البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية؛

2- حققت مختلف برامج التشغيل المعتمدة في الجزائر نجاحا كبيرا، حيث ساهمت في تنظيم سوق الشغل هذا من جهة ومن جهة أخرى ساهمت في تخفيض معدلات البطالة؛

3- يوجد العديد من المحددات الرئيسية للبطالة في الاقتصاد الجزائري، أهمها: الانفاق الحكومي، الناتج الداخلي الخام، الجباية البترولية، تراكم رأس المال الثابت، التضخم، والفئة النشطة؛

4- كان للبرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 دور كبير في امتصاص معدلات البطالة.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- الوقوف على أهم المفاهيم والنظريات المفسرة لظاهرة البطالة، بالإضافة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين معدلات البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية، والتي نالت اهتمام المفكرين الاقتصاديين؛

2- تحليل واقع سوق التشغيل في الجزائر، من خلال مساهمة أجهزة وبرامج التشغيل المعتمدة في تنظيم سوق الشغل، لأنها تعتبر حلقة وصل بين طالبي العمل والقطاعات الاقتصادية المشغلة لليد العاملة؛

3- بناء نموذج قياسي يصف ويبين أهم المحددات الرئيسية لمعدلات للبطالة في الجزائر، بالإضافة إلى بناء نموذج قياسي ثاني يحدد طبيعة العلاقة بين معدلات البطالة والبرامج التنموية باعتبارها متغيرات مستقلة.

خامسا: أسباب اختيار الدراسة

توجد هناك عدة أسباب حيث نعتبرها من بين المبررات لاختيارنا هذا الموضوع نذكر منها:

1- الأهمية التي يحتلها موضوع ظاهرة البطالة، لما لها من الأثر البالغ على الجانب الاجتماعي والآثار المترتبة عنها وعلى الحياة اليومية للمواطنين هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الظاهرة تؤرق جميع متخذي القرار والحكومات التي تعاني من هذه المشكلة؛

2- دراسة المواضيع الاقتصادية على المستوى الكلي، وبالأخص موضوع البرامج التنموية، وعلاقتها بمعدلات البطالة ومدى فعالية كل برنامج في الحد من الظاهرة؛

3- محاولة تطبيق بعض الأساليب الحديثة الاحصائية والقياسية، وبمساعدة بعض البرامج الاحصائية في تحليل هذه الظاهرة، والتي من خلالها يمكن بناء نموذج قياسي.

سادسا: منهج البحث

بغرض الإجابة على السؤال المطروح، واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، تم استخدام:

1- المنهج الوصفي: من خلال دراسة وصفية لجميع المتغيرات المدرجة في هذه الدراسة، بالإضافة إلى عرض البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)؛

2- المنهج التحليلي: من خلال تحليل أهم المؤشرات التي لها علاقة بموضوع دراستنا، سواء تلك المتعلقة بعدد المشاريع الممولة من قبل وكالات أجهزة التشغيل، أو تلك المتعلقة بعدد المناصب المستحدثة في القطاعات الاقتصادية وحسب كل نشاط؛

3- المنهج الاستقرائي: وبغرض الوصول إلى نتائج محددة ودقيقة تم استخدام المنهج القياسي، وذلك من أجل تفسير وتحليل أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها علاقة مع معدلات البطالة، وذلك من خلال إجراء جميع مراحل أو خطوات النماذج القياسية باستخدام البرنامج الاحصائي (*Eviews12*).

سابعا: مجال الدراسة وحدودها

قصد معالجة الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، تم تحديد مجال الدراسة وحدودها كما يلي:

1- المحدد المكاني: تنحصر الدراسة على الاقتصاد الجزائري، وذلك بتبيان مدى نجاعة البرامج التنموية المطبقة في معالجة ظاهرة البطالة في الجزائر.

2- المحدد البشري: وهو عبارة عن الفئة المستهدفة التي ستتناولها الدراسة، وصلتهم الوثيقة بالموضوع وهم الأفراد الجزائريين، لمعرفة تطور عدد البطالين في الجزائر.

3- المدى الزمني: حددت الفترة الزمنية في هذه الدراسة بفترة تطبيق البرامج التنموية في الجزائر أي من 2000 إلى 2020.

ثامنا: خطة البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، تجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي، حيث خصصنا **الفصل الأول** لإعطاء مفاهيم أساسية حول البطالة والمقاربات النظرية لتفسيرها وعلاقتها ببعض المتغيرات الكلية، وخصصنا **الفصل الثاني** لعرض البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 وأهدافها ونتائجها، بالإضافة إلى برامج التشغيل المعتمدة، **أما الفصل الثالث والأخير** فتم من خلاله تحليل وقياس أثر البرامج التنموية للفترة 2000- 2020 في معالجة ظاهرة البطالة في الجزائر.

تاسعا: صعوبات الدراسة

تكمن صعوبات هذه الدراسة في قلة الاحصائيات وتضاربها، لاسيما تلك المتعلقة بالمبالغ المرصدة لهذه البرامج حسب كل قطاع، مما جعل هناك صعوبة في التحليل والنمذجة القياسية.

الفصل الأول

الإطار النظري لظاهرة البطالة

تمهيد:

تعتبر ظاهرة البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها مختلف اقتصاديات دول العالم، سواء كانت دول متقدمة أو نامية، ولقد احتل البحث العلمي في كيفية مواجهتها مكانة مهمة ومتميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي باختلاف مدارسه واتجاهاته، وحتى يتم رسم أي سياسة لمواجهة هذه الظاهرة أو التخفيف من حدتها فإنه لابد من فهم وتفسير الظاهرة جيدا، وذلك من خلال الإلمام بمجموعة من التعاريف التي تناولت البطالة وفي تحديد كيفية قياسها، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا الفصل، بالإضافة إلى أهم النظريات المفسر لها، والعلاقة التي تربطها ببعض المتغيرات الكلية الأخرى.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، كما يلي:

- المبحث الأول: البطالة، قياسها، أنواعها وأسبابها؛
- البحث الثاني: المقاربات النظرية لتفسير ظاهرة البطالة؛
- المبحث الثالث: البطالة وعلاقتها ببعض المتغيرات الكلية.

المبحث الأول: البطالة، قياسها وأنواعها

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت اهتمامًا كبيرًا من قبل الباحثين الاقتصاديين والاجتماعين عبر مر العصور من الزمن، باعتبارها موضوع بالغ الأهمية لمعظم دول العالم، ولقد اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم معين للبطالة، حيث لا يوجد هناك اتفاق حول مصطلح البطالة، كما يختلف مفهومها من بلد لآخر.

المطلب الأول: تعريف البطالة وقياسها

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لتعريف البطالة، من الناحية اللغوية والاصطلاحية، بالإضافة إلى طرق قياسها.

الفرع الأول: تعريف البطالة

للبطالة عدة تعاريف مختلفة، منها اللغوية ومنها الاصطلاحية، سنقوم باستعراضها من خلال هذا الفرع.

أولا: التعريف اللغوي البطالة

ورد في معجم اللغة العربية" أن البطالة مشتقة من بَطُلَ، بمعنى لم يعد صالحًا أو أنه فقد، والبطَّال يعني أنه فقد حقه وصلاحيته، في حين أن البطالة في اللغتين الإنجليزية والروسية لا تعني أكثر من الانقطاع عن العمل، وبالتالي الشخص المتعطل يمر بمرحلة عدم النشاط ممكن أن تعقبها مرحلة نشاط آخر مكثف، وفي اللغة الفرنسية كلمة (*chômage*) والتي تعني البطالة، مشتقة من فعل بَطُلَ أي تعطل عن العمل، لكن فعل (*chômer*) يعني أيضا الاستضلال من الشمس، بمعنى أن العاطل عن العمل في اللغة الفرنسية هو ذلك الشخص الذي يستريح في الظل ومن ثم يستأنف عمله"[1].

كما ورد في معجم لسان العرب "بطل الشيء يبطِل بطلاً وبُطولاً وبطلانًا أي ذهب ضياعًا وخسرًا، فهو باطل والتبطُّل فعل البطالة وهو اتباع اللهو والجهالة"[2].

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للبطالة

---

1 – زين بن محمد الرماني، **البطالة "العمالة والعمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي"**، الطبعة الاولى، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، 2010، ص13.

2 – ابن منظور، **لسان العرب**، الجزء الحادي عشر، دار المعارف، القاهرة، مصر ص 56.

توجد العديد من التعريفات المتعلقة بالبطالة نذكر منها:

1- التعريف الأول: حسب المكتب الدولي للعمل، فقد أعطى تعريفا أكثر دقة لمفهوم البطالة، وذلك بوضع شروط أو معايير لتحديد الأشخاص البطالين، بحيث يعتبر شخصا بطالاً إذا كان بدون عمل ومتاحًا إليه، وأن يقوم بالبحث عن العمل[1].

2- التعريف الثاني: عرَّف الديوان الوطني للإحصائيات الشخص البطال على أنه ذلك الشخص الذي يكون في السن القانونية للعمل والذي يتراوح عمره ما بين 15 و64 سنة، ويجب أن يكون هذا الشخص قد قام بالإجراءات اللازمة من أجل الحصول على العمل، وأنه لا يملك أي عمل أثناء إجراء المسح الاحصائي، بحيث يجب أن يكون مؤهلاً وقادرًا عليه[2].

3- التعريف الثالث: البطال لدى هيئة الأمم المتحدة، هو الشخص الذي يبلغ سن محددة ولا يقوم بعمل مأجور أو غير ذلك، بالرغم من أنه لديه القدرة وباحث عن العمل[3].

4- التعريف الرابع: تعرف البطالة على أنها حالة وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له، وراغبين فيه وباحثين عنه، وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، خلال فترة زمنية معينة، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات الدول[4].

إن ما يلاحظ على التعريفات السابقة للبطالة، هو أنها تصب حول تحديد مواصفات الشخص البطال، حيث تم حصرها في السن، القدرة، الرغبة والبحث عن العمل.

من خلال ما سبق من تعريفات للبطالة، يمكننا أن نعرفها على أنها: "ظاهرة اجتماعية واقتصادية تعني رغبة وقدرة شخص ما على العمل وبحثه عنه بأجر معين، لكنه لا يستطيع الحصول عليه".

الفرع الثاني: قياس البطالة

---

[1]- *Olivier Chardon et Dominique Goux , **la nouvelle définition européenne du chômage BIT , économie et statistique** , No362 , 2003 , p: 68 .*

[2]- *L'office National des Statistiques , **données statistiques (l'emploi et le chômage éditions) ONS** , No226 , Algérie , 1995 , p: 08 .*

[3]- *L'organisation des nations unies (ONU) , **rapport mondial sur le développement humain** , de Boeck université, Bruxelles , 2000 , p: 277.*

4 – ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص45.

يعتبر معدل البطالة أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها العديد من الدول في رسم السياسات الاقتصادية، وتقييم مدى نجاحها، وبالتالي لا يمكن علاج مشكلة البطالة إذا لم يكن هناك قياس حقيقي لها.

أولا: تعريف السكان النشطون وغير النشطون

يمكن تعريف السكان النشطون وغير النشطون، كما يلي:[1]

1- السكان النشطون: حسب المكتب الدولي للعمل فإن السكان النشطون، هم جميع الأشخاص من كلا الجنسين الذين يمثلون- أثناء الفترة المرجعية - اليد العاملة الضرورية لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية، مثلما هو معمول به حسب نظام المحاسبة والميزانية الوطنية للأمم المتحدة، حيث تضم هذه الفئة كل الأشخاص القادرين والراغبين في العمل، مع استبعاد من هم دون سن 16 وكبار السن والمتقاعدين العاجزين وربات البيوت غير الراغبات في العمل، والطلاب بمراحلهم التعليمية المختلفة، وتتكون الفئة النشطة من مجموع السكان العاملون والسكان العاطلون عن العمل؛

2- السكان العاملون: تحتوي هذه الفئة على جميع الأشخاص الذين صرحوا أنهم مارسوا نشاطا اقتصاديًا، أو تجاريًا ولو لساعة واحدة خلال عملية المسح أو ما يسمى بالأسبوع المرجعي، سواء كانت في المجال المدني أو العسكري، وسواء كانت مقابل أجر لدى الغير أو أعمال ذاتية في مؤسسة خاصة.

3- السكان البطالون: هم الأشخاص الذين صرحوا أنهم لم يشتغلوا، ولو لساعة واحدة خلال فترة المراجعة، أي لم يحصلوا على أي عائد نتيجة قيامهم بعمل سواء كان بأجر لدى الغير أو عمالة ذاتية في مؤسسة خاصة، رغم رغبتهم في العمل والتحاقهم بركب الباحثين عن مناصب الشغل؛

4- السكان غير النشطون: هي تلك الفئة من المجتمع التي لا تعمل ولا تبحث عن عمل، وليست جاهزة لشغل منصب عمل وتشمل:

أ- الأفراد دون سن العمل وتجدر الإشارة إلى اختلاف سن العمل من بلد لآخر، ففي مصر مثلا يستبعد الأطفال دون سن السادسة، وحسب المكتب الدولي للعمل سيبتعد الأفراد دون سن 16؛

ب- الأفراد فوق سن معينة وهي سن التقاعد، والتي غالبا ما تكون بين 60 و65 سنة؛

1- نذير ياسين، **أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر- دراسة قياسية تحليلية- للفترة 1970- 2010**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص53.

ج- الأفراد من فئات معينة غير قادرة على العمل لأسباب مختلفة، مثل المرضى والعجزة وطلبة المدارس وكذا النساء الماكثات بالبيوت[1].

ثانيا: معدل البطالة

تقوم الدولة بقياس معدل البطالة بالاعتماد على أسلوب العينات، وذلك باستخدام المسوحات والاستقصاء لعينة من السكان ويقدر من خلالها العاطلين عن العمل، وتعتبر هذه الطريقة الأكثر ملاءمة فيما يتعلق بإحصاء البطالة وفق المعايير الدولية، مقارنة ببعض المصادر مثل سجلات تأمين البطالة أو سجلات مكاتب التشغيل وغيرها[2].

على الرغم من المشاكل التي قد تحدث من خلال قياس وتفسير ظاهرة البطالة، ولعلَّ من أبرزها، أن هذا المؤشر يقيس متوسط العاطلين على العمل في المجتمع ككل دون مراعاة الفئات العمرية ونوع الجنس وكذا المستوى التعليمي، بالإضافة إلى تحديد مناطق المسح، وعلى العموم فإنه يبقى من أفضل المؤشرات لقياس أداء سوق العمل[3].

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وذلك باستخدام الصيغة التالية:[4]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين على العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times 100$$

1 – بلعباس رابح، **مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل في تسيير سوق الشغل الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء الجزائر ،2005، ص06.

2 – ميادة حسن رحيم، **البطالة وسبل معالجتها في العراق**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 4، 2013، ص 179.

3 – لموتي محمد، **أثر الاصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (2016-2015)، ص07.

4 -Gregory. N. M, (2006), " ***Macroéconomie*** ", De Boeck, Paris, 3eme édition, p 42.

إن التقسيم الإحصائي للسكان إلى ثلاث فئات (العاملون، الغير ناشطون والعاطلون على العمل) قد يولد صعوبات متعددة في التعريف وتعطى نتائج غير حقيقية، وذلك نظرًا للتداخلات التي تعمل بين هذه الفئات، وبالتالي يتم تحديد الفئات عن طريق طرح السؤالين التاليين:

- هل يشغل الشخص وظيفة أم لا؟
- إذا كانت الإجابة بالنفي نقوم بتوجيه السؤال الثاني هل تبحث عن عمل؟

وعلى هذا الأساس يتم تصنيف الفئات الثلاث كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل (1-1): تركيبة إجمالي السكان

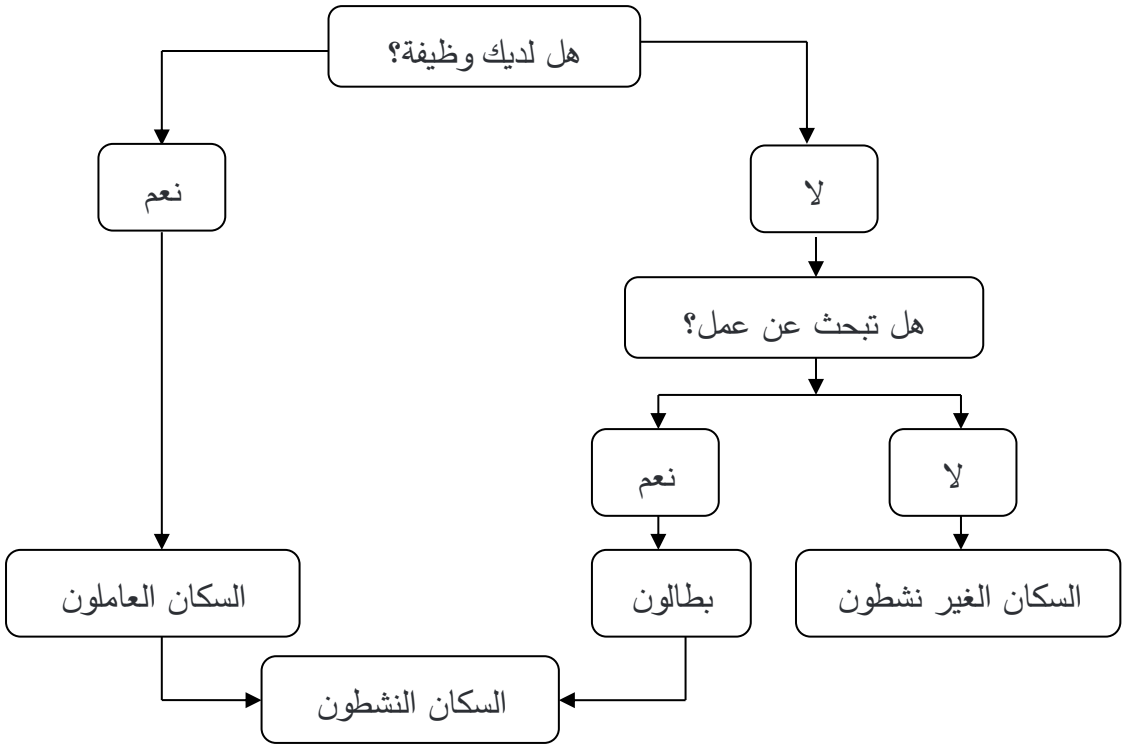

***Source**: Jacques Freyssinet, **Le chômage**, Onzième édition, Paris,2004, p11.*

ثالثا: أهم الانتقادات التي وجهت لقياس معدل البطالة

يعتبر قياس البطالة من أكثر المقاييس صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها:[1]

1- علي عبد الوهاب النجا، **البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها «دراسة تحليلية تطبيقية"**، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2005، ص12.

1- ضعف الجهاز الإحصائي وعدم توفر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية، والتي يستدل منه على حجم البطالة، وذلك لعدم وجود إعانات تحفز المتعطلين على تسجيل أنفسهم من ناحية، أو لعدم توفر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على النحو الذي يسمح بتكوين قواعد بيانات، يمكن الاعتماد عليها من ناحية أخرى؛

2- الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الموازي غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية، ومن ثم فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل مصداقية؛

3- عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير الرسمي في الدول النامية، وتكون عادة في القطاعات التي تضم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي وما شابه ذلك، رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية؛

4- معدلات البطالة الإجمالية لا تعطي صورة حقيقية وواضحة للبطالة في القطاعات المختلفة، أو بالنسبة للأعمار المختلفة أو بالنسبة للرجال والنساء، لذا يستحسن العمل على احتساب معدلات البطالة لفئات اجتماعية مختلفة ولقطاعات اقتصادية منفصلة، كقطاع الإنشاءات والقطاع الصناعي أو الزراعي أو التجاري ولفئات الأعمار المنفصلة للقوة العاملة، للوقوف على الوضع الحقيقي للبطالة وتأثيراتها الاجتماعية؛

5- يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود، أي أن استخدامهم غير كامل إما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية وهو ما يطلق عليه بالبطالة المقنعة، أو لكونهم يعملون بدوام جزئي أو متقطع، والسبب في ذلك غالباً كون أصحاب العمل لا يفرطون بعمالهم المدّربين أو أصحاب الخبرة بمجرد انخفاض الطلب على إنتاجهم، وإنما يحافظون عليهم لحين انتعاش الحالة الاقتصادية، وهم يمثلون إمكانيات فائضة وغير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية.

6- كما أن معدلات البطالة الاجمالية لا تؤشر عن البطالة الحقيقية، لأن إجمالي القوى العاملة يتغير مع تغير حالة النشاط الاقتصادي، حيث تنخفض الرغبة في العمل في حالة الركود الاقتصادي، بحيث لا يشجع الوضع على دخول عمال جدد إلى القوى العاملة ولا يشجع العمال العاطلين على الاستمرار بالبحث

عن فرص العمل، ويحصل العكس في حالة الانتعاش الاقتصادي، وهو الأمر الذي يؤثر على نسبة البطالة.[1]

رابعا: المقياس العلمي للبطالة

يقاس معدل البطالة من الناحية العلمية بالناتج المحلي بنوعيه، حيث تتحقق العمالة الكاملة إذا تساوى الناتج المحتمل مع الناتج الفعلي وبالتالي يكون في هذه الحالة معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي، أما إذا كان الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل فهذا يعني وجود بطالة، وذلك راجع إلى سببين، إما لعدم الاستخدام الكامل للعمالة، أو لعدم الاستخدام الأمثل لقوة العمل، الذي يتطلب إنتاجية لا تقل عن حد أدنى معين، وتسمى بالإنتاجية المتوسطة ومنه يمكن حساب الناتج الفعلي والناتج المحتمل وفق الصيغتين التاليتين:[2]

الناتج المحتمل= قوة العمل x الإنتاجية المتوسطة المحتملة

الناتج الفعلي = قوة العمل x الإنتاجية المتوسطة الفعلية

وبالتالي الفرق بين الناتج المحتمل والناتج الفعلي يسمى بفجوة الناتج أو قيمة الناتج المفقودة، لعدم الاستخدام الأمثل لقوة العمل والتي تقاس بوحدات نقدية، كما يمكن تحويل وحدة قياسها إلى وحدات عمل بحساب فجوة البطالة كما يلي:

فجوة الناتج = الناتج المحتمل – الناتج الفعلي

فجوة البطالة = فجوة الناتج / الإنتاجية المتوسطة المحتملة

1 – سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة "دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2009–2010، ص6.

2– محمد فوزي أبو السعود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولي، جامعة الاسكندرية، 2014، ص262.

المطلب الثاني: أنواع البطالة

باعتبار أن قياس معدلات البطالة أمر بالغ الأهمية، وذلك نظرًا لاختلاف المعايير المستعملة في جمع البيانات، والتفاوت الحاصل بين نوع الجنس والعمر، وكذا حسب المنطقة ومدة البطالة التي تعاني منها مختلف البلدان، فإن التمييز بين أنواعها قد أصبح أمر مهم وضروري حتى يتسنى لنا معرفة وتحديد أي نوع من البطالة الأكثر انتشارًا، وذلك من أجل وضع الحلول المناسبة لمعالجتها والعمل على تفاديها، وفي هذا الصدد توجد هناك عدة أنواع للبطالة، نذكر منها:

الفرع الأول: البطالة الهيكلية، البطالة الإجبارية والبطالة الاحتكاكية

أولا: البطالة الهيكلية (التقنية)

تظهر البطالة الهيكلية كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، أي عندما يكون هناك تغير أساسي في البنية الصناعية كالتقدم التكنولوجي، حيث نجد العامل لم تعد مهاراته تتناسب مع فرص العمل المتاحة، وبالتالي ينتج عن هذه التغيرات انخفاض في الطلب عن اليد العاملة التي حلت محلها الآلات الإنتاجية، كما تنشأ البطالة الهيكلية كذلك نتيجة الخلل في بعض البيانات الاقتصادية في مجال الاستثمار أو فشل سياسات التشغيل المطبقة في بعض الدول[1].

وبصفة عامة يمكن حصر أهم أسباب نشوء هذا النوع من البطالة، فيما يلي:[2]

1- الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، التي تساهم في العملية الإنتاجية وبأقل تكلفة من اليد العاملة المستخدمة، وبالتالي يترتب عن هذا البديل الاستغناء عن خدمات العديد من العمال، حيث أن استخدام تكنولوجيا متقدمة يقلص من الطلب على اليد العاملة المستخدمة في العملية الإنتاجية؛

2- من الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة، هو التغير الحاصل في هيكل الطلب على المنتج بسبب العديد من العوامل كالأذواق والاحتياجات، مما يؤدي إلى التخلي عن خدمات العديد من العمال الذين كانوا يعملون في مجال إنتاج السلع القديمة، ويتحدد معدل هذا النوع من البطالة وكذا مدة دوامها على مدى سرعة التحولات الاقتصادية الناشئة بسبب النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مدى مرونة سوق العمل لهذه التحولات، حيث كلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي يرتفع معها هيكل الطلب على

1- سعدية زايدي، **سياسة التشغيل في الجزائر- دراسة سوسيولوجية للأمن الوظيفي**، أطروحة دكتوراه، كلية علم الاجتماع جامعة باتنة، 2018/2017، ص47 .

2- نذير ياسين، مرجع سابق، ص56، 57..

الأيدي العاملة، وكلما كان تكيف سوق العمل مع هذا التغير في هيكل الطلب بطيئا كلما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة الهيكلية. ويمكن توضيح ذلك بنموذج مبسط في اقتصاد بلد ما يتكون من سوقين للعمل، السوق الأول يوظف عمال شبه مهاريين لإنتاج سلعة (x)، بينما السوق الثاني يوظف عمال مهاريين لإنتاج سلعة (y)، حيث أن معدل الأجور الحقيقية بين السوقين تختلف نتيجة اختلاف تكاليف الإنتاج لكل سلعة والموضحة بالشكل التالي:

الشكل (1-2): تحليل البطالة الهيكلية

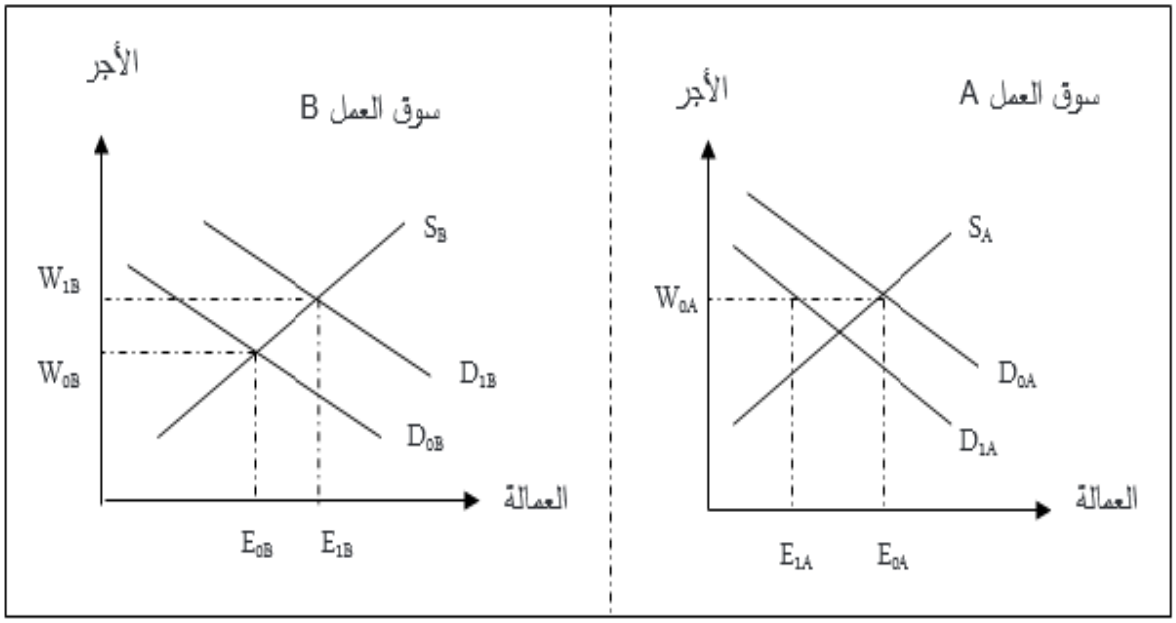

المصدر: زروخي صباح، **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1986-2015)**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة،2017، ص18.

بافتراض أن الطلب على العمال في السوق (A) انخفض بسبب تراجع الطلب على السلعة (X) وبالتالي ينتقل المنحنى (D_{0A}) إلى (D_{1A})، ولعدم مرونة الأجر الحقيقي نحو الانخفاض بسبب عقود العمل مثلا ستنخفض العمالة بمقدار ($E_{0A}-E_{1A}$) أما في حالة تزايد الطلب على السلعة (y) في سوق العمل (B) فإن منحني الطلب على ينقل للأعلى من (D_{0B}) إلى (D_{1B}) كما هو موضح من خلال الشكل (2-1)، وبالتالي تزداد حجم العمالة بمقدار ($E_{0B}-E_{1B}$) ونظرا لمرونة الأجور في هذه الحالة، فإن الأجر الحقيقي سيرتفع من (W_{0B}) إلى (W_{1B}).

ثانيا: البطالة الاجبارية

هي تلك الحالة التي يتوقف فيها العمال عن العمل بشكل قهري، حيث نجدهم راغبين وقادرين عن العمل في ظل مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى، وينشأ هذا النوع من البطالة لعدة أسباب سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية، حيث نجد العمال يتم تسريحهم من وظائفهم فوق إرادتهم بالرغم من أنهم لديهم الرغبة في العمل[1].

وسُميت كذلك بـ "بطالة قصور الطلب" لدى المدرسة الكينزية، حيث اعتبر كينز أن البطالة الاجبارية تكون عندما يعجز الطلب الكلي على استيعاب الناتج المحتمل، ولقد أوضح أن العمالة الكاملة لا تتحقق إلا إذا استطاع الطلب الكلي استيعاب الناتج الكلي المحتمل[2].

ثالثا: البطالة الاحتكاكية

يقصد بالبطالة الاحتكاكية، وجود أفراد قادرين عن العمل ويبحثون عن وظيفة تتناسب مع قدراتهم أو مهاراتهم، سواء كان ذلك لأول مرة أو وظيفة أفضل من التي تم شغلها سابقا، إلاّ أنهم بقوا في حالة بطالة بسبب عدم علمهم بهذه الوظائف أو بأماكن وجودها[3].

ومنه تنشأ البطالة الاحتكاكية خلال الفترة ما بين البحث عن عمل والوقت الذي يتم الحصول عليه، وذلك بسبب تغيير مناطق السكن، أو البحث عن وظيفة أفضل من سابقتها، كما أن طول فترة البطالة الاحتكاكية راجع لعدة عوامل نذكر منها:[4]

1- مدى سرعة الاستجابة أو التوافق بين الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل؛

2- مدى توفر المعلومات بين طالب العمل وعارضه حول الوظيفة المراد شغلها، عن طريق وسائل الاعلام كالجرائد والاتصال المباشر؛

1- طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الثانية، 2015، ص25، 26..

2- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص235

3- علي عبد الوهاب النجا، مرجع سبق ذكره، ص17.

4- زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة-تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998، ص26.

3- زيادة نفقات البحث عن عمل يقلل من مدة البطالة الاحتكاكية، وذلك من خلال التوسع في نشر اعلانات التوظيف بمختلف الوسائل الاعلامية.

تجدر الإشارة إلى أن البطالة الاحتكاكية هي بطالة طبيعية انتقالية، فنجدها في جميع اقتصاديات دول العالم سواء متقدمة أو نامية.

الفرع الثاني: البطالة الدورية والبطالة الموسمية والبطالة المقنعة

أولا: البطالة الدورية

إن التغيرات الحاصلة في مستويات النشاط الاقتصادي أو ما تعرف بالدورات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، إما بالانكماش أو الانتعاش ينتج عنه نقص أو زيادة في فرص العمل حسب الحالة، ففي حالة الانكماش في هذه الفترة تحدث بطالة، تسمى بالبطالة الدورية وهي في الغالب يتعرض لها النظام الرأسمالي[1].

وباعتبار أن النشاط الاقتصادي في النظم الرأسمالية لا يسير بوتيرة منتظمة، وإنما تنتابه بعض التذبذبات بمروره بحالتين إما بالصعود أو النزول[2]. في الحالة الأولى يكون هناك توسعا وانتعاشا في الطلب الكلي، فيتزايد كلا من الدخل والناتج، وبالتالي ترتفع مستويات التشغيل، بينما في الحالة الثانية تكون عكس الحالة الأولى تماما، حيث نجد كلا من الدخل والناتج في حالة نزول، ومنه ترتفع معدلات البطالة، كما تسمى كذلك بحالة الانكماش أو الركود الاقتصادي.

الشكل الموالي يوضح كيفية حدوث البطالة الدورية.

الشكل (1-3): تحليل البطالة الدورية

1- خالد الزاوي، **البطالة في الوطن العربي- المشكلة ....والحل**، مجموعة نيل العربية، القاهرة، الطبعة الاولى، 2004، ص19.

2- زكي رمزي، مرجع سبق ذكره، ص23.

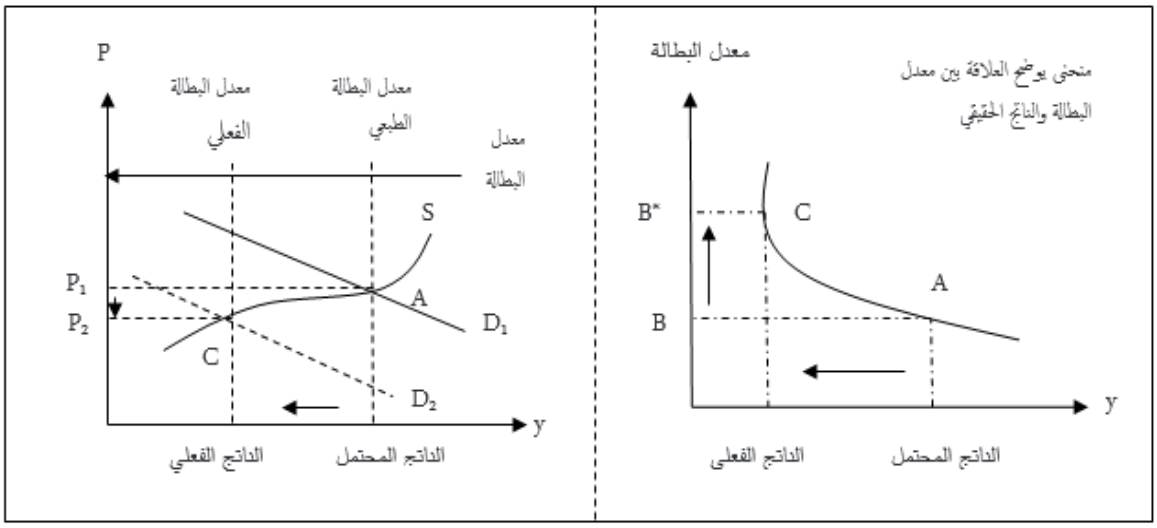

المصدر: السيد أحمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 289

انطلاقا من أن الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل فإن نقطة التوازن تحدث عند تقاطع منحنى العرض (s) مع منحنى الطلب (D_1) في النقطة (A)، حيث يكون في هذه الحالة معدل البطالة طبيعي والناتج المقابل له هو الناتج المحتمل، كما هو موضح على يسار الشكل(1-3)، وعندما ينخفض الطلب الكلي تصبح نقطة التوازن الجديدة (c) وبالتالي ينخفض مستوى الناتج المحتمل إلى الناتج الفعلي الذي يقابله معدل البطالة الفعلي، وكما هو مبين على يمين الشكل (1-3) أن العلاقة بين معدل البطالة والناتج الحقيقى هي علاقة عكسية، كلما ارتفع معدل البطالة ينخفض الناتج الحقيقي حيث يمثل الانتقال من الناتج المحتمل إلى الناتج الفعلي بالبطالة الدورية.

ثانيا: البطالة الموسمية

ترتبط البطالة الموسمية في غالب الأحيان بالمناطق الجغرافية وتغيرات أحول الطقس في مختلف البلدان، كما أنها ترتبط كذلك باختلاف العادات والتقاليد، وقد تمس بعض القطاعات الاقتصادية دون سواها، أو قد تحدث في نهاية كل سنة دراسية بالنسبة لخريجي الجامعات[1]. لأنه في تلك الفترة يكون هناك طلب كبير لحاملي الشهادات من أجل الحصول على وظيفة مقارنة بالوظائف المتاحة.

1- يونس سالم عبد الغني الطراونة، **التحليل الاحصائي للتباين الاقليمي في مستويات البطالة ومعدلاتها في الاردن**، دار كنوز المعرفة العلمية، الاردن، 2009، ص05.

ثالثا: البطالة المقنعة

تسمى أيضا بالعمالة الظاهرية وهي وجود أفراد في حالة عمالة، ولكنهم لا يقدمون إضافة للإنتاج القومي «عبء على المؤسسة"، بحيث توقفهم عن العمل لا يؤثر على الإنتاجية[1].

وتعرف أيضا بالعمالة الناقصة، أين يكون هناك نقص في المردود كمًّا، مثل عدم الالتزام بأوقات العمل الفعلية والاعتيادية، كأن يقوم الموظفون بالعمل لمدة أربع ساعات في اليوم ولكن العدد الفعلي لساعات العمل هو ثمانية ساعات، ونوعًا، كأن يوظف الشخص في منصب أقل من مؤهلاته العلمية وخبراته المهنية[2]. ومثال ذلك حالة عمال عقود ما قبل التشغيل في الجزائر تم تنصيبهم في مناصب أقل من مستواهم العلمي، التي لا تتناسب مع شهاداتهم العلمية.

الفرع الثالث: البطالة السلوكية والبطالة الاختيارية والبطالة الجزئية

أولا: البطالة السلوكية

تعاني العديد من البلدان من هروب وعزوف الأشخاص من بعض الوظائف المتاحة، خوفا وخجلا من نظرة المجتمع إليهم، التي يعتقدون أنها تمس بكرامتهم وعلى أنها من الأعمال المنحطة، وفي نفس الوقت نجد بعض الأفراد العاطلين عن العمل يتنقلون من بلدهم الأصلي إلى بلدان أخرى وعلى وجه الخصوص البلدان المتقدمة ليشغلوا هذه الوظائف، ومن أجل التخلي عن هذا السلوك والنظرة الضيقة لهذه الوظائف، يجب العمل عل خلق ونشر الوعي الثقافي لأهمية العمل مهما كان نوعه ومستواه[3].

ثانيا: البطالة الاختيارية

يقصد بهذا النوع من البطالة، هو اختيار الأفراد العزوف عن العمل بمحض إرادتهم، على الرغم من توفرهم على جميع شروط العمل، وكذا توفر المناصب الشاغرة، إلاّ أنهم فظلوا الجلوس على العمل، وعلى وجه العموم قرار التعطيل هنا اختياري أي الفرد اختار التعطُّل ولم يجبره أحد[4]. ويرجع ذلك لعدة أسباب كأن ينفق عليه أحد أفراد أسرته أو الكسل.

1- منى الصحاوي، **اقتصاديات العمل**، مكتبة النهضة الشرقية، القاهرة، 1990، ص83.

2- أحمد الاشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار الدولية العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2002، ص302.

3- مدحت قريشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، الاردن، 2007، ص193.

4- محمد دمان ذبيح، **الاليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية و الاسلامية، جامعة باتنة، 2007-2008، ص38.

ثالثا: البطالة الجزئية

العمل لبعض الوقت عند الأفراد يعتبر بطالة جزئية في ظل انعدام فرص عمل بالوقت الكامل، حيث نجد هناك من الأفراد من يضطر بقبول هذا النوع من العمل ولو بأجر منخفض أفضل من أن يبقى بدون عمل، وهناك من يستحسن هذه الصيغة لأنها تساعده في أعماله الخاصة مثل أعمال المرأة التي تقوم بها في البيت، كما أنها يعتبر هذا النوع من البطالة أنه حل جزئي لمشكلة البطالة[1].

الفرع الرابع: بطالة التكنولوجيا وبطالة الفقر

أولا: بطالة التكنولوجيا

لقد أدى التقدم التكنولوجي إلى استحداث وظهور منتجات جديدة وبأشكال وأنواع مختلفة، تلبي طلبات المستهلك بسرعة كبيرة وبأقل تكلفة ممكنة، ومنه قد أصبح من الضروري مواكبة هذا التقدم وذلك من خلال إحلال هذه المنتجات الجديدة بالمنتجات القديمة والتقليدية التي كانت تكلف الوقت والجهد، وبالتالي يتم الاستغناء عن خدمات العديد من العمال الذي تحل محلهم الوسائل التكنولوجية كالأجهزة والآلات الصناعية المتقدمة.

وتُعرف أيضا بالبطالة الفنية أو التقنية، حيث تزداد نسبة هذا النوع من البطالة في المراحل الأولى لتحول الاقتصاد من الإنتاج الصناعي بالأساليب التقليدية إلى إنتاج صناعي عالي الجودة وبأساليب فنية، كما تنتشر في الدول الصناعية التي وقعت اتفاقيات تبادلات تجارية دولية التي انتهجت سياسات اقتصادية منفتحة على العالم الخارجي، الأمر الذي يتطلب اعتماد المعايير العالمية للجودة والنوعية في إنتاج السلع والخدمات بغرض التسويق المحلي والتصدير[2].

ثانيا: بطالة الفقر

تحدث هذه البطالة عندما يكون هناك نقص في التنمية في دولة ما، بحيث توجد بطالة الفقر في الدول ذات النمو الضعيف، والتي تمر بمراحل صعبة في اقتصادها كالركود والكساد، فيقل نشاطها

1- بشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس هيكلية والمحيط منها خلال عقد التسعينات**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الاول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص166.

2- مها محمد نافذ مشهور بهلول، **المحددات الاقتصادية للبطالة في الاراضي الفلسطينية(دراسة قياسية 1995-2012)**، رسالة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2015، ص40.

الاقتصادي وبالتالي يصبح الأفراد بدون عمل دائم ومستمر، فيلجأ الأفراد إلى الهجرة للدول الأخرى للبحث عن عمل[1]. الجدول (1-1) يلخص لنا أنوع البطالة.

الجدول (1-1): ملخص لأنوع البطالة

أنواع البطالة	
البطالة الهيكلية	تنشأ بسبب التغيرات الهيكلية التي قد تحصل في الاقتصاد الوطني وتصيب جانبا من قوة العمل، حيث تكون هناك حالة عدم التوافق بين الوظائف المتاحة ومؤهلات الأفراد الراغبين في العمل.
البطالة الدورية	يظهر هذا النوع من البطالة بسبب الدورات الاقتصادية، ففي حالة الانتعاش الاقتصادي تكون معدلاتها منخفضة بينما في حالة الكساد والركود الاقتصادي تكون معدلاتها مرتفعة.
البطالة الموسمية	تنشأ بسبب اختلاف النشاط الاقتصادي في منطقة معينة، وتكون في الغالب فصلية بحيث يكون وقتها الزمني محدود بزوال فصولها.
البطالة الاختيارية	ينتج هذا النوع من البطالة عن عزوف بعض الأفراد عن العمل لعدة أسباب مثل الحصول على أموال من مصادر أخرى كالوَارِث أو اكتساب ثروات مالية أخرى.
البطالة المقنعة	تكون في حالة وجود عدد العمال أكبر من الوظائف المتاحة، ويفوق الحاجة الفعلية للعمل وبالتالي يكون عب على المنشأة.
البطالة الجزئية	ويقصد بها وجود أفراد قادرين عن العمل مثلهم مثل العمال العاديين، ولكن يقومون بعمل لساعات محددة باليوم أو جزء من اليوم، ويتقاضون أجرًا لساعات العمل فقط وليس ليوم كامل.
البطالة الاجبارية	وهي التي تفرض على العاملين وتكون خارج ارادتهم، ويرجع ذلك لعدة أسباب كغلق المصنع أو انتهاء مدة عقد العمل.
بطالة التكنولوجيا	يلجأ العديد من المستثمرين إلى اقتناء الآلات والأجهزة التكنولوجية وهي تعتبر البديل الأفضل من اليد العاملة بالنسبة إليهم وذلك من أجل تعظم الربح.
البطالة السلوكية	وتكمن في هروب وعدم رغبة بعض الأفراد من ممارسة بعض الوظائف وذلك بسبب الخجل ونظرة المجتمع اليهم.
بطالة الفقر	تنشأ بسبب نقص التنمية وانعدام الموارد المالية والاقتصادية داخل الدولة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المفاهيم السابقة.

1- سعدية زايدي، مرجع سبق ذكره، ص51.

المطلب الثالث: أسباب البطالة

تختلف الأسباب التي تؤدي إلى البطالة من مجتمع للآخر حسب وضعية اقتصاد كل بلد، حيث يرجع سبب البطالة في البلدان الصناعية إلى التقدم التكنولوجي والتقني، الذي أدى إلى الاستغناء على الأيدي العاملة البشرية بشكل كبير، أما فيما يخص البلدان النامية فهي مرتبطة بتخلف وسائل الإنتاج وضعف القطاعات الإنتاجية، وعدم قدرتها على استيعاب الأيدي العاملة المتزايدة في ظل تزايد النمو السكاني، ومن بين الأسباب الاقتصادية الرئيسية لظاهرة البطالة نذكر منها:[1]

أولا: الأسباب الداخلية

1- التطور التكنولوجي السريع، الذي ساهم بشكل كبير في زيادة معدلات البطالة، ولأنها تختصر الوقت والجهد، كما أنها تنجز الأعمال بسرعة ودقة وبتكلفة أقل، مما جعلها تحُل محل الإنسان؛

2- قصور في الموارد المالية والاقتصادية، ومنه تنخفض الاستثمارات وبالتالي تقل فرص العمل؛

3- الخلل والفجوة وعدم التنسيق بين خريجي الجامعات ومتطلبات سوق العمل، بحيث نجد هناك العديد من خريجي الجامعات في حالة بطالة؛

4- سوء سياسة التوظيف المنتهجة من قبل الحكومات والتي قد تؤدي إلى البطالة المقنعة، كزيادة عدد العمال دون مراعاة المردود الإنتاجي.

أما فيما يخص الأسباب المتعلقة بالفرد والمجتمع نذكرها كما يلي:[2]

1- ارتفاع معدل النمو السكاني، والذي يقابله عدم وجود وظائف أو مهن كافية للقوى العاملة؛

2- غياب التنمية المحلية للمجتمع، والتي تعتمد على الاستفادة من التأثيرات الايجابية التي يقدمها قطاع الاقتصاد للمنشآت؛

3- نقص الوعي وغياب ثقافة الأفراد حول درجة خطورة قضية البطالة، وعدم الاهتمام بها أواسط الشباب البطال؛

4- غياب التطوير المستمر للأفكار والمشروعات الحديثة، والتي تساعد على تقديم العديد من الوظائف للأفراد.

---

1 – طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع سبق ذكره، ص22.

2 – رحيمي عيسى وآخرون، **ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، ع خ، 2018، ص148.

كما يرى بعض الاقتصاديين أنه من بين الأسباب التي تؤدي إلى البطالة هي:[1]

1- اضطراب في التوازن الاقتصادي: الذي ينجم عنه تغيرات في حركة الاستثمار، بحيث نلاحظ ظهور الصناعات الإنتاجية خلال فترة الرواج، بينما في حالة الكساد تهبط حركة الأعمال وتنخفض الاستثمارات، فيؤدي ذلك إلى تسريح عدد من العمال، وبالتالي ترتفع نسبة البطالة؛

2- الركود في الأسواق: في حالة استمرار فترة الركود لمدة طويلة يقوم صاحب العمل بالاستغناء عن بعض العمال، ومنه تنتشر البطالة؛

3- ضعف الكفاءة وانعدام المسؤولية الأخلاقية والشخصية: هناك بعض الأشخاص غير مؤهلين للقيام بأي عمل، وذلك لأنهم لا يملكون الأمانة وليسوا محل ثقة، الأمر الذي يجعل من أصحاب الأعمال عدم توظيفهم، وبالتالي يصبحون من عداد البطالين؛

4- التغيرات الفصلية: يعتبر تغير الفصول من بين أسباب البطالة، حيث تخضع بعض الأعمال لتغيرات فصلية فيحدث أثرها على العمالة، ونجدها في الغالب في مجال قطاع الزراعة.

ثانيا: الأسباب الخارجية

تعتبر أسباب البطالة سالفة الذكر، كلها أسباب داخلية متعلقة بالسياسة الداخلية للدولة، وهذا لا يعني بالضرورة أن سياسة الدولة وحدها هي التي تُسبب البطالة، بل هناك أسباب أو عوامل خارجية قد تؤثر على تلك السياسة، لعّل من أبرزها:[2]

1- الاستدانة الخارجية، حيث يؤدي التمويل الخارجي إلى تراجع الادخار بسبب سداد المديونية، وبالتالي سيتراجع الاستثمار، أي تقل فرص العمل؛

2- العجز في ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع أسعار المواد المستوردة، حيث يشكل هذا العجز صعوبات اقتصادية كبيرة على الدول المستوردة، وبالتالي ترتفع معدلات البطالة؛

3- طبيعة الاقتصاد إذا كان متوجها إلى الخارج والقائم على التجارة الخارجية، بدلاً من المراهنة على تنمية الأسواق الداخلية، لأنه في حالة ركود التجارة الخارجية سيتأثر الاقتصاد لتلك الدول وبشكل مباشر وبالتالي تنتج البطالة.

1 – محمد خليفة صديق، **البطالة... تشخيص أزمة ومحاولة علاج...رؤية تأصيلية- مع اشارة لحالة السودان**، 2016، ص54، 55.

2 – محمد دمان ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص 44.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لتفسير ظاهرة البطالة والآثار المترتبة عنها

نظرا للتنوع الكبير في تفسير البطالة، سنركز على مجموعة من الاتجاهات النظرية التي فسرته، حيث سيتم تناول البطالة في الفكر الإسلامي، بالإضافة إلى النظريات التقليدية والحديثة لتفسير ظاهرة البطالة وما يرتبط بها من مفاهيم.

المطلب الأول: البطالة في الفكر الاسلامي

أخذ العمل في الإسلام مكانة عظيمة، حيث ينظر إليه أنه قيمة ايجابية يجب الحرص عليها ودفع المسلمين إلى السعي وراء الأرض واستعمارها، حيث يعتبر العمل من أنجح الحلول التي وضعها الإسلام لحل مشكلة البطالة.

الفرع الأول: موقف الإسلام من البطالة

يكتسب موضوع العمل والقضاء على البطالة في المنظور الاسلامي أهمية كبيرة، ليس فقط من كونه يجعل الانسان يحصل على العيش والرزق بكرامة، بل ينطلق من دعوة الانسان إلى الاسهام في التعمير والبناء وتطوير المجتمع، ولأن الإسلام يهدف لقيادة البشرية إلى السعادة الحقيقية والرفاهية، وبالتالي تم التأكيد أن أحكام الشريعة الإسلامية مؤهلة للتنظير والاجتهاد في المسائل الاقتصادية والاجتماعية، ومنه الفكر الإسلامي قادر على قيادة البشرية نحو برِّ الآمان الذي عجزت عنه الكثير من النظريات الوضعية[1].

وقد عُرِّفت البطالة في الفقه الإسلامي على أنها: "العجز عن الكسب، وهذا العجز إما أن يكون ذاتيا كصغر السن والأنوثة والعته والشيخوخة والمرض، وغير ذاتي كالاشتِغال بتحصيل العلم، كما أنه إذا كان هناك عامل لكن لا يستطيع تدبير أمور معيشته بالوسائل المشروعة المعتادة، أو غني يملك مالاً لا يستطيع تشغيله فإنهما يعتبران من العاجزين عن الكسب أي من العاطلين على العمل"[2].

كما اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على ألا تجوز نفقة الأب على الابن المتعطل عن العمل في حالة قدرته على الكسب، لأنه من شروط وجوب النفقة أن يكون عاجزا عن الكسب، حيث عرّف الفقهاء العاجز

1- خميس غربي حسين، **البطالة-آثارها السلبية والحلول في الفكر الاسلامي**، المؤتمر العلمي الرابع حول: دور الاقتصاد الاسلامي في بناء اقتصاديات الدولة، مركز تأصيل العلوم وكلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الخرطوم، السودان، نوفمبر 2018، ص05.

2- سامر مظهر قنطقجي، **مشكلة البطالة وعلاجها في الفقه الإسلامي**، دار إحياء للنشر الرقمي، الطبعة الثانية(الإلكترونية)، 2013، ص05..

بأنه: "هو من لا يملك اكتساب معيشته بالوسائل المشروعة المعتادة، والقادر غني بقدرته، ويستطيع أن يكتسب بها وينفق على نفسه، ولا يكون في حالة ضرورة يتعرض فيها للهلاك، حتى تجب له النفقة على أبويه"[1].

كما ينظر الإسلام إلى البطالة المقنعة على أنها معصية لـ لله عزّ وجّل، وتكمن المعصية في أن المتعطل يتقاضى الأجر دون تقديم العمل الذي يتوافق مع هذا الأجر، وكأنه يتقاضى أجرًا عن عمل لم ينجزه أو يتماطل في إنجازه، وهذا باطل وحرام عند ديننا الحنيف، وقد حدد الدين الإسلامي حقوق وواجبات العامل، حيث يجب عليه إنجاز ما طُلب منه حتى يطالب بكل حقوقه، كما أن هناك من الأخلاق الحسنة التي تحمي المسلمين من الوقوع في البطالة كالصبر والتوكل وإتقان العمل[2].

الفرع الثاني: محاربة البطالة في الاسلام

حارب الإسلام البطالة عن طريق التهيئة والتنظيم الجيد للموارد المالية غير المستغلة بالكيفية اللازمة، حتى لا تضيع هذه الموارد بسبب سوء تسيير الادارة، حيث تنقسم الموارد المالية في الإسلام إلى موارد عامة وموارد خاصة نذكرها كما يلي[3]:

أولا: الموارد العامة

مثل الزكاة والوقف، حيث تعتبر الزكاة من أهم الموارد العامة لبيت مال المسلمين، والتي تساهم في القضاء على الفقر وتلبية حاجة المسلمين، أما الوقف له آثار اقتصادية هامة تتمثل في محاربة الاكتناز، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية كما أنه يحمي رؤوس أموال المجتمع، ذلك لكونه يتميز بوجوب البقاء والاستثمار ودوام النفع سواء للجيل الحالي أو الاجيال القادمة؛

ثانيا: الموارد الخاصة

أوجد الفقه الإسلامي العديد من الأدوات للتمويل الخاص، كالتمويل عن طريق المعاوضة مثل إجارة المعدات والأراضي أو التمويل عن طريق المشاركة مثل المشاركة بين المال والعمل، أو التمويل عن طريق القرض الحسن، وهو إقراض المال أو غيره دون منفعة مرجوة مقابل ذلك، وأي منفعة مقابل ذلك تعتبر رباَ.

1- أنور عمر الجرف، **مشكلة البطالة من منظور الفكر الاسلامي**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة بيروت الاسلامية،2017، ص28.

2 - أنور عمر الجرف، المرجع السابق، ص111.

3 - المرجع نفسه، ص304، 305.

كما تعتبر خطة رسول الله صلى الله عليه وسلم خطة متكاملة أعطت حلولاً على مستوى الاقتصاد الجزئي، فَقَدْ رَوَى مَالِكْ بْنْ أَنَسْ رَضِيَ اَللَّهُ عَنْهُ : " أَنَّ رَجُلاً مِنْ اَلْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى اَلنَّبِيِّ صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُهُ، فَقَالَ صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَكَ فِي بَيْتِكَ شَيْءً قَال: بَلَى، حِلْسٌ نَلْبَسُ بَعْضُهُ وَنَبْسُط بَعْضَهُ وَقَدَحٍ نَشْرَبُ فِيهِ اَلْمَاءُ، قَالَ: آتِنِي بِهُمَا قَالَ: فَأَتَاهُ بِهُمَا فَأَخَذَهُمَا رَسُولُ اَللَّهِ صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ: مِنْ يَشْتَرِي هَذَيْنِ؟ فَقَالَ رَجُلٌ أَنَا أَخْذُهُمَا بِدِرْهَمٍ، قَالَ مِنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ؟ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، قَالَ رَجُلٌ: أَنَّ أَخْذَهُمَا بِدِرْهَمَيْنِ، فَأَعْطَاهُمَا إِيَّاهُ وَأَخَذَ اَلدِّرْهَمَيْنِ وَأَعْطَاهُمَا لِلْأَنْصَارِيِّ، وَقَالَ: اِشْتَرِ بِأَحَدِهِمَا طَعَامًا فَأَنْبِذهُ إِلَى أَهْلِكَ وَاشْتَرِ بِالْآخَرِ قُدُومًا فَاتَنِي بِهِ، فَفَعَلَ فَأَخَذَهُ رَسُولُ اَللَّهِ صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَشَدَّ فِيهِ عُودًا بِيَدِهِ وَقَالَ: اِذْهَبْ فَأَحْطَبْ وَلَا أَرَاكُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَجَعَلَ يَحْتَطِبُ وَيَبِيعُ فَجَاءَ وَقَدْ أَصَابَ عَشَرَةَ دَرَاهِمَ، فَقَالَ: اِشْتَرِ بِبَعْضِهَا طَعَامًا وَبِبَعْضِهَا ثَوْبًا ثُمَّ قَالَ: هَذَا خَيْرُ لَكَ مِنْ أَنْ تَجِيءَ وَالْمَسْأَلَةُ نُكْتَةً فِي وَجْهِكَ يَوْمَ اَلْقِيَامَةِ إِنَّ اَلْمَسْأَلَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِذِي فَقْر مُدْقِعٍ أَوْ لِذِي غُرّمَ مُفَظَّعْ أَوْ دَمٍ مُوجِعٍ"[1]، والعبرة من هذه الخطة الحكيمة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكافحة البطالة نستخلصها كما يلي:[2]

1- أن يكون للمتعطل عن العمل روح المبادرة، وذلك من خلال تقديم شيء من الأموال لتمويل مشروعه الخاص به؛

2- البيع بالمزاد العلني للحصول على المبلغ اللازم لتمويل المشروع من قبل العاطل؛

3- الجانب الاجتماعي مقدم عن كل شيء، والدليل على ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلب من الانصاري أن يكفي عائلته أولا ثم بعد ذلك التوجه نحو الاستثمار؛

3- تعلم الدورة الاقتصادية، وذلك بتحويل أصول الأنصاري إلى سيولة نقدية، مكنته من شراء أدوات الإنتاج للقيام بالعملية الإنتاجية ثم بعد ذلك البيع.

الفرع الثالث: دور الزكاة في معالجة البطالة

يمكن للزكاة أن تعالج مشكلة البطالة، كأن يعطي القادر ما يمكنه من العمل للعاطل، من أدوات أو رأس مال، أو أن يقوم بتعليم أو تدريب حرفة للعاطل أو تقام مشروعات جماعية من مصانع أو مزارع وغيرها

1 سامر مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص38.

2- المرجع نفسه، ص38.

ليشتغل فيها العاطلون[1]. لقوله تعالى" وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ"[2]

كما هو معروف اقتصاديًا، أن عملية إعادة توزيع الدخل من شأنها أن تقلل من حدة التفاوت في الدخول، وهذا الأمر له تأثير كبير في علاج البطالة، حيث تقوم بنقل الوحدات من الأغنياء إلى الفقراء، وكما نعلم أن الميل الحدي للاستهلاك منخفض بالنسبة للأغنياء مقارنة بالميل الحدي للادخار، على عكس حالة العاطلين على العمل أو الفقراء، ومنه يكمن دور الزكاة هنا في زيادة أو رفع الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة لهذه الفئة العاطلة وبالتالي تكون زيادة في الطلب الفعال، مما يترتب عنه الزيادة في طلب السلع الاستهلاكية فيزيد الانتاج ومن ثم تزيد فرص العمل[3]. أي إعادة بعث الدورة الاقتصادية.

الفرع الرابع: دور الدولة في محاربة البطالة

للدولة الاسلامية دور مهم في معالجة الأزمات الاقتصادية والتي من بينها ظاهرة البطالة، التي تعتبر مرضا فتاكًا تتعرض له الشعوب، حيث تؤدي إلى قسوة قلوب العاطلين وإلى خمول وكسل وانحرافات، وبالتالي كان موقف الاسلام حازما لهذه الظاهرة حيث سعى إلى معالجتها بطريقة فعّالة وأسلوب حكيم، وذلك من خلال إلزام الدولة بتهيئة العمل للقادرين عليه والذي يلائمهم ويوفر لهم سبل حياتهم، أما بالنسبة للأشخاص غير القادرين فعلى الدولة التكفل بهم بإعطائهم ما يكفيهم لسد حاجاتهم[4].

حيث تعتبر قصة عمر بن الخطاب رضي الله دليلا على ذلك، حينما وقف يودع أحد نوابه على بعض أقاليم الدولة فقال له: "مَاذَا تَفْعَلُ إِذَا جَاءَكَ سَارِقٌ، قَالَ: أَقْطَعُ يَدُهُ، قَالَ: عُمَرْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِذاً فَإِن جَاءَنِي مِنْهُمْ جَاعًا أَوْ عَاطِلٍ، فَسَوْفَ عُمَرْ يَقْطَعُ يَدَكَ، إِنَّ اللَّهَ اِسْتَخْلَفَنَا عَلَى عِبَادِهِ لِنَسُدَّ جَوَّعْتُهُمْ، وَنَسْتُرُ عَوْرَتَهُمْ، وَنُوَفِّرُ لَهُمْ حِرْفَتِهِمْ، فَإِذَا أَعْطَيْنَاهُمْ هَذِهِ اَلنِّعَمِ تَقَاضَيْنَا شُكْرُهَا، يَا هَذَا أَنَّ اللَّهَ خَلْقَ اَلْأَيْدِي

1- سمير أحمد مصطفى مجدوبة ومصطفي فرج علي عبد الله البركي، **أزمة البطالة وسبل علاجها من منظور إسلامي**، مجلة إدارة المخاطر والأزمات، المجلد 03، العدد 02، سبتمبر 2021، ص42.

2- سورة التوبة، الآية 34.

3- زيد بن محمد الرماني، **البطالة-العمالة-العمارة من منظور الاقتصاد الاسلامي**، دار طويق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، 2001 ص109.

4- علي حسين الجيلاني، **آثار الأزمة الاقتصادية على العمل والأجر في الفقه الاسلامي والقانون**، مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص61-62.

لِتَعْمَلَ، فَإِذَا لَمْ تَجِدْ فِي اَلطَّاعَةِ عَمَلاً اِلْتَمَسَتْ فِي اَلْمَعْصِيَةِ أَعْمَالاً، فَأَشْغَلُهَا فِي اَلطَّاعَةِ قَبْلَ أَنْ تَشْغَلَكَ فِي اَلْمَعْصِيَةِ"[1]. وعند تحليل وتفسير هذه القصة نستنتج أنه يجب على الدولة الاهتمام بعدة نقاط نذكر منها[2]:

1- توفير الأمن الغذائي والأمن النفسي والبدني وكذا الأمن الاقتصادي؛

2- الحق لكل فرد في العمل وفي إشباع احتياجاته الأساسية؛

3- تحقيق التقدم الاقتصادي للقضاء على الجوع والبطالة.

كما أن من وظائف الدولة السعي إلى الدعوة لترشيد الاستهلاك، التي تعتبر كذلك من أهم الوسائل لعلاج ظاهرة البطالة، حيث تسعى الدولة إلى دعوة الأفراد إلى ترشيد الاستهلاك انطلاقا من وسطية الإسلام الذي يدعو إلى الاعتدال، بلا إفراط ولا تفريط، ولا تبذير ولا تقتير، لأن البعد عن الاسراف يوفر قدرا من المال لرعاية العاطلين عن العمل، ومنه يمكن للدولة من خلال تلك الأموال أن تقوم بعدة مشاريع، وبالتالي ترتفع فرص العمل[3].

كما أن للعدالة الاجتماعية مساهمة كبيرة في الحد من ظاهرة البطالة، لأنه كلما ضعف العدل الاجتماعي والتكافل بين أفراد المجتمع زادت معدلات البطالة، ومن بين مبادئها:[4]

1- مبدأ المساواة، حيث ينظر إلى المواطنين أنهم متساوون في الحقوق والواجبات؛

2- مبدأ الحق في التعليم والصحة والسكن، وتحقيق الأمن الجسدي والاجتماعي؛

3- مبدأ عدم التمييز بين أطياف المجتمع، حيث تعتبر العدالة أنها شكل من أشكال إتاحة الفرص أمام الجميع وبشكل متساوي.

المطلب الثاني: النظريات التقليدية للبطالة

لقد احتلت ظاهرة البطالة مكانة هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال تحليل الظاهرة ومعالجة اختلال سوق العمل، بحيث نجد هناك العديد من النظريات وبمختلف مدارسها أخذت حيزًا كبيرًا وهامًا في التحليل الاقتصادي للظاهرة نظرا للأهمية البالغة لعنصر العمل.

1- زيد بن محمد الرماني، مرجع سبق ذكره، ص46.

2- المرجع نفسه، ص46.

3 - عبد الرزاق درغام عيسي أبو شعشع، **منهج القرآن الكريم في علاج البطالة**، مجلة أصول الدين، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد 03، 2017، ص102.

4 - محمد خليفة صديق، مرجع سبق ذكره، ص231.

ومن أجل رسم أي سياسة اقتصادية لمحاربة البطالة، يجب أن تقوم على أسس نظرية متينة، وحتى نتمكن من الفهم الجيد لحركة سوق العمل، لابد من الرجوع إلى الوراء لفحص والبحث في النظريات التي تناولت سوق العمل.

الفرع الأول: البطالة عند المدرسة الكلاسيكية

يعتقد الكلاسيك أنه من أهم أسباب البطالة وعلى وجه الخصوص البطالة الاختيارية، هو عدم مرونة الأجور النقدية، حيث فسروا أن معدلات البطالة مرتبط بمدى ارتفاع أو انخفاض الأجور، ومنه سنتطرق إلى أهم النظريات التي تناولت موضوع البطالة في الفكر الكلاسيكي.

أولا: نظريات البطالة في الفكر الكلاسيكي

1- نظرية حد الكفاية:

تسمى بحد الكفاية لأنها تحدد الأجر الذي يدفع كثمن لخدمات عنصر العمل بأدنى حد لمستوى المعيشة، ويسمى هذا الأجر بالأجر الطبيعي أو الثمن الطبيعي للعمل[1].

كما يرى الكلاسيك أن السبب الرئيسي في استمرار البطالة هو تدخل الحكومة أو نقابات العمال، بفرض حد أدنى للأجر يفوق أجر التوازن، مما يؤدي إلى عدم كفاية عرض السلع، بسبب كمية إنتاج المؤسسات أقل من الطلب عليها وبالتالي تنخفض هوامش الربح[2].

كما يعتبر قانون الاقتصادي "مالتوس" الأساس الذي اعتمدت عليه نظرية حد الكفاف، فأي انحراف للأجور عن مستوى الكفاف صعودا يؤدي إلى زيادة عدد أفراد الأسرة نتيجة تحسن مستوى المعيشة، فيزيد عرض العمل مقارنة بالطلب عليه وبالتالي تنخفض الأجور، أما عندما تتجه الأجور عن مستوى الكفاف نزولا فإن مستوى المعيشة يتدهور ومنه تنخفض نسبة المواليد فتنخفض عرض اليد العاملة، وبالتالي يرتفع الأجر[3].

1- زينب حسين عوض الله وآخرون، **أصول الاقتصاد السياسي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص498.

2- مريم مشري، **أثر الانفاق العام على البطالة في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2000-2016)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019-2020، ص96، 97.

3- حمادي خديجة، **علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 دراسة قياسية اقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص33.

إلا أنها واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات لعّل من أبرزها:[1]

أ- النظرية ربطت بين ارتفاع الأجور أو زيادة رفاهية العمال وبين زيادة التكاثر بعلاقة طردية، ولكن في واقع الأمر ليس كذلك، لأنه ليس بالضرورة أن يلزم زيادة أحدهما الآخر، كما يلاحظ عند بعض العمال ذوي الدخول المرتفعة أنهم يقللون الانجاب؛

ب- اعتبار كل زيادة على أجر العامل من صالح صاحب العمل لا من صالح العامل، وهذا الأمر غير منطقي؛

ج- تعتبر هذه النظرية أن الزيادة في حجم السكان أو الأيدي العاملة يؤدي إلى انخفاض الأجور، في حين أثبت التطور الاقتصادي في بعض البلدان عكس ذلك، بحيث تم تسجيل ارتفاع أجور العمال الحقيقية في الوقت الذي زادت فيه الأيدي العاملة؛

د- اهتمت هذه النظرية بجانب العرض وأهملت جانب الطلب، حيث ركزت على العوامل المؤثرة على العرض دون أن تذكر شيئا عن العوامل التي تؤثر على الطلب.

2- نظرية الانتاجية الحدية للأجور:

تنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية هي:[2]

أنه في سوق عمل حرة يكون صاحب العمل بحاجة إلى العمال، بحيث نجد كل طرف يريد مصلحته الخاصة، فالعمال هنا يبحثون عن دخل من أجل اشباع حاجياتهم وفي المقابل نجد أصحاب العمل يرفعون من عدد العمال المستخدمين، وذلك في نطاق المشروعات الفردية، حتى يتحقق التساوي بين الإنتاجية الحدية للعامل مع أجره، بحيث يحصل العامل الأقل إنتاجية على أجر يعادل الأجر السائد في السوق، حيث يربط الاقتصادي "ألفرد مارشال" الأجور بالإنتاجية الحدية للعمل اللذان يتناسبان طرديًا، ويحدث هذا بين العامل وصاحب العمل، أما على مستوى السوق كله فيتحدد الأجر بالنسبة لمجموعة معينة من العمال يفترض أنها مضطرة للعمل، وذلك على أساس العمالة الأقل إنتاجا، فعندما ترتفع الأجور عن الإنتاجية الحدية قد يدفع صاحب العمل التخلي عن عدد من العمال وهذا الأمر بدوره يؤدي إلى نتيجتين:

1- انخفاض الأجور بسبب البطالة الناشئة عن تسريح العمال؛

2- ارتفاع الإنتاجية الحدية للعمل إلى غاية مساواة الأجر؛

1- دحماني محمد أدريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص74، 75.

2- مها محمد نافذ مشهور بهلول، مرجع سبق ذكره، ص51، 52.

إضافة إلى ذلك هناك فرضيات أخرى تقوم عليها هذه النظرية نذكرها كما يلي:[1]

أ- وجود منافسة كاملة في سوق العمل؛

ب- تفترض أنه هناك تساوي في الكفاءة لدى جميع العمال؛

ج- بقاء جميع العناصر ثابتة في العملية الإنتاجية ما عدا عنصر العمل.

وعلى الرغم من تفسير هذه النظرية لآليات تحديد الأجر، إلا أنها واجهت بعض الانتقادات منها:[2]

أ- أنها تهتم بجانب الطلب على العمال وتهمل جانب العرض في تحديد الأجر؛

ب- تركز النظرية في تحديد الكمية اللازمة من العمال لكي تقوم المنشأة بتعظيم أرباحها، وأنها لا تستطيع تحديد ثمن العامل؛

ج- أنه لا وجود للمنافسة الكاملة في سوق العمل إلا في بعض الحالات، لأن معظمها تسودها منافسة غير كاملة؛

د- عجزت النظرية في كيفية تحديد بعض الأجور، فهناك بعض العمال لا يقدمون إضافة ملموسة في عملية الإنتاج كالمراقبين والحراس، وبالتالي عدم استطاعة تقييم عملهم لأنه ليس مربوط بكمية الإنتاج؛

هـ- تفترض هذه النظرية أن بعض العوامل ثابتة، ولكنها في الحقيقة معظمها تتغير باستمرار.

3- نظرية تخصيص الأجور (رصيد الأجور):

جاءت هذه النظرية مكملة لنظرية حد الكفاية، حيث يعتبر فيها أن رأس المال هو مبلغ من النقود يخصص لدفع أجور العمال قبل القيام بالعملية الإنتاجية، أما فيما يخص تحديد أجور العمال في هذه النظرية تتم عن طريق تقسيم هذه المخصصات من رأس المال على عدد العمال المستعدين للعمل، كما نشير أن مستوى الأجور يظل ثابتا مادام عدد العمال لم يتغير وأن كمية رأس المال التي خصصها أرباب العمل تظل ثابتة، ومنه لا يمكن رفع مستوى العام للأجور كتدخل الدولة أو كضغط النقابات العمالية، وفي حالة ما إذا تم رفع الأجور تكون هناك استفادة لفئة على فئة أخرى من العمال، لأن هذه الزيادة تساهم في تخفيض الأجر الذي يعتبر ثابتا، وفي هذه الحالة يكون من مصلحة العمال زيادة ثروة أصحاب

1- إبراهيم بن عبد الرحمن آل عروان، **نظرية التوزيع: دراسة اقتصادية فقهية**، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 16، السعودية، 2003، ص549-588.

2- مريم مشري، مرجع سيق ذكره، ص98.

العمل لأنه يؤدي إلى ارتفاع أجرهم[1].

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية هي:[2]

أ- تعتمد النظرية على رصيد الأجور من الإيرادات العامة السابقة وهذا خطأ، لأن المبالغ التي يمكن تحصيلها لأجل دفع أجور العمال ليست ثابتة، بل تعتمد على نجاح أو فشل العملية الانتاجية؛

ب- لم تبين الطريقة التي يتم بموجبها تحديد رصيد الأجور من قبل المنتجين، كما أنها لم تبين كيفية توزيع ذلك الرصيد على العاملين؛

ج- لم تستطع النظرية تفسير ظاهرة الاختلاف في الأجور، لأنها أهملت التفاوت بين العمال في الكفاية الإنتاجية.

ثانيا: توازن سوق العمل عند الكلاسيك

يعتبر الكلاسيك أن التوازن في سوق العمل يتحقق عند تقاطع منحنى طلب العمل مع منحنى عرض العمل في النقطة (E) كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل (1-4): توازن سوق العمل عند الكلاسيك

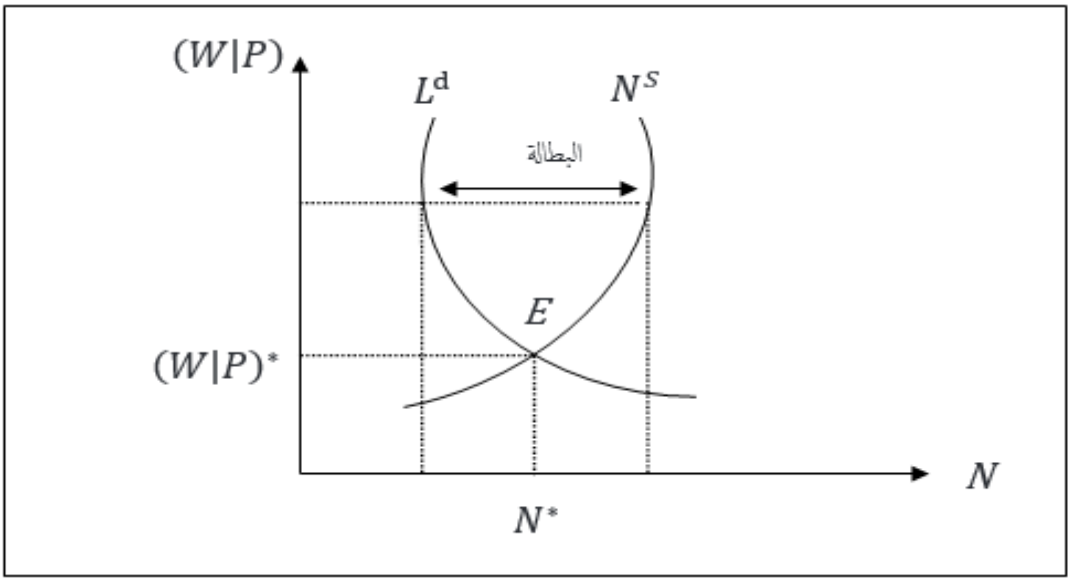

Source: *Ruff.J, l'assurance-chômage, cause du chômage permanant, Revue d'Economie Politique, 1931, pp 211-250*

1 - مها محمد نافذ مشهور بهلول، مرجع سبق ذكره، ص50.

2 - إبراهيم بن عبد الرحمن آل عروان، مرجع سبق ذكره، ص549-588.

من خلال الشكل(1-4) نلاحظ أنه عندما يكون معدل الأجر الحقيقي أقل من معدله التوازني $(W/P)^*$ فإن منحنى الطلب على العمل(L^d) يكون أكبر من منحنى عرض العمل (L^S) وبالتالي هناك نقص في اليد العاملة، ونظرا لقيام المنتجين بالبحث عن عمال اضافيين في ظل المنافسة التامة، فإن الأجر الحقيقي يرتفع إلى غاية معدله التوازني وعند هذا المستوى يتحدد حجم العمالة التوازني (N^*) أما عندما يرتفع معدل الأجر الحقيقي فيصبح منحنى العرض أكبر من منحنى الطلب، وبالتالي يصبح فائض في العمالة، ومنه تنتج البطالة، ولهذا يجب تخفيض الأجر الحقيقي للرجوع إلى الوضع التوازني.

الفرع الثاني: البطالة في الفكر الماركسي

يفسر رواد المدرسة الماركسية البطالة، أنها نتُجت من الزيادة في إنتاجية العمل في النظم الرأسمالية السابقة، كما أنه يربط حجم التشغيل أساسا بمعدل الربح الذي يحققه أرباب العمل، إذ أنهم يريدون الزيادة في أرباحهم وذلك من خلال الزيادة والإفراط في كمية الانتاج، مما يؤدي إلى تراكم رأس المال ومنه نجد العمال يساهمون في بطالتهم[1].

"كبديل للأجر مقابل الحياة (نظرية مستوى الكفاية) الذي تبناه مختلف مفكري التيار الكلاسيكي القديم، فإن الأجر في المنظور الماركسي لم يختلف عن أجر الكفاف في مضمونه، إلا أنه يتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية، ليس للبقاء فقط وإنما لضمان استمرار العملية الإنتاجية، وبالتالي وفق هذه النظرية انتقلنا من الأجر مقابل الحياة إلى الأجر مقابل الإنتاج، ويرجع هذا التحول في مجال علاقات العمل إلى بروز فكرة تواجد نقابات العُمال للدفاع عن مصالح العمال المهضومة"[2]

ومن أهم الأفكار التي أتى بها "كارل ماركس" هي[3]:

1- إذا كانت قيمة أي سلعة تتناسب مع كمية العمل الإنساني الذي تتضمنه، فإن هذه الكمية تتفاوت من مشروع لآخر بسبب الأدوات المستخدمة في عملية الإنتاج؛

2- قيمة السلعة تتولد في عملية الإنتاج وتتحقق في عملية التداول، أي ليس هناك معنى لقيمة السلعة إذا لم يكن عليها طلب في الأسواق؛

3- فرّق ماركس بين العمل الخاص والعمل المجرد، فالعمل الخاص هو العمل الذي يتسم بمهارات

1 - زروخي صباح، مرجع سبق ذكره، ص53.

2 - دحماني محمد أدريوش، مرجع سبق ذكره، ص79.

3 - زروخي صباح، مرجع سبق ذكره، ص52.

وصفات معينة لإنتاج قيم للاستعمالات خاصة، أما العمل المجرد فهو بذل طاقة عضلية أو ذهنية بصرف النظر عما ينتجه العمل، ويمكن أن يكون عملا مباشرا لتحديد قيمة السلعة.

الفرع الثالث: البطالة عند النيوكلاسيك

يعتبر التيار النيوكلاسيكي هو امتداد للتيار الليبرالي الكلاسيكي، فهو تحليل سلوكي يعطي الأهمية لعنصر الطلب ورغبات الأفراد أكثر مما يعطيها لجانب العرض وتكاليف الإنتاج، حيث كان التركيز العلمي لدى رواد المدرسة الحدية على التفتيش في أوضاع البحث الستاتيكي، فيما يتعلق بتوازن المستهلك أو توازن المنتج أو التوازن الاقتصادي بصفة عامة، أي نظرية التوازن العام التي تتحقق في سوق السلع والخدمات في المدى الطويل[1].

وحتى يتحقق هذا التوازن في سوق العمل لدى هذه المدرسة يجب أن يتوفر فيها أربع فرضيات أساسية نذكرها كما يلي:[2]

أولا: تعدد العارضين والطالبين للعمل

يجب أن تسود السوق المنافسة، بحيث لا يمكن لأي طلب منفرد ولا أي عارض للعمل أن يؤثر على مستوى الأجر السائد، كما أن السعر السائد في السوق معطى لا يعتريه التغيير، وعليه أن يكيف سلوكه بناءًا على هذا الأجر.

ثانيا: التجانس

ويقصد به تجانس وحدات العمل لأنه هناك فوارق في مؤشرات المهارة والكفاءة بين العمال، ولأن كل منصب عمل يتوقف عن متطلبات محددة وضرورية لإنجاز العمل فيه، هذا ما يجعل تحقيق التناسق في عنصر العمل أمرا ضروريا.

ثالثا: حرية دخول وخروج عنصر العمل

أي أنه لا توجد عقبات من أي نوع تحول دون الحركية الحرة من وإلى سوق العمل، والمفاوضات الحرة فيما يخص عقود العمل في ظل ظروف دائمة المرونة من أجل التصدي

1 – سعدي هند، محددات البطالة في الجزائر –دراسة قياسية تحليلية–، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد2، 2019، ص05

2 – لموتي محمد، مرجع سبق ذكره، ص18.

السريع لأي ظرف طارئ.

رابعا: وجود الشفافية

يجب أن يكون كافة العاملين والمنتجين على علم والمعرفة التامة بكل الظروف والأوضاع السائدة في سوق العمل، بالإضافة إلى إمكانية الالتقاء من أجل تحديد شروط العمل، يستلزم ذلك إعلام حر في هذا الميدان، فكل من عارضي وطالبي العمل يجب أن يكونوا على دراية تامة بأسعار المبادلة السائدة، وهذا يتطلب عند بيع وشراء العمل عند أجر نقدي معين فإن أرباب العمل يعلمون ما يعادل قيمة هذا الأجر النقدي مقوما بالسلع والخدمات، أي أنهم على علم تام بالأجر الحقيقي.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الفرضيات لا تفسر ظاهرة البطالة بالشكل اللازم، لأن آليات سوق العمل تتنافى في بعض الأحيان مع هذه الفرضيات، ومثال ذلك لا يمكن تعميم فرضية التجانس في بعض الأسواق لأنها تشترط الكفاءة والمهارة في العملية الإنتاجية.

"بالنسبة لرواد المدرسة النيوكلاسيكية في سوق المنافسة التامة، قد تكون البطالة اختيارية، إما أن تكون عابرة أو ظرفية أو انتقالية، ويمكن أن تكون البطالة لا إرادية إذا كانت هناك صعوبات تقف أمام الديناميكية الحرة للعرض والطلب على العمل، أيضا البطالة اللاإرادية لا يمكن أن تحقق إلا إذا كانت هناك ميكانيزمات تحول دون انخفاض الأجر التوازني إلى مستوى التوازن، هذه الآليات والعوائق يمكن أن تتمثل في التأمين ضد البطالة، العمل النقابي وأيضا الحد الأدنى للأجور"[1].

وحسب رواد هذه المدرسة فإن التشغيل الكامل يتحقق فقط في حالة غياب البطالة الاجبارية، فهم يعتقدون أن البطالة الاجبارية إنما هي نتيجة للجمود في هيكل الأجور، فلو أن الأجور انخفضت بالقدر الكافي فإن البطالة الاجبارية سوف تختفي وبشكل كلي[2]. كما يمكن أيضا لعمل القوى الذاتية بإعادة إصلاح الخلل الناجم عن زيادة قوى عرض العمل من الطلب عليه، الأمر الذي يدفع الكثير من الأفراد إلى التنافس من أجل الحصول على منصب عمل والقبول بمعدل الأجر النقدي السائد في السوق، ومنه تكون الأجور منخفضة وهذا ما يساعد المنتجين من تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح، فيقوم المنتجون بزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة مناصب العمل ومنه تنخفض البطالة[3].

---

[1]- *Christine Dollo, **Quels déterminants pour l'évolution des savoirs scolaires en SES ?, L'exemple du chômage**, thèse de doctorat, Université Aix-Marseille1, 2001, P278.*

2 – دحماني محمد أدريوش، مرجع سبق ذكره، ص 89.

3– *Christine Dollo, op, cit, p 275.*

الفرع الرابع: البطالة عند المدرسة الكينزية

أولا: فرضيات المدرسة الكينزية

لقد أحدث كينز انقلابا في الفكرة التي كانت سائدة آنذاك وهي أن التوظيف الكامل يحدث تلقائيا، حيث ظهر له مؤلف بعنوان –النظرية العامة– ليؤكد أن البطالة مزمنة تتفشى في مرحلة الكساد ومرحلة الرخاء، حيث نادى كينز برفع مستوى الأجور حتى يتم زيادة دخول الطبقات العامة وزيادة إنفاقها على الاستهلاك، وبالتالي زيادة الطلب الكلي على الاستهلاك كجزء من الطلب الفعال، مما يعمل أيضا على تشجيع الاستثمار نتيجة التوسع في إنتاج سلع الاستهلاك[1].

ومن أجل فهم الأسس التي بني عليها الاقتصاد الكينزي فيما يخص الاستخدام والبطالة، قام كينز بوضع مجموعة من الفرضيات من أهمها:

1– من بين مميزات الإدارة الناجحة، هي جعل هدفها الأساسي هو تحقيق التوظيف الكامل، لأنه في هذا المستوى لا يوجد مكان للبطالة الاختيارية أو الاحتكاكية، كما أن في حالة التوظيف الكامل فإن الأجور الحقيقية تتعادل مع المنفعة الحدية للأعمال التي يؤديها العمال في العملية الإنتاجية، وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الأجور لا يحدد مستوى التوظيف والإنتاج، وإنما الذي يحدد مستوى التوظيف هو الطلب الكلي على السلع، وبالتالي يتحدد مستوى التوظيف والإنتاج عند المستوى الذي تطلب عنده الكمية المنتجة من السلع، وقد توصّل كينز إلى أنه عند زيادة الدخل القومي سوف يؤدي إلى زيادة مستويات التوظيف؛

2– بسبب الظروف التي كانت سائدة خلال بداية الثلاثينات من القرن الماضي، وظهور الكساد العظيم آنذاك، قام كينز في تحليله لنظرية الاستخدام والبطالة، بافتراض أن أي زيادة في الإنفاق العام يمكن أن تؤدي إلى الزيادة في حجم التوظيف دون الزيادة في أسعار الفائدة، وهذا النوع من الفكر عرف بالنقص في الاستهلاك؛

3– جعل كينز الاستهلاك هو العنصر الرئيسي في نظريته، وبشكل عام يمكن تلخيص أفكار المدرسة الكنزية التي جاءت لتحليل وتفسير البطالة في النقاط التالية:[2]

أ– ضرورة الاهتمام بجانب الطلب الكلي، الذي يؤكد على أن المشكلة هي مشكلة طلب وليست عرض، أي الطلب يخلق العرض؛

1– حسين عمر، **الاقتصاد والسياسة والنظم– تطور الفكر الاقتصادي قديما وحديثا ومعاصرا**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1994، ص859.

2 – سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص22.

ب- اعتبر كينز أنه لابد من تدخل الدولة لمعالجة اختلال سوق العمل، التي قد تحدث في حالة الاقتصاد الرأسمالي، لأنها تعجز آليات السوق استرجاع التوازن تلقائيا؛

ج- يمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي حتى ولو تحت مستوى التشغيل التام، على عكس ما يراه الكلاسيك.

ثانيا: توازن سوق العمل عند المدرسة الكينزية

بافتراض أن المستوى العام للأسعار ثابت ومعطى، فإنه يمكن التعبير عن دالة عرض العمل بدلالة الأجر الحقيقي عوض الاجر الاسمي[1]. وبالتالي يتحدد التوازن عند تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل، كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل (1-5): توازن سوق العمل عند المدرسة الكينزية

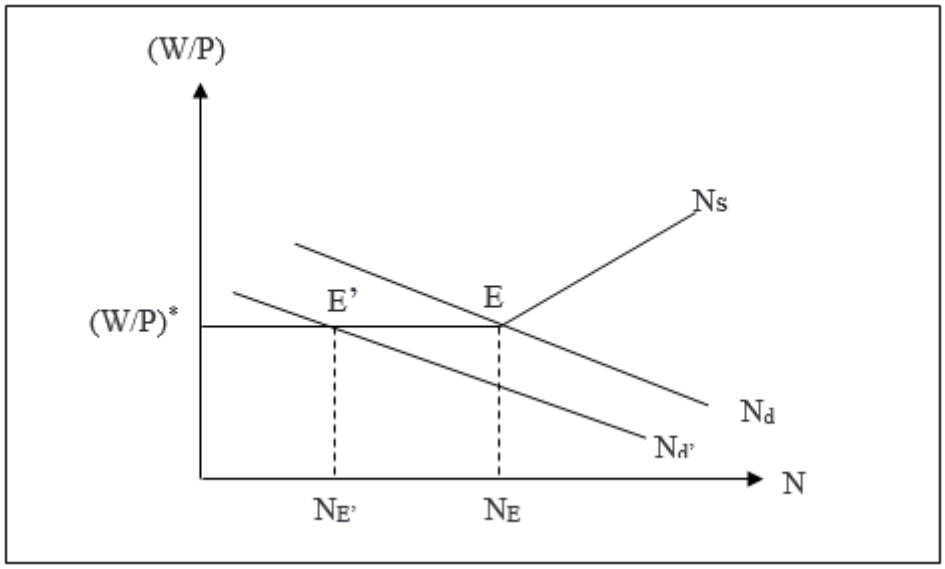

***Source**: Thierry Tacheix, op cit*

نلاحظ أن منحنى الطلب (N_d) في الشكل (1-5)، يتقاطع مع منحنى العرض (N_s) في النقطة (E) والتي تحقق التوازن في سوق العمل وفق الأجر السائد * (W/P)، حيث نعتبر في هذه الحالة أننا في حالة التشغيل التام، أما عندما يكون قصور أو انخفاض في الطلب الكلي سينخفض الطلب على العمالة وبالتالي ينتقل منحنى الطلب (Nd') إلى الأسفل، ومنه تصبح نقطة التوازن الجديدة (E') أي المسافة بين (N_E) و ($N_{E'}$) تمثل فائض في العاملة، وأن العمال مستعدون للعمل وفق الأجر السائد وهو ما فسرها كينز بالبطالة الاجبارية.

[1] -Thierry Tacheix, ***L'essentiel de la macroéconomie***, Gualino, Paris, 2000, P 29.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة لتفسير البطالة

لم تعد النظريات التي تم التطرق إليها سابقا (النظريات التقليدية) باستطاعتها تحليل وتفسير معدلات البطالة المرتفعة التي انتشرت منذ بداية السبعينات، بحيث نجد ظهور نظريات حديثة قامت بتفسير هذه الظاهرة، وبالتالي تم إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصبح أكبر قدرة على تفسيرها، ولعل من أبرز هذه النظريات هي:

- ✓ نظرية البحث عن العمل؛
- ✓ نظرية تجزئة سوق العمل؛
- ✓ نظرية الأجور الكفاءة؛
- ✓ نظرية اختلال سوق العمل؛
- ✓ نظرية العقود الضمنية.

الفرع الأول: نظرية البحث عن العمل ونظرية تجزئة العمل

أولا: نظرية البحث عن العمل

1- فرضيات نظرية البحث عن العمل:

جاءت هذه النظرية لتفسّر بأنه وجود بطالة هيكلية في سوق العمل، وذلك من خلال إدراج عناصر جديدة في التحليل ألا وهي مدى توفر المعلومات حول سوق العمل، كما تعتبر هذه النظرية كامتداد للنظرية النيوكلاسيكية لسوق العمل، حيث ترجع هذه النظرية معدلات البطالة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية من أجل البحث عن العمل وجمع المعلومات عن أفضل مناصب العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها[1]. بحيث تؤكد هذه النظرية صعوبة توافر المعلومات الكافية والكاملة عن سوق العمل، مما يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد في اتخاذ القرارات، الأمر الذي يدفع الأفراد إلى السعي للتعرّف على هذه المعلومات والذي يترتب عليها:[2]

أ- أنها عملية مكلفة ماديا لكل من العمال والمؤسسات، حيث تتطلب نفقات تتعلق بالبحث والانتقال من

1- رزق قطوش، **إشكالية العلاقة بين تذبذبات أسعار البترول وبعض متغيرات سوق العمل في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية (1970-2017)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2018/2017، ص89.

2 – علي عبد الوهاب النجا، مرجع سبق ذكره، ص46.

قبل العاملين، ونفقات إجراء الاختبارات من قبل رجال الأعمال؛

ب- يحتاج البحث عن العمل إلى وقت طويل، وإلى تفرغ الأفراد إلى جمع هذه المعلومات.

حيث تستند هذه النظرية إلى جملة من الفرضيات نذكر منها:[1]

أ- كلما طالت مدة البحث عن العمل، كلما كان هناك احتمال الحصول على عمل ذي أجر أعلى؛

ب- تعتبر أن الحصول على المعلومات حول الأجور ومناصب الشغل أمر مكلف؛

ج- الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الإجمالي للأجور، وهو يقبل العمل عند أجر أعلى من الأجر الأدنى؛

د- هناك رغبة من بعض الأفراد لترك وظائفهم من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص عمل ممكنة التي تلائم مؤهلاتهم وهيكل الأجور المقترن بها، ومن ناحية أخرى هناك من رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة لبعض الوقت بهدف التأكد من العثور على أفضل يد عاملة لشغل الوظائف الشاغرة لديهم.

2- الانتقادات الموجهة لنظرية البحث عن العمل:

ولقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات لعل من أبرزها:[2]

أ- عدم تطابق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع الاقتصادي، لأنها تعزو سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل كما دعت إليه؛

ب- أثبتت غالبية الدراسات التطبيقية التي أجريت في العديد من الدول المتقدمة، أن فرصة حصول الأفراد عن عمل جديد ترتفع في حالة عملهم بالفعل، وتنخفض بدرجة ملحوظة في حالة بقائهم عاطلين؛

ج- من منطق البحث عن عمل، هناك احتمال الخروج من البطالة يرتفع بارتفاع فترة البطالة، ولكن الواقع والدراسات التجريبية أثبتت العكس، فكلما ارتفعت مدة البطالة قلت الحظوظ بالفوز بمنصب عمل؛

د- عجزت هذه النظرية في تفسير المحددات الأساسية للبطالة، واستمرارها على المدى الطويل.

ثانيا: نظرية تجزئة سوق العمل

1- بوبحة سعاد، **الاستثمار في الطاقات المتجددة ودوره في الحد من البطالة-دراسة بعض التجارب الدولية-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2021/2020، ص111.

2- مريم مشري، مرجع سبق ذكره، ص118.

حسب هذه النظرية فإن ظهور البطالة أمر حتمي، أين نجد تقلبات فرص العمل تخضع لتقلبات الظروف الاقتصادية للبلد، وأن البطالة تمس فئات على حساب فئات أخرى، بحيث نجد الفئة الأكثر تضررا بالبطالة هي تلك الفئة التي تنتمي إلى السوق الثانوي مقارنة بالسوق الرئيسي، الذي تكون فيه نسبة البطالة ضعيفة في حالة الركود الاقتصادي المستمر، وأن العامل الذي يكون في إطار البحث عن عمل في السوق الثانوي نتيجة فقدانه لمنصبه في السوق الرئيسي، قد لا يمر بمرحلة الانتظار في الحصول على وظيفة مما يجعل احتمال وقوعه في مصيدة البطالة منعدمة، بحيث يدخل المنافسة بحظوظ كبيرة نتيجة الخبرات والمهارات المكتسبة مقارنة بالعمال الآخرين، الذين يجدون صعوبة في الاندماج في سوق العمل حتى ولو في السوق الثانوي، وتعرف البطالة في هذه النظرية ببطالة الانتظار والتي قد تمس أغلب العمال في كلا السوقين، ويمكن أن تكون بطالة إرادية[1]. ونشير بالذكر إلي السوق الرئيسي هو سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنون إنتاجية كثيفة التي تكون فيها العمالة على درجة عالية من المهارة، كما تسعى هذه المنشآت بالاحتفاظ بعمالها لما لهم من خبرة ومهارة كبيرة في مجال عملهم، أما السوق الثانوي فهو يعتبر سوق غير مستقر، بحيث يشمل وحدات صغيرة الحجم التي تستخدم في الإنتاج، كما يتعرض هذا السوق إلى صدمات مباشرة لتقلبات النشاط الاقتصادي بحيث يكون فيه العمال معرضون للتسريح في أي وقت، بالإضافة إلى نقص أو غياب التشريعات أو القوانين التي تحكم هذا السوق، حيث نجد فيه فئات مختلفة من المجتمع مثل فئة المهاجرين و فئة الاناث[2].

الفرع الثاني: نظرية الأجور الكفاءة ونظرية اختلال سوق العمل

أولا: نظرية الأجور الكفاءة

لقد استطاعت نظرية الأجور الكفاءة تفسير بعض جوانب سلوكيات أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي، خصوصاً تلك المتعلقة بحركية العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجوراً مرتفعة، وهذه الظاهرة منتشرة كثيراً، لكن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع، وذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفاءة منهم بدلاً من تخفيض الأجر في حالة وجود عرض زائد

1- دحماني محمد أدريوش، مرجع سبق ذكره، ص132.

2- علي عبد الوهاب النجا، مرجع سبق ذكره، ص55، 56.

من العمال، كما تتنبأ النظرية أن العمال الأقل إنتاجية والأقل مهارة– هؤلاء تكون تكلفة أجرهم لكل وحدة من الإنتاج عالية –معرضون لبطالة حادة إذا ما قورنوا بالعمال ذوي المؤهلات العالية[1].

كما ترتكز هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجور أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال وزيادة الإنتاجية، ما يترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل، ومن ثم ظهور البطالة، ووفقا لهذه النظرية فإن رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الإنتاجية، بمعنى آخر فإن تكلفة خفض الأجور هي انخفاض في إنتاجية العمال، وينتج عن ذلك سعي المؤسسات استعدادها لدفع أجور أعلى من أجر التوازن، وذلك لضمان زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الأداء ثم المساهمة في استقرار اليد العاملة بالمؤسسة، باعتبار الجهد المبذول في العملية الإنتاجية مرتبط بمدى أهمية الأجر المدفوع مقارنة بالأجور الأخرى المتاحة[2].

ومن التفسيرات التي جاءت لتبرير العلاقة المتزايدة بين الأجر والإنتاجية في هذه النظرية، هي:[3]

1– سياسة الأجور المنخفضة والتي تعطي تأثير سلبي على إنتاجية العمل في المدى المتوسط والطويل؛

2– حتى يستطيع صاحب العمل أن يلاحظ جيّدا خصائص الأشخاص الذين يوظفهم، يمارس سياسة الأجور المرتفعة قبل أن يجلب إلى المؤسسة العمّال ذوي المهارة؛

3– الدفع بأجور مرتفعة يمكن أن يسمح بتحريض العمّال على الاستثمار في عملهم؛

4– الدفع بأجور مرتفعة نسبيا، يمكن أن تكون وسيلة إظهار للعمّال أن أجورهم قد دفعت بطريق عادلة، وبالتالي يمكن أن تظهر سلوكًا مساعدًا في تحسّن مستوى إنتاجية العمل.

ثانيا: نظرية اختلال سوق العمل

نشأت هذه النظرية أواخر الستينيات من القرن الماضي، كما عُرفت أيضا بعدة تسميات نظرية اللاتوازن– نظرية التوازن بالأسعار الثابتة– نظرية التوازنات غير الفالراسية، وجاءت هذه النظرية بأفكار جديدة على عكس النموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيك لتحليل سوق العمل، وتفترض أن هناك جمود في الأجور والأسعار في الأجل القصير، وهذا راجع إلى الاستجابة الكافية للتغير الذي يحدث في هيكل العرض والطلب السوقي، الذي ينتج عنه حتما فائض في المعروض من قوة العمل الذي يزيد عن حجم الطلب، مما يؤدي إلى الوقوع في البطالة الاجبارية، كما يرى رواد هذه النظرية أيضا أن اختلال سوق العمل لا يحدث

1– سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص30.

2– رزق قطوش، مرجع سبق ذكره، ص92.

3– فلاح حسين ثويني ووحيدة جير، **دراسة مشكلة البطالة**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 11، الجامعة المستنصرية، ص38.

البطالة بمفرده، بل هو محصّلة لاختلالات أخرى مرتبطة بسوق العمل مثل اختلال في سوق السلع والخدمات، فعندما ينخفض إجمالي الطلب الفعال تتكدّس المنتجات ويزداد المخزون من السلع، وهو ما يدفع بالمنتجين ورجال الأعمال إلى تقليص نشاطهم ووقف التوظيف ويتم الاستغناء على بعض العمال، وبالتالي تحدث زيادة في عرض العمالة ويقع اختلال في سوق العمل، أي عندما يكون هناك قصور في الطلب على السلع والخدمات تنتُج البطالة، ونشير بالذكر تسمى كذلك بالبطالة الكينزية التي تنشأ بسبب عجز في الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات، كما تسمى أيضا ببطالة كلاسيكية بسبب ارتفاع الأجور التي تقلل من ربحية المنشآت، مما يقود رجال الأعمال إلى عدم زيادة عدد العمال، والتوجه إلى وسائل إنتاج أخرى أقل تكلفة وذات مردود أكبر[1]. والشكل (1–6) يوضح نظرية اختلال سوق العمل وسوق السلع.

الشكل (1–6): اختلال سوق العمل والسلع

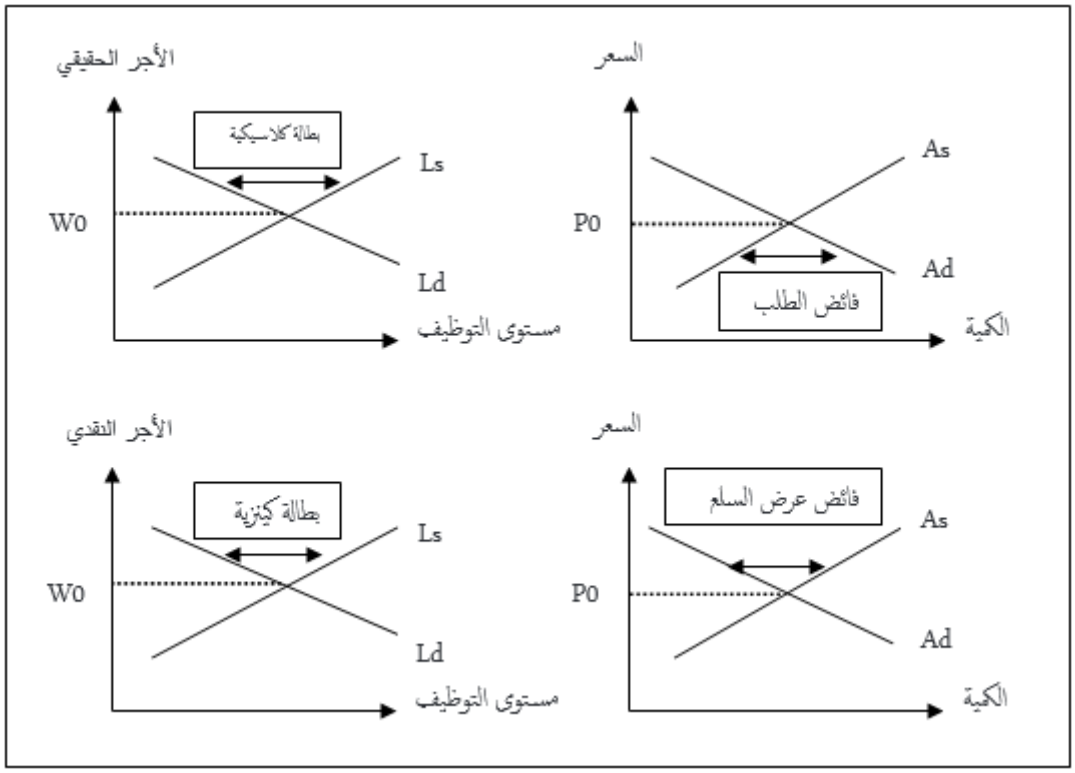

المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برامج الاصلاح الاقتصادي عليها، مرجع سبق ذكره، ص 55.

1– دحماني محمد أدريوش، مرجع سبق ذكره، ص119.

الفرع الثالث: نظرية العقود الضمنية

ترتكز هذه النظرية على العقود المبرمة بين طالبي العمل والعارضين، وذلك من أجل تقديم خدمة بهدف تسيير مخاطر حالة عدم التأكد الموجودة في الأسواق، حيث تعتبر هذه الرغبة المتبادلة بين الطرفين كضمان أو التقليص من بعض التدفقات العشوائية التي قد تحدث على الأجر الذي يتحصل عليه العامل، كما تفترض هذه النظرية أن العمال والموظفين ليسوا على استعداد لتحمل مخاطر هذه العقود، وخاصة تلك المتعلقة بعدم استقرار مداخيلهم الممنوحة من طرف أصحاب الأعمال الذين أظهروا استعدادهم لتحمل المخاطر المالية بالإقدام على القيام بمشروعاتهم، بينما العمال يظهرون عدم استعدادهم لتحمل المخاطر على حساب غيرهم[1]. حيث ترى هذه النظرية أن الأجور غير مرنة لأنها لا تتأثر بانخفاض الطلب على العمل، ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها:[2]

1- الأجور لا تتطور بدلالة تغيرات الطلب على العمل، وذلك لأن المستخدمين يقدمون عقود للعمال تضبط تقلبات قيمة المنتج خلال الدورة الاقتصادية؛

2- عندما ترتفع أسعار المنتج فإن الأجور تبقى تحت قيمة منتوج العمال، والمستخدمون يحتفظون بالفرق كقسط تأمين، أما في حالة الظروف الأقل انتعاشا يقوم المستخدم بتعويض العمال وذلك بتقديم نسبة معينة من إرادات التأمين؛

3- للمؤسسة موقف حيادي اتجاه الخطر، فهي تهتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة خلال عدة فترات، وبالتالي فهي على استعداد لتسوية كافة التقلبات التي قد تطرأ، بينما العمال ينفرون من هذا الخطر ويفضلون أجر ثابت.

المطلب الرابع: آثار البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر الغير مرغوب فيها، وذلك نظرا إلى مختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي تسببها الظاهرة، بالإضافة إلى العديد من المخاطر التي تمس البلدان والأشخاص التي تعاني منها، وفيما يلي سنقوم بعرض لأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة.

1 – زروخي صباح، مرجع سبق ذكره، ص59.

2 – رابح بلعباس، مرجع سبق ذكره، ص90.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية

للبطالة عدة آثار اقتصادية، نذكر منها:

1- هناك من العمال لديهم مهارات وقدرات عالية في تأدية وظائفهم، وذلك نتيجة الديمومة والاستمرارية في العمل، ولكن حين التوقف عن العمل ولفترة طويلة يفقد تلك المهارات المكتسبة[1]، أي فقدان الطاقات الشبابية؛

2- تؤدي البطالة إلى هدر للموارد الإنتاجية المتاحة التي كان بالإمكان استغلالها في وقتها، وبالتالي تعتبر البطالة خسارة للطاقة الإنتاجية، كما أن العمل يعتبر عنصرا يدخل في عملية الإنتاج، وعند عدم مساهمته في العملية الإنتاجية بالشكل اللازم، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الوطني ومنه ينخفض مستوى الطلب الكلي وبالتالي ينخفض الإنتاج[2]؛

3- البطالة تؤدي إلى انخفاض الأجور، لأن تحديد الأجر يخضع للطلب وعرض العمالة، وبالتالي يتم تدني مستوى المعيشة[3]؛

4- ارتفاع معدلات البطالة لها أثر سلبي على الناتج الداخلي، كما نعلم أنه من مكونات الناتج الداخلي هو الدخل والاستهلاك، وحسب ما تشير إليه مختلف الدراسات والإحصاءات أن أي تراجع في الدخل يتسبب في تراجع الاستهلاك الكلي، وبالتالي ينخفض الناتج المحلي[4].

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية

للبطالة عدة آثار اجتماعية، نذكر منها:

1- ارتفاع معدل البطالة يؤدي إلى هروب الأدمغة، إما عن طريق الهجرة الشرعية أو الهجرة غير الشرعية والتي كانت تقتصر فيما مضى على الأشخاص الذي يكون مستواهم التعليمي متدني أو بدون مستوى تعليمي، أما اليوم فقد أصبحت الهجرة تشمل أعداد كبيرة من خريجي الجامعات[5]؛

---

1 – عبد الرحمان يسري أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 2004، ص221.

2 – سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص14.

3 – فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، جدارة للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2007، ص335.

4 – عبد القادر بلعربي، **الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي- دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص58.

5 – مداور سهام، **أثر برامج الحكومة على ظاهرة البطالة بالجزائر- دراسة تحليلية قياسية (1990-2014)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2017- 2018، ص70.

2- أثبتت الدراسات والإحصاءات أن ارتفاع معدل البطالة يؤدي حتما إلى انتشار الجريمة أواسط الشباب البطال، وكما نعلم أن للجريمة تداعيات كبيرة على المجتمع يجب معالجتها بشتى الطرق، حيث يتطلب ذلك زيادة الإنفاق على الأجهزة الأمنية[1]؛

3- تؤدي البطالة إلى تفكك وانقسام المجتمعات بسبب حالة الإقصاء والتهميش الذي يشعر به البطالون، بالإضافة إلى تشوه القيم الأخلاقية والإنسانية، التي يترتب عليها آفات اجتماعية ومشاكل عائلية[2]؛

4- تسبب البطالة معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية، بسبب الحرمان وحالات الاكتئاب التي تؤدي الفرد إلى الانعزالية والانسحاب نحو الذات، ومنه يقوم الفرد البطال بالبحث عن أشياء أو وسائل بديلة تعينه على الخروج من واقعه المؤلم، وبالتالي يلجأ هؤلاء الأفراد إلى تعاطي المخدرات وإلى الاسراف في تناول المخدرات[3].

1 – نزار سعد الدين العيسي وإبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص249.

2 – عبد الواحد حميد الكبيسي، **أثر البطالة على خريجي الجامعات العراقية وعلى مجتمعهم وسبل علاجها**، مركز طرائق التدريس، العراق، ص06.

3 – محمد دمان ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص52.

المبحث الثالث: البطالة وعلاقتها ببعض المتغيرات الكلية

سيتم من خلال هذا المبحث التعرض لأهم المتغيرات الكلية، التي لها علاقة بظاهرة البطالة، حيث نتطرق لعلاقة البطالة بالإنفاق العام، وعلاقتها بالتضخم والناتج المحلي الاجمالي، وأخيرا علاقتها بحجم السكان.

المطلب الأول: علاقة البطالة بالإنفاق العام والتضخم

الفرع الأول: علاقة البطالة بالإنفاق العام

تعتبر النفقات العامة أداة من الأدوات السياسة المالية التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق أهدافها وتوجهاتها لضمان استقرارها الاقتصادي، فتعتبر الصورة الحقيقية التي تعكس النشاط الاقتصادي داخل الدولة، حيث تعرف بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة بواسطة مؤسساتها وهيئاتها الحكومية لإشباع الحاجات العامة[1].

وقد تناولت العديد من المدارس الاقتصادية العلاقة التي تربط بين البطالة والإنفاق العام، التي تقوم به الحكومات على مختلف القطاعات، حيث أن رواد المدرسة الكلاسيكية قد أنكروا بوجد علاقة بين البطالة والإنفاق الحكومي، على عكس المدرسة الكينزية التي أقرت بأنه توجد علاقة عكسية بينهما، وكان تفسير ذلك لكل مدرسة كما يلي[2]:

أولا: المدرسة الكلاسيكية

يرى منظّري هذه المدرسة أن التوازن الاقتصادي لا يتحقق إلا في حالة التوظيف الكامل لوسائل الإنتاج وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج في حده الأقصى، وبالتالي عند توظيف واستغلال هذه الوسائل بالشكل الأمثل سيؤدي حتما إلى زيادة فرص التوظيف، وإن وجدت بطالة فتعتبر في هذه الحالة بطالة طبيعية، ويقصد به أن التوازن يتحقق تلقائيا بدون تدخل الحكومة، وأن تدخلها عن طريق السياسة المالية التوسعية، مثل زيادة الإنفاق لا تؤثر على البطالة، بل تؤدي إلى رفع مستوى العام للأسعار.

1- طهراوي فريد ومولاي بوعلام، **دراسة قياسية لآثر السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد 02، 2019، ص217.

2- فضل المولى معيوف، **الانفاق الحكومي وأثره في الحد من البطالة في الاردن(2015-1990)**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، قسم اقتصاديات المال والعمال، جامعة مؤتة، الاردن، 2017، ص81، 82.

ثانيا: المدرسة الكينزية

يعتبر كينز أن للحكومة دور مهم في التأثير على معدلات البطالة، وذلك من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، لأن زيادة الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار سيحفز الطلب الفعال ومنه يصبح للمنتجين الرغبة في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة فرص التوظيف، وبالتالي يرى كينز أن معدلات البطالة مرتبط بمستوى الطلب الكلي، كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل (1-7): أثر سياسة الانفاق على معدل التوظيف (النظرية الكينزية)

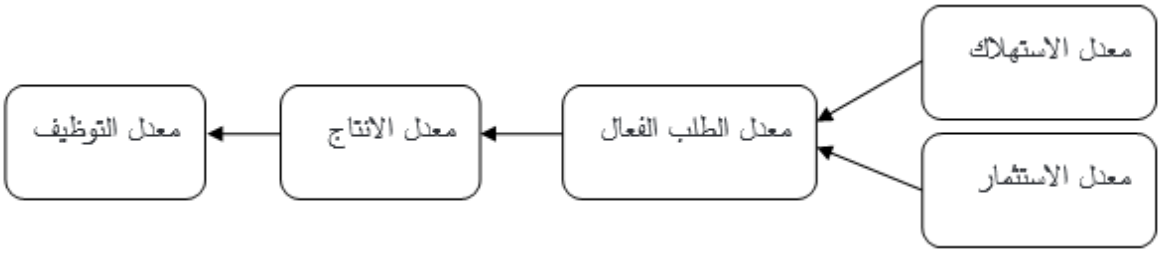

المصدر: فضل المولى معيوف، مرجع سبق ذكره، ص82.

كما يرى كينز أن لمرونة الجهاز الإنتاجي دور هام في تحقيق التشغيل الكامل، لأنها تسمح بانتقال عوامل الإنتاج بين الفروع الإنتاجية الأخرى، وأشار إلى أن الجهاز الإنتاجي في الدول المتقدمة يكون مرنا، لأن الزيادة في النفقات تؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي، وبالتالي يقوم المنتجون بزيادة الإنتاج إلى غاية الوصول إلى التشغيل الكامل، وأي زيادة في النفقات العامة بعد هذه المرحلة سوف يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، على عكس الدول النامية التي يكون جهازها الإنتاجي غير مرن، حيث يعتبر الزيادة في الطلب الفعلي يكون تأثيرها على الإنتاج محدودًا، وبالتالي سيؤثر بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار[1].

الفرع الثاني: علاقة البطالة بالتضخم

حتى يتم توضيح العلاقة التي تربط بين البطالة والتضخم يجب أولاً معرفة ما هو التضخم، وبالتالي فالتضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أي يمثل انخفاض في القدرة الشرائية[2].

1 – مريم مشري، مرجع سبق ذكره، ص128.

2 – محمد بن عبد الله الجراح وأحمد بن عبد الكريم المحيميد، **مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات**، جامعة ملك سعود، الطبعة السادسة، 2017، ص229.

ويعرف أيضا بأنه فائض الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى الأسعار السائد، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن هذا التضخم الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات سببه فائض الطلب، بل قد توجد هناك موارد أخرى معطلة يمكن استخدامها لمواجهة هذا الفائض، كما تجدر الإشارة إلى أن التضخم لا يعنى أنه سيؤثر سلبا على المجتمع بالبطالة والفقر، فالأمر يتعلق بالعلاقة بين معدل الارتفاع في الأسعار ومعدل الزيادة في الدخل النقدي، فقد يزيد الدخل النقدي أعلى من مستوى الأسعار، وبالتالي تزيد نسبة الرفاهية للمجتمع[1].

ويتم حساب معدل التضخم وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{[\text{المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة}] - [\text{المستوى العام للأسعار في سنة الأساس}]}{\text{المستوى العام للأسعار في سنة الأساس}} \times 100$$

أما فيما يخص العلاقة بين البطالة والتضخم، فيعتبر الباحث " وليام فيليبس" أول من قام بدراسة هذا الموضوع، وذلك بنشر بحثه عام 1958، الذي تناول فيه العلاقة التي تربط بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال فترة زمنية طويلة المدى أكثر من 90 عاما، وقد توصل إلى نتائج جد مهمة في هذا البحث والتي توصّلت نتائجها إلى وجود علاقة عكسية دالية ومستمرة بين معدلات البطالة (u) ومعدل تغير الأجور النقدية $(\frac{\Delta w}{w})$، حيث فسر فيليبس ذلك أنه في حالة الرواج الاقتصادي تنخفض معدلات البطالة لأن أصحاب العمل في هذه الحالة يبحثون عن عمال إضافيين، ومنه يكون الطلب على العمل أكبر من العرض، وبالتالي من السهل على العمال المطالبة برفع أجورهم[2]، ويحدث العكس في حالة الركود والكساد[3].

1- مها محمد نافذ مشهور بهلول، مرجع سبق ذكره، ص108.

2- أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم- المقاولات النظرية ومناهج السياسات الاقتصادية-**، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص196.

3 – قنوني حبيب، وآخرون، **البطالة والتضخم في الجزائر –دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990-2013**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، 2014، ص 118.

أما في حالة الركود ترتفع البطالة، لأن عرض العمالة تكون أكبر من الطلب عليها نتيجة انخفاض النشاط الاقتصادي، والشكل (1-8) يوضح العلاقة بين معدلات البطالة والتغير في معدلات الأجور النقدية أو ما يعرف بمنحنى فيليبس.

الشكل (1-8): منحنى فيليبس البسيط

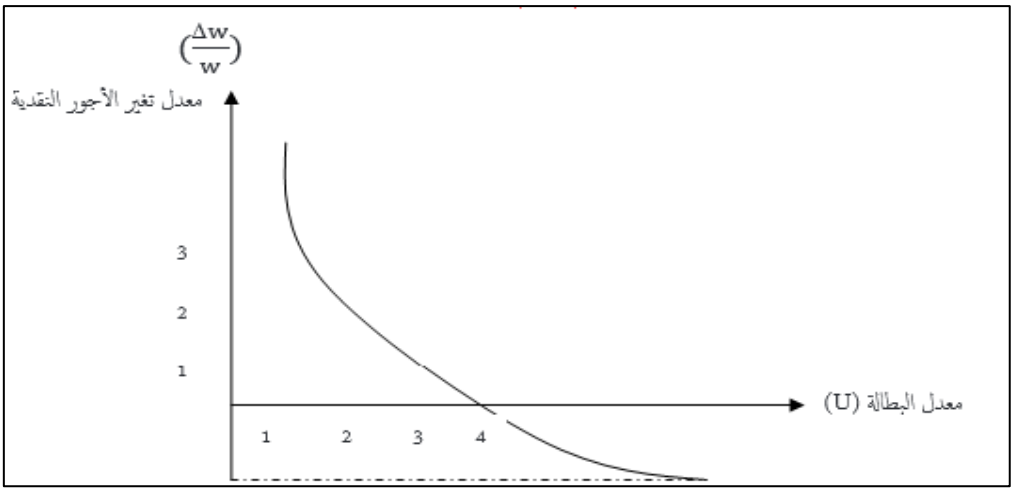

المصدر: رمزي زاكي، مرجع سبق ذكره، ص 363.

لم يعتمد المنظرون على منحنى فيليبس بشكل كبير في وقت مضى، لأن هذه العلاقة تفتقد لبعض الفرضيات إلى غاية 1960، حيث جاء الاقتصادي "ريتشارد ليبسي" بعدة أفكار نذكرها كما يلي[1]:

أن منحنى فيليبس يعتمد على العرض والطلب في سوق العمل، وأن العلاقة عكسية ليست فقط بين معدل التغير في الأجور والبطالة، بل هي أيضا بين مستوى العام للأسعار والبطالة، وحتى تكون هذه العلاقة صحيحة يجب أن تبنى على فرضيتين:

1- وجود علاقة طردية خطية بين المعدل الذي تنمو به الأجور النقدية وبين فائض الطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل؛

2- وجود علاقة عكسية وغير خطية بين فائض الطلب على العمال وبين معدل البطالة.

1 - أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص199.

ومن خلال هذا الطرح الذي قام به "رتشارد ليبسي" تم تأكيد هذه العلاقة العكسية بين مستوى الأسعار ومعدلات البطالة، ولكن خلال السبعينات من القرن الماضي لُوحظ في اقتصاديات بعض الدول ارتفاع معدلات البطالة ومستوى العام للأسعار في نفس الاتجاه[1]. أو ما يُعرف بالركود التضخمي.

حيث يعّرف الركود التضخمي على أنه" ذلك الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للبطالة والتضخم في آن واحد"[2].

كما يرى الاقتصادي "ميلتون فريدمان" أيضا أن فليبس كان خاطئا، وذلك لعدم اعتماده على نسبة التغير في معدل الأجور النقدية مطروحا منها التغير في الأسعار المتوقعة، حيث يعتبر "فريدمان" أن العلاقة بين الأجور النقدية وفائض الطلب على العمالة صورة مقابلة للعلاقة بين المستوى العام للأسعار وفائض الطلب على السلع والخدمات، لأن الأجر الحقيقي هو الذي يحدد التوازن في سوق العمل وليس الأجر النقدي، هذا ما دفعه إلى البحث عن العلاقة بين الأجر الحقيقي ومعدلات البطالة مع أخذ بعين الاعتبار معدل التضخم المتوقع وليس الفعلي، كانت معادلة الأجور عند "فريدمان" هي[3]:

$$W=f(U)+P^e$$

W: الأجور

U: البطالة

P^e : المعدل المتوقع لتغير الأسعار

حيث تعتبر التوقعات من أحد العناصر المهمة في حدوث التضخم، إذ يعتمد سلوك تحديد الأجور والأسعار من قبل المنشآت على توقعاتهم لما سيحدث في المستقبل، وبشكل خاص توقعات الأجور والأسعار في المنشآت الأخرى المنافسة، حيث لو افترضوا أن هناك تضخم في السنة القادمة بنسبة معينة ستقوم المنشآت ببني قراراتها على هذا الأساس، وبالتالي تدخل المنشأة في مفاوضات مع العمال لتحديد الأجور، كما تجدر الإشارة إلى أنه بإمكان الحكومة خفض التضخم الذي يكون خارج التوقعات عن طريق اتباع

1 – أحمد الاشقر، مرجع سبق ذكره، ص326.

2 – " *Barre Siegel*"، **النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين**، ترجمة الله منصور، عبد الرحمان عبد الفتاح، دار المريخ للنشر، السعودية، 1987، ص608.

3 – رمزي زاكي، مرجع سبق ذكره، 369

سياسة انكماشية إما مالية أو نقدية، أما إذا كان التضخم سببه التوقعات فمن الصعب على الحكومة تخفيضه لأنه مرتبط بتوقعات الأفراد، وهو الأمر الذي يحتاج وقت طويل لتغييره[1].

ولكن بعد مرور الوقت لُوحظ أن عنصر استقرار التوقعات في تحديد الأجور قد أدى إلى إتلاف العلاقة الثابتة التي كانت قائمة بين التضخم والبطالة، لأن العمال أصبحوا يأخذون بعين الاعتبار معدلات التضخم في تحديد أجورهم، فسر الاقتصاديون ذلك أن منحى فليبس في الأجل الطويل يأخذ شكلا عموديا كما هو مبين بالخط المتقطع في الشكل (9-1) أي لا توجد علاقة بين البطالة والتضخم.

الشكل (1-9): منحنى فليبس في ظل التوقعات

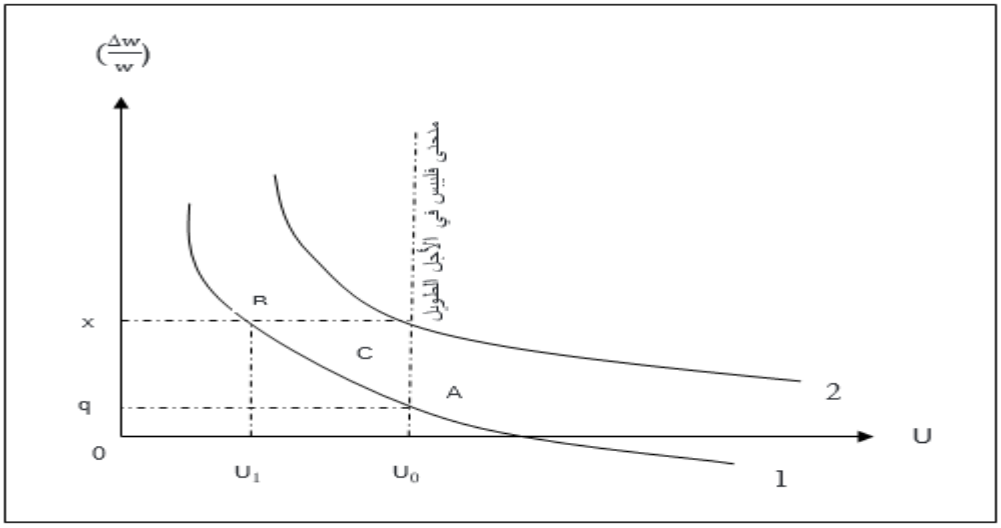

المصدر: رمزي زاكي، مرجع سبق ذكره، ص371.

من خلال الشكل(1-9) نلاحظ المنحنى (1) هو منحنى فليبس البسيط والنقطة (A) تمثل نقطة التوازن بين معدل البطالة في وضعه الطبيعي(U_0) والمعدل الفعلي لتغير الأسعار(q) دون أخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية، أي معدل الأجر النقدي ومعدل الأجر الحقيقي يتزايدان بزيادة الإنتاجية، ولو افترضنا أنه هناك توسع وانتعاش في الاقتصاد الوطني سوف ينخفض معدل البطالة إلى (U_1) ومنه يرتفع معدل الأجر النقدي من (q) إلى (x) وبالتالي يصبح التوازن في الأجل القصير في النقطة (B) على نفس المنحنى، حيث يؤدي هذا الارتفاع الذي يكون أكبر من نمو الإنتاجية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي يصبح منحنى فليبس البسيط غير منطبق على الاقتصاد الوطني، الأمر الذي جعل من فليبس

1 – محمد بن عبد الله الجراح ، أحمد بن عبد الكريم المحيميد، مرجع سبق ذكره، ص 241

الأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية والتي تفترض أن تتكيف مع التضخم السائد، ومنه سينتقل منحنى فليبس إلى أعلى المنحنى(2) وتصبح (C) نقطة التوازن الجديدة[1].

كما نلاحظ أنه في حالة التوازن في ظل التوقعات التضخمية أن معدل البطالة ارتفع ورجع إلى معدله الطبيعي، حيث نفسر ذلك أنه لا يكون هناك توازن في سوق العمل إلا إذا تم الوصول إلى المعدل الطبيعي للبطالة وبالتالي عندئذ تستقر الأجور.

المطلب الثاني: علاقة البطالة بنمو الناتج المحلي الاجمالي وحجم السكان

الفرع الأول: علاقة البطالة بنمو الناتج المحلي الاجمالي

إن استخدام الناتج المحلي الإجمالي يفسر لنا العديد من الظواهر والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها بعض الدول، كالبطالة والتضخم والركود الاقتصادي وغيرها، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع القيم النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد بلد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة[2]. ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق مختلفة:

أولا: طريقة الإنفاق

ستخدم فيها المبالغ التي تنفق على السلع والخدمات النهائية، سواء كانت هذه النفقات استهلاكًا خاصًا من قبل الأفراد أو عامًا من قبل الحكومات، أو انفاقًا استثماريًا من قبل القطاع التجاري أو الإنفاق على التبادلات التجارية مع العالم الخارجي (الصادرات والواردات) الممثلة بالعلاقة التالية[3]:

$$GDP = C + I + G + (X-M)$$

حيث:

1 – رمزي زاكي، مرجع سبق ذكره، ص370–372.

2 – خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص107.

3 – نفس المرجع، ص116.

GDP: الناتج المحلي الاجمالي

C: الاستهلاك الخاص

I: الاستثمار

G: الإنفاق الحكومي

(X–M): الصادرات مطروح منه الواردات

ثانيا: طريقة الدخل

تستخدم في هذه الطريقة العوائد المستحقة لمالكي عناصر الإنتاج التي تستخدم في إنتاج الناتج الكلي، والناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع عوائد العناصر الأربعة التالية[1]:

1- الأجور تمثل عائد العمل؛

2- الفوائد عائد رأس المال؛

3- الريع يمثل عائد الارض؛

4- الأرباح تمثل عائد الاستثمار؛

الناتج المحلي الإجمالي= الأجور+ الفوائد + الريع + الأرباح

ثالثا: طريقة الانتاج

يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في سعرها ($GDP = \sum Q * P$) خلال سنة، بحيث تكون هذه المنتجات نهائية ويستبعد منه السلع أو المنتجات الوسيطة، أي بغرض الاستخدام النهائي وليس بغرض الاستخدام في عملية إنتاج أخرى، وتجدر الإشارة إلى أن المنتجات الوسيطة هي تلك السلع أو الخدمات التي تنتج أو تشترى بغرض استخدامها في عمليات إنتاجية أخرى، أو بغرض بيعها في نفس السنة، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن السلع التي أُنتجت خلال نفس الفترة ولم تستخدم تعتبر أيضا سلع نهائية، إضافة إلى ذلك يجب مراعاة القيمة الصافية للمنتجات النهائية عند معالجة المخزون لتفادي تضخيم الإنتاج في تلك السنة، كما يجب أيضا خصم قيمة الواردات من السلع والخدمات من قيمة المنتجات النهائية لأنها تعتبر بالنسبة للدول الأخرى المصدرة منتج نهائي، إلاّ أن هذه الطريقة قد يحدث فيها مشكلة الازدواجية في الحساب، وذلك عند حساب قيمة بعض

1 – نزار سعد الدين العيسي وإبراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص98.

السلع التي يتطلب إنتاجها استخدام سلع وسيطة، لأنها تأخذ في الحسبان المنتجات النهائية فقط وتعتبر المراحل الإنتاجية الأخرى وسيطة أي تقوم بحساب الكل في المرحلة النهائية، كما يمكن في بعض الحالات عدم التمييز بين السلع النهائية والسلع الوسيطة، وحتى تعطي هذه الطريقة تقديرًا جيدًا للناتج المحلى الإجمالي يجب أخذ الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية إلى قيمة المدخلات التي يستلمها من القطاعات الأخرى، بعدها يتم تجميع هذه الإضافات لكافة القطاعات الاقتصادية للوصول إلى إجمالي الناتج المحلي، وتسمى طريقة القيمة المضافة، حيث أن القيمة المضافة = إجمالي قيمة الإنتاج – تكلفة المنتجات الوسيطة [1].

وبالتالي يمكن حساب الناتج المحلي الاجمالي الذي يمثل مجموع القيم المضافة في كل قطاع خلال سنة معينة من النشاط الاقتصادي مضافا إليه الضرائب على القيمة المضافة والرسوم الجمركية، وعليه يكتب GDP على النحو الاتي:[2]

$$GDP = \sum VA + TVA + DD$$

حيث أن:

$\sum VA$: مجموع القيمة المضافة

TVA: الرسم على القيمة المضافة

DD: الرسوم الجمركية

أما فيما يخص علاقة البطالة بنمو الناتج المحلي والبطالة، فيعتبر الاقتصادي الأمريكي "آثرن أكيون" أول من استطاع الوصول إلى وصفها بأنها علاقة خطية تجريبية، وذلك بعدما قام بدراسة حول الاقتصاد الأمريكي سنة 1960، حيث أكد أن هناك علاقة خطية عكسية بين معدلات البطالة والنمو، ويعتبر أن أي زيادة في نسبة البطالة فوق 4% فإنه يقابله انخفاض للناتج المحلى بقيمة ثلاث مرات تلك الزيادة، وفسر "أكيون" العلاقة بنموذج وفق الصيغتين التاليتين:[3]

1 – محمد بن عبد الله الجراح وأحمد بن عبد الكريم المحيميد، مرجع سبق ذكره، ص29، 30.

2 – عقبة عبد اللاوي بن أحمد، **تطبيقات التحليل الاقتصاد الكلي**، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، 2020، ص26.

3 – لموتي محمد، مرجع سبق ذكره، ص42.

$$\Delta U = a - b\Delta y + z$$

$$U - \acute{U} = -\mu(Y - \acute{Y}) + \varnothing + Z$$

حيث أن:

U: معدل البطالة الفعلي

$\acute{U}$: معدل البطالة الطبيعي

Y: النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

$\acute{Y}$: مستوى الناتج الحقيقي الممكن

Z : متغير عشوائي

$a، b، \mu، \varnothing$: معالم النموذج

تجدر الإشارة إلى أنه عندما تكون $(Y-\acute{Y})$ أو ما يعرف " بفجوة أكيون" مستقرة يكون للنموذج عدة مزايا نذكر منها:[1]

1- لتخفيض البطالة يكفي تقليص فجوة "أكيون"، وذلك من خلال زيادة النمو بواسطة زيادة الناتج الإجمالي الحقيقي عن الناتج الحقيقي الممكن؛

2- من خلال هذا النموذج يمكن تقدير معدل النمو المناسب لتخفيض معدل البطالة، كما يمكن كذلك معرفة ما مدى أثر معدل البطالة على معدلات النمو الفعلية.

حيث تبقى علاقة "أكيون" من أهم النظريات المفسرة لمعدلات البطالة، لما لها من أهمية كبيرة في اختبار صحة العلاقة لاقتصاد أي بلد، وذلك من خلال تقييم مسار السياسات الاقتصادية المنتهجة، كما أنها تساعد بعض الحكومات التي من أولويتها تخفيض البطالة في رسم وتصميم السياسات الاقتصادية الكلية المناسبة لها.

الفرع الثاني: علاقة البطالة بحجم السكان

يعد النمو السكاني في العالم من أبرز الظواهر الديموغرافية المميزة في عصرنا هذا، حيث يمثل تحديا كبيرا للبشرية وخاصة بالنسبة للشعوب التي يتزايد تعداد سكانها على معدلات نموها الاقتصادي، لأنه

1- لموتي محمد، مرجع سبق ذكره، ص43.

يستوجب على الحكومات توفير الغذاء والسكن وغيرها من المتطلبات الضرورية للعيش في ظروف جيدة لجميع شرائح المجتمع، كما أن دراسة النمو السكاني تمثل أهمية كبيرة في كونها تشكل المدخلات الرئيسية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، حيث يعتمد على تخطيط سوق العمل مثل معرفة عدد المدّرسين اللازم توظيفهم وذلك من خلال وضع تقدير لعدد الطلاب الذين سيلتحقون بالدراسة في مختلف المراحل التعليمة[1].

كما تجدر الاشارة إلى أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي، وإنما يرتبط بمستوى تحسين مستوى معيشة الأفراد[2].

ويعرف النمو السكاني في أي مجتمع بأنه حصيلة العوامل الديموغرافية الثلاث (الولادات، الوفيات، الهجرة) حيث يعتبر عامل الفرق بين الولادات والوفيات من أهم العوامل التي تحدد نسبة نمو السكان، أما الهجرة من وإلى الخارج لا تتم بأعداد كبيرة حيث نجدها متفاوتة في أغلب الأحيان سواء في الدول النامية أو بدرجة أقل في الدول المتقدمة، أما فيما يخص العلاقة بين البطالة والنمو السكاني فإن الزيادة في معدل نمو السكان سيؤدي إلى زيادة عدد الأفراد في قوة العمل، أي زيادة عرض العمل، في حين نجد الطلب على العمل لا يستطيع محاكاة العرض المتزايد من قوة العمل، وبالتالي يرتفع معدل البطالة، ومنه نستنتج أن العلاقة طردية بين معدل البطالة ونمو حجم السكان[3].

كما أن الاختلال في التوزيع السكاني يؤثر سلبا على العمالة، حيث يعتبر في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية تنتشر فيها البطالة بشكل كبير وذلك راجع إلى قلة وضعف المؤسسات على استيعاب الأيدي العاملة في تلك المناطق، وبالتالي يجب على الحكومة إنشاء مؤسسات ومشاريع اقتصادية مع مراعاة التوازنات الجهوية من أجل امتصاص البطالة من جهة وتحقيق التنمية الاقليمية من جهة أخرى[4].

خاتمة الفصل:

1- نورة عمارة، **النمو السكاني والتنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012، ص68.

2 - رابح بلعباس وياسين سالمي، دراسة قياسية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر، الرابط:

http://Dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/19590

3 - محمد فادي القرعان وعبد الرحمان محمد، قياس أهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة في سورية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 113، 2013، ص 145

4 - جمال بن السعدي ورضا زواش، البطالة في الجزائر التعريف الاسباب الاثار الاقتصادية- ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2011، ص 12

تم من خلال الفصل الأول تناول الجانب النظري لظاهرة البطالة، باعتبارها ظاهرة اقتصادية واجتماعية، والتي تقف أمام كل من هو مهتم بموضوع التنمية الاقتصادية.

حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى أهم التعاريف المختلفة للظاهرة ومن وجهة نظر كل هيئة سواءً على المستوى المحلي أو الدولي، حيث أن جميعها تشترك في تعريف واحد والذي يتكون من العناصر التالية: السن، القدرة، الرغبة والبحث عن العمل، كما تم التركيز على طرق حساب البطالة بمختلف أنواعها وذلك من أجل وضع الحلول المناسبة لكل نوع من أنواعها، كما تم التوصل إلى الأسباب التي تؤدي إلى البطالة لعل من أهمها التقدم التكنولوجي.

أما المبحث الثاني تم فيه سرد مختلف النظريات المفسرة لظاهرة البطالة انطلاقا من الفكر الاسلامي، الذي أعطى العديد من الحلول لمعالجة الظاهرة، لعل من أبرزها الحث عن العمل وإتقانه، أما فيما يخص الفكر الاقتصادي الوضعي فقد تعددت نظرياته حول البطالة بمرور الزمن وعبر العصور، وبالتالي تم تقسيمها إلى قسمين أولها النظريات التقليدية، والتي كان من أبرزها المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية، حيث تقر هذه الأخيرة بأنه توجد بطالة إجبارية نتيجة قصور في الطلب الكلي الفعال، بينما يرى الكلاسيك عكس ذلك لأن معدلات البطالة مرتبط بمدى ارتفاع أو انخفاض الأجور، وبالتالي فهي بطالة اختيارية، أما القسم الثاني فهي النظريات الحديثة والتي جاءت لمواكبة التطور الحاصل في اقتصاديات الدول حيث تم تقديم تفسيرات أكثر واقعية لظاهرة البطالة .

أما المبحث الثالث تم تناول فيه علاقة البطالة ببعض المتغيرات الكلية نظريًا، وتم التوصل إلى:

- ✓ هناك علاقة عكسية بين الانفاق العام والبطالة؛
- ✓ علاقة عكسية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة؛
- ✓ علاقة طردية بين التضخم والبطالة؛
- ✓ علاقة طردية بين نمو حجم السكان والبطالة.

الفصل الثاني

البرامج التنموية وبرامج التشغيل المعتمدة في الجزائر(2001-2019)

تمهيد:

شهدت الجزائر في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي عدة أزمات اقتصادية واجتماعية وأمنية، لعّل من أبرزها انخفاض أسعار النفط التي كانت تمثل أكثر من 97% بالنسبة لإيرادات الدولة، وما أحدثته من تصدع في البنى التحتية، التي أعاقت حركة الاستثمار وانخفاض النمو والارتفاع الرهيب في معدلات البطالة التي لم يسبق أن تعهدها الجزائر من قبل، والتي أدت إلى تباطؤ عجلة التنمية الاقتصادية، ولكن سرعان ما بدأت تتحسن أسعار النفط أواخر التسعينات من القرن الماضي حيث وصلت أسعارها إلى 150 دولار للبرميل، ومنه قامت الحكومة الجزائرية سنة 2001 باتخاذ وتطبيق عدة برامج تنموية قصد إنعاش الاقتصاد الوطني وتجاوز التأخر الذي حدث في التنمية، وبالتالي تبنت الحكومة منذ سنة 2001 إلى غاية 2019 أربعة برامج استثمارية طموحة بداية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو، ثم البرنامج الخماسي للتنمية وصولاً إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، كان الهدف الرئيسي من هذه البرامج تحسين المستوى المعيشي للسكان وتخفيض معدلات البطالة وذلك من خلال استحداث وتفعيل أجهزة وآليات تشغيل جديدة مرافقة لهذه البرامج.

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والبرامج التنموية؛
- المبحث الثاني: تحليل البرامج التنموية المطبقة في الجزائر(2001-2019)؛
- المبحث الثالث: برامج التشغيل المتبعة في الجزائر للقضاء على البطالة خلال الفترة (2001-2019).

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية والبرامج التنموية

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم تعاريف التنمية الاقتصادية وأهميتها وأهدافها، ثم سنتناول الجانب النظري للبرامج التنموية، من أجل الوصول في الأخير إلى طرق إعداد هذه البرامج وكيفية تقييمها.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها الدول في تحقيق التنمية بمفهومها الشامل، وعلى هذا الأساس تعمل هذه الدول على إيجاد برامج وأساليب لتحقيق هذه التنمية، ومن خلال هذا المطلب سنتعرض إلى ماهية التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية عدة تعاريف مختلفة وذلك باختلاف آراء الكتاب والمفكرين الاقتصاديين، وهذا مما لا شك فيه أمر طبيعي خاصة وإن عملية التنمية معقدة، فهي تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تقترن بالزيادة السكانية وتراكم رأس المال وتطبيق التكنولوجيا، ولهذا سنقوم بتقديم أهم التعاريف للتنمية الاقتصادية، كما يلي:

- **التعريف الأول:** عرفت الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية على أنها: "العملية الموسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا، والمعتمدة أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه"[1].

- **التعريف الثاني:** عرفها الاقتصادي "نيكولاس كالدور" على أنها "مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة، موجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد"[2].

- **التعريف الثالث:** تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي بموجبها يرتفع الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، وهذا يعني أن التنمية عندما تتحقق بمعدلات نمو تفوق معدلات السكان فهذا يدل

1 - اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج-استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، الطبعة الأولى، ص7.
2 - المرجع نفسه، ص8.

عن ارتفاع الدخل الحقيقي الفردي، وبما أنها عملية فهذا يعني تحرك بعض القوى التي تفعل في السياق الطويل ويتجسد هذا التحرك في بعض المتغيرات، كما أنه ينبغي أن تمتد لفترة طويلة، حيث لا تعد تنمية اقتصادية اذا حدث الارتفاع في هذه المتغيرات لفترة قصيرة الأجل مثلما يحدث في بعض الدورات الاقتصادية، بل يجب أن يستمر الارتفاع أكثر من دورة بحيث يكون الارتفاع والانخفاض خلال دورة معينة أعلى من الارتفاع والانخفاض في الدورة التي سبقتها"[1].

التعريف الرابع: تعرف بأنها: "القدرة على تحقيق أهداف اقتصادية محددة مسبقا مثل انشاء مشروعات تحقيق أهداف وحاجات ضرورية للمجتمع، وهي بهذا المعنى يتم بها إجراء توسعات تشمل جميع فروع الانتاج، أي بمعنى آخر هو إنشاء وزيادة مشروعات جديدة بالإضافة إلى التوسع في المشروعات القائمة وذلك باستخدام الطاقات المتاحة المتكونة من الوسائل البشرية والمادية والمالية من أجل الزيادة في الانتاج ودخل الأفراد"[2].

مما سبق يمكن أن نعرف التنمية الاقتصادية على أنها: إحداث تغييرات جذرية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، من أجل تحقيق معدلات نمو مستمرة وسريعة، قصد تحسين مستوى حياة الأفراد.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية مجموعة من الأهداف، أهمها:[3]

أولا: رفع المستوى المعيشي

إن التنمية تمثل العملية التي من خلالها تتحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والتي تحدث من خلال إحداث تغيرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافةً إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء وتحسن في نوعية الحياة.

ثانيا: زيادة الدخل القومي الحقيقي

1- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 177.

2- سمير مسعود عبد الفتاح، **الموسوعة الاقتصادية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 187.

3- أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية في تحقيقي التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس،2015-2016، ص 70، 71.

تعاني معظم الدول النامية من الفقر وانخفاض المستوى المعيشي لسكانها، ولا سبيل للتخلص من ذلك إلا بزيادة الدخل القومي الحقيقي، خاصة إذا تحققت هذه الزيادة عن طريق إحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

ثالثا: خفض التفاوت في توزيع المداخيل والثروات

يعد من الأهداف الاجتماعية، إذ تعاني أغلب الدول النامية من اختلالات في توزيع المداخيل والثروات، باستحواذ فئة صغيرة من أفراد المجتمع على الجزء الأكبر من ثرواته والعكس للغالبية الأخرى، مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي وغير ذلك من المجالات.

رابعا: التوسع في الهيكل الإنتاجي

يتميز البنيان الاقتصادي للدول النامية بهيمنة القطاع الزراعي، مما جعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية، لذلك لابد من توزيع قاعدة الهيكل الإنتاجي للقطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، وبناء صناعات تحويلية لمد الاقتصاد بالاحتياجات اللازمة، في ظل ما تعانيه هذه الدول النامية من تخلف القاعدة الانتاجية وتقادمها وضعف درجة التشابك بين القطاعات والتبعية للخارج، وفي ظل هذه الأوضاع لا يمكن بناء استراتيجية تحقق أهداف هذه الدول إلا إذا حدث التغير في بنية وهيكل اقتصاديات هذه الدول، أي تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني.

كما توجد العديد من الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية في الأدبيات المعاصرة، والتي لا تخرج عن دائرة الأهداف التي سبق التطرق إليها، ومن بين هذه الأهداف نجد تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حيث أن التنمية الاقتصادية تعمل على تحقيق عدالة نسبية بين الرجل والمرأة، وهذا ما ينعكس على المجال السياسي والاجتماعي في الدولة، بالإضافة إلى ذلك نجد أن التنمية الاقتصادية تهدف إلى مواجهة ظاهرة تغير المناخ العالمي وآثاره، وحماية النظم الإيكولوجية البرية واستدامتها، حسب برنامج الأمم المتحدة في إعلان الألفية الثالثة، الذي يسعى إلى توفير الأساليب الفعالة في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولاً لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية

تواجه معظم الدول النامية مجموعة واحدة من العقبات التي تعترض مسار التنمية فيها، بالرغم من اختلاف الأهمية النسبية لمكونات هذه المجموعة حسب الدولة من جهة، وحسب مرحلة النمو التي تمر بها

هذه الدول من جهة أخرى، ويمكن التمييز في هذا الصدد بين العقبات الداخلية التي ترجع إلى القصور في العوامل الاقتصادية الاساسية، التي تساهم في تحديد القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني ومستوى النمو الاقتصادي فيه، حيث تتمثل هذه العقبات في عوامل مادية مثل حجم الاستثمارات ومستواها التكنولوجي، ومدى جودة وتنوع حجم الموارد الطبيعية المستغلة، ضف إلى ذلك حجم السكان وما يرتبط به من قوى عاملة ومستوى مهاراتها وتكوينها، أما العوامل الاجتماعية تتمثل في العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية السائدة، بالإضافة إلى العقبات الخارجية بحكم العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة والقيود التي تفرضها بعض المؤسسات المالية الدولية[1].

وبالتالي تم تقسيم أهم المشاكل والعقبات التي تصادف التنمية الاقتصادية إلى مشاكل داخلية ومشاكل خارجية، كما يلي:

أولا: المشاكل الداخلية

تتمثل المشاكل الداخلية في[2]:

1- مشكلة السكان: زيادة التعداد السكاني، وما ينجم عنه من الزيادة في الاستهلاك وانتشار البطالة، وبالتالي ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي؛

2- ضعف الحافز على الاستثمار: حيث يتمثل في ضعف أو عدم وجود دافع لدى المستثمرين في الدول النامية، وذلك بسبب مستوى الدخل الفردي المنخفض في هذه الدول، بحيث لا يقدم إلا أسواقا ضيقة لا تسمح حتى بإقامة الأحجام الدنيا للمشروعات الحديثة؛

3- نقص الهياكل العامة الأساسية: من المعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية هو نقص أو ضعف البنى التحتية للبلاد كالطرق والمطارات، ومحطات الطاقة، ووسائل الموصلات الحديثة وغيرها التي تعتبر من ضروريات العملية التنموية في كل بلد؛

4- الدائرة المفرغة: تعاني الدول النامية العديد من العقبات التي تتعرض لها التنمية، من أبرزها نواقص السوق والتخلف في المواد الطبيعية والتخلف البشري وشح رأس المال، وهذه السمات بمجموعها تشكل أسباباً مهمة في انخفاض الإنتاجية التي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي، وبالتالي انخفاض الاستثمار الذي

1- عماد معوشي، **تقييم دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الإشارة إلى الحالة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2014-2015، ص 141.

2 - فليح حسين خلف، مرجع سابق ذكره، ص 206.

يؤدي بدوره إلى استمرار سمات التخلف، المتمثلة في نواقص السوق والتخلف في المواد الطبيعية والبشرية وشح رأس المال.

5- ضيق السوق: يعتبر بعض الكتاب الاقتصاديين أن نواقص السوق تمثل أبرز العقبات التي تعترض عملية تحقيق التنمية في الدول المتخلفة، وخاصة في الإطار الذي تتم فيه هذه العملية ضمن سياسة الاقتصاد الحر، الذي يعتمد على آلية السوق أساسا في القيام بالنشاطات الاقتصادية وفي تطورها، وذلك لأن السوق في هذه الدول تعترضها عقبات كثيرة تبعدها عن النموذج النظري للسوق، وهو سوق المنافسة التامة إلى حد كبير، وذلك أن جمود عناصر الانتاج وتحجر الأسعار وعدم مرونتها والجهل بأحوال السوق وتحجر التركيب الاجتماعي وقلة التخصص فيها، كلها عوامل تؤدي إلى إعاقة الاستخدام الكامل والكفؤ للموارد الاقتصادية المتاحة[1].

ثانيا: المشاكل الخارجية

إن العوامل التي رأيناها سابقا تعد كعوائق داخلية، لكن وجود الدول النامية في إطار شامل للعلاقات الاقتصادية الدولية، يجعل من عوائق أخرى تطفو إلى السطح وهي أشد خطورة نظرا لأنها خارجية عن نطاق العالم النامي، حيث تخلق الدول المتقدمة ضغوطا دولية متواصلة تحد من الجهود التنموية للبلدان المتخلفة، ويجعل من هذه الفجوة في توسع مستمر بين العالمين المتقدم والنامي[2]، حيث يرى المختصون والباحثون في مجال الاقتصاد بأن النظام الاقتصادي العالمي في الوقت الراهن، هو من يتحمل مسؤولية وجود الهوة بين العالمين المتقدم والمتخلف، بالإضافة إلى وجود العديد من المشاكل الأخرى على غرار حالة الفقر الجماعي والركود الذي تعيشه دول العالم المتخلف، لاسيما في مجال الاقتصاد والتنمية.

المطلب الثاني: البرامج التنموية ومؤشرات قياسها

تعتبر البرامج التنموية أداة من الأدوات الاقتصادية التي تستعملها معظم وعلى وجه الخصوص الدول النامية، والتي يمكن أن تساهم بشكل فاعل عند حسن استخدامها في إحداث التنمية، وعليه سنتناول في هذا المطلب مفهوم البرامج التنموية وأهم مؤشراتها.

1- طويرات وليد، **سياسة الانفاق العام وأثرها على التنمية الاقتصادية – دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي و الاقتصاد الوضعي**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة قسنطينة، 2014-2015، ص 126.

2- عماد معوشي، مرجع سابق ذكره، ص 143.

الفرع الأول: مفهوم البرامج التنموية

البرامج التنموية تعني وضع مجموعة من الأهداف بغية تحقيقها خلال فترة زمنية محددة، سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، والتي تتطلب توفير الامكانيات التمويلية لضمان المرونة والسرعة في انجاز المشاريع، ومنه يتم اعتماد وتقييم البرامج من خلال عدة عوامل تتطلب مقارنة تكاليف وعائدات هذه المشاريع بواسطة جملة من المؤشرات[1].

من أجل وضع هذه البرامج لابد من التخطيط لها، وذلك لتحديد مختلف العمليات والأهداف والسياسات والإجراءات والبرامج الزمنية والموضوعية، وأساليب العمل ومصادر التمويل والمشكلات المتوقعة وسبل علاجها ومواجهتها، فالتخطيط المنظم والمدروس يتضمن التحليل التفصيلي لكافة جوانب المستقبل، بما فيها من احتمالات وبدائل وتوقعات إيجابية أو سلبية.

وعليه يمكن تعريف الخطة الاقتصادية على " أنها مجموعة من القرارات الواقعية المتناسقة، التي تعتمد عليها القيادة السياسية وتعطيها صفة القانون الملزم، وبالتالي تمثل اختيار البديل الأفضل لتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة على فروع الانتاج المختلفة، وكذلك توزيع الناتج القومي على فئات المجتمع المختلفة تبعا لقناعتها في مساهمات تلك الفئات في العملية الانتاجية..."[2].

كما أن للتخطيط عدة أنواع وذلك وفقا للأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومستوياتها وأبعادها الموضوعية والزمنية والجغرافية، وعليه يمكن تصنيف أنواع التخطيط من خلال المعايير التالية:[3]

أولا: حسب المعيار الزمني

1- التخطيط قصير الأجل، ويشمل فترة زمنية قصيرة نوعًا ما لا تتجاوز سنة؛

2- التخطيط متوسط الأجل، ويشمل فترة زمنية تصل إلى السنتين؛

3- التخطيط طويل الأجل، ويمتد لفترة زمنية طويلة تتجاوز في العادة ثلاث سنوات، وقد تصل إلى عشرين عاما أو أكثر.

ثانيا: حسب المعيار الجغرافي

1- بوطيبة زهير، **واقع وآفاق البرامج التنموية في تفعيل الاستثمارات المحلية-دراسة تحليلية وتقييمية لحالة الجزائر خلال 2001-2014**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، 2014-2015، ص 22.

2- عمر حسين، **التخطيط الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1967، ص 97.

3- نائل عبد الحفيظ العواملة، **إدارة التنمية-الأسس-النظريات-التطبيقات العملية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 81-84.

1- التخطيط المحلي، ويشمل منطقة جغرافية صغيرة أو محددة نسبيا كمخططات البلدية والولاية.

2- التخطيط الاقليمي حيث يشمل مناطق جغرافية أوسع من المناطق المحلية كمخططات الهضاب، ومناطق الجنوب؛

3- التخطيط الوطني ويشمل إقليم الدولة بكامله وبمناطقه المختلقة كالمخططات الوطنية.

ثالثا: حسب المعيار الموضوعي

حيث يرتكز هذا المعيار إلى طبيعة الخطط ومحتواها المادي والجوانب التي تشملها، وهنا نميز نوعين كما يلي:

1- التخطيط الجزئي(القطاعي)، والذي يشمل موضوعا محددا أو قطاعا اقتصاديا، كما يمكن أن يشمل مجموعة من القطاعات المترابطة مثل قطاع الصناعة أو الزراعة أو الصحة أو غيرها، كما يمكن أن يشمل التخطيط الجزئي نشاطا محددا من نشاطات أي منظمة، مثل التخطيط الاداري أو التنظيمي أو المالي أو تخطيط القوى العاملة أو غير ذلك؛

2- التخطيط الشامل، ويتضمن التخطيط لكافة القطاعات الاقتصادية في الدولة بما في ذلك القطاعات الخدمية والإنتاجية وفي مختلف المجالات، كما يشمل ذلك تحديد الأهداف والمشكلات والمشاريع والبرامج وتصميم الحوافز، ورسم السياسات التأثيرية للقطاعين العام والخاص.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس البرامج التنموية

توجد العديد من المؤشرات الكمية والنوعية لقياس مدى نجاعة أو فعالية البرامج التنموية، نذكرها[1]:

أولا: المؤشرات الكمية

تعتبر المؤشرات الكمية مهمة جداً للتخطيط ووضع البرامج التنموية، إذ بواسطتها يمكن التعبير عن النسب والروابط القائمة في الاقتصاد الوطني، وتحديد العلاقات بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات الانتاجية، وبالتالي تظهر استخدامات المؤشرات الكمية من خلال الهدف الرئيسي للبرنامج الاقتصادي الوطني وبأقل تكاليف، فالمؤشرات الكمية تعكس الحاجات الاجتماعية وما يقابلها من موارد ويمكن تمييز المؤشرات الكمية إلى:

1- علاء فرج الطاهر، **التخطيط الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 99.

1- مؤشرات الحجم، والتي تعكس حجم الانتاج وحجم التكوين الرأسمالي والنقل وحجم السوق في مختلف الفروع الاقتصادية الوطنية، من حجم الانتاج السلعي والسلع الخاضعة للنقل وحجم المشتريات الحكومية وحجم الاستثمارات؛

2- مؤشرات خطية والتي تعبر عن العدد، كعدد المؤسسات أو الادارات أو عدد العاملين أو عدد الطلاب، فإن هذه المؤشرات تقيس النشاط في بداية ونهاية البرامج المخطط لها.

ثانيا: المؤشرات النوعية

تشمل مؤشرات فنية اقتصادية التي تعكس كفاءة استخدام الاصول الثابتة، ومن بين هذه المؤشرات:

1- مؤشرات استخدام التجهيزات والمعدات والآلات؛

2- معدلات استهلاك المواد الخام والمحروقات والكهرباء بالنسبة لوحدة الانتاج،

3- نسبة مردودية بعض المحاصيل الزراعية، مثل كمية السكر المستخرجة من طن واحد من الشمندر؛

4- مؤشر الطاقة الانتاجية، كمعدل استخراج صفائح الفولاذ من المتر المربع لمساحة الفرن.

المطلب الثالث: مبادئ ومراحل البرامج التنموية

عرفنا من خلال ما سبق بأن للتنمية الاقتصادية مجموعة من البرامج التي تعتمد عليها الدولة على أرض الواقع، والحقيقة أن لهذه البرامج مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها، بالإضافة إلى مراحل تطبيقها، وعليه سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مبادئ ومراحل البرامج التنموية.

الفرع الأول: مبادئ البرامج التنموية

يمكن استخلاص أهم المبادئ الأساسية كما يلي:[1]

أولا: الواقعية والشمولية والمرونة

1- الواقعية: لابد أن يوضع البرنامج التنموي على أساس من المعرفة الواقعية بصورة المجتمع والحقائق الاقتصادية القائمة فيه، وأن توضع الغايات لتتلاءم مع حقيقة هذا الوضع القائم، وبالتالي يمكن اختيار الأساليب الواقعية للوصول إلى الأهداف المرجوة؛

1- بوطيبة زهير، مرجع سبق ذكره، ص 24- 251

2- الشمولية: يجب أن يشمل البرنامج أغلب المتغيرات الاساسية التي من شأنها العمل على تحديد الإنتاج، وأن تغطي كل المصادر والإمكانات الرئيسية، مادية كانت أو بشرية، لأن الاقتصاد الوطني ككل مترابط عضويا، وقد لا يمكن الوصول إلى الشمولية بخطوة واحدة وإنما ينبغي أن نصل إليها تدريجياً، وذلك بوضع استراتيجية تعبر عن الأهداف بعيدة المدى للمجتمع ثم وضع خطط تنموية مرحلية ذات
أبعاد زمنية متوسطة، تنبثق عنها برامج تنموية قصيرة المدى؛

3- المرونة: نظرا للتطور السريع في العلوم والتكنولوجيا يجب أن لا يكون البرنامج قيدا يحد من تقدم المجتمع، اذ لابد أن يتصف البرنامج التنموي بالمرونة وأن يتجاوب مع الظروف المتجددة في هذا العنصر.

ثانيا: التكامل والإتساق والالتزام والديمقراطية

1- التكامل والاتساق: يجب أن تكون أجزاء البرامج التنموية متكاملة عضوياً وأن تشكل في مجموعها كلاً متكاملاً متناسقاً، وهذا التناسق يجب أن يشمل الاهداف والوسائل المستخدمة في تحقيقها؛

2- الالتزام والديمقراطية: لابد من توفير جهاز مركزي لاتخاذ القرارات، وأن يكون لهذه القرارات صفة الإلزام على جميع المستويات في القطاع العام وصفة التوجيه للقطاع الخاص والتعاون إن وجد، ومن ناحية أخرى لابد من المشاركة الفعالة للقاعدة الجماهيرية ومنظماتها في صياغة البرامج التنموية.

ثالثا: المركزية واللامركزية والاستمرارية

1- المركزية واللامركزية: يعني بدء وتوزيع العمل على أساس مركزية القرارات والمتابعة والتقييم لأداء البرامج التنموية، ولا مركزية التنفيذ ضمن عملية واحدة مترابطة.

2- الاستمرارية: إن المبادئ السابقة كلها تساعد على تأمين وإنجاح تطبيق البرامج التنموية، وبالتالي لابد من أن تكون العملية مستمرة لتحقيق الأهداف المنشودة، ولهذا تأخذ بعض الدول في خططها ما يعرف بالخطط المتحركة، بمعنى العمل باستمرار على تمديد سنوات الخطة إلى الأمام وتعديلها حسب المتطلبات والمتغيرات[1].

الفرع الثاني: مراحل البرامج التنموية

يمكن لنا أن نحدد مراحل العملية التخطيطية للبرامج التنموية في النقاط التالية:[2]

1- اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق ذكره، ص 309.

2- مصطفى يوسف كافي، **الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط والتنمية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ص 29، 30.

أولا: تحديد الأهداف والاستراتيجيات العامة

كما هو معروف أن عملية تحديد الأهداف تختلف نسبيا من مجتمع لآخر، أي ترتبط بطبيعة الدولة وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة، وكذا الرؤية الاستشرافية لكل دولة.

ولهذا يمكن القول أنه هناك مجموعة من الغايات والاستراتيجيات التي تطمح إليها جميع الحكومات والدول نلخصها كما يلي:

1- تحقيق معدلات واسعة وسريعة من النمو الاقتصادي؛

2- إعادة بناء أو تطوير الهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية؛

3- تحقيق توزيع عادل للثروة الوطنية والدخل الوطني؛

4- التغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية سواء المحلية أو الدولية، وإيجاد الحلول المناسبة؛

5- ضمان توفير مناصب شغل، بالإضافة إلى استقرار في الدخل والأسعار؛

6- ضمان الاستخدام الأمثل لعناصر الانتاج والموارد العامة للدولة.

ثانيا: تحديد الوسائل والمواد اللازمة

تأتي هذه المرحلة بعد تحديد الأهداف العامة للدولة، وبالتالي من الضروري البحث عن الوسائل والإمكانيات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وهذا بطبيعة الحال يتطلب وقت لتحديد جميع الموارد والإمكانيات الملائمة نظرا للظروف السياسية والاقتصادية والمالية للدولة الحالية والمتوقعة.

ثالثا: إعداد الخطة

هي مجموعة مترابطة من الأهداف والوسائل التي تخص تطور وحدة معينة من الوحدات الاقتصادية، ووفقا لأفضليات معينة ومثبتة من قبل السلطات المسؤولة عن اعتماد الخطة، بعد الأخذ في الحسبان المحددات والقيود الفنية والاجتماعية والتي تكمن في:

1- المتغيرات الخارجية والداخلية التي لها آثار على حجم الانتاج وأهدافه سواء مباشرة أو غير مباشرة؛

2- الالتزامات الداخلية أو الخارجية التي لها علاقة بخطة التنمية؛

3- التشريعات والقوانين المطبقة التي تحدد وتوجه النشاط الاقتصادي في البلاد؛

4- المحددات الاخرى بكافة أشكالها كحجم الاستثمار، الاستهلاك وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.

رابعا: متابعة الخطة

تهدف عملية المتابعة أساسا لدراسة المشكلات المختلفة التي تظهر أثناء التنفيذ بهدف حلها، من خلال تتبع ما تم تخطيطه على أرض الواقع، إذ تعتبر المتابعة مسلسل منظم للحصول على معلومات تتعلق بسير الخطط ووضع هذه المعلومات رهن جميع المكلفين بالخطة، مع تتبع مدى استجابة المشاريع المنجزة لتلبية حاجات السكان وفي الأخير يتم اقتراح حلول لتجاوز هذه المشاكل[1].

المطلب الرابع: طرق إعداد البرامج التنموية وتقييمها

قبل أن يتم تنفيذ البرامج التنموية، يجب أولا البحث عن طرق أو الطريقة التي تتناسب مع طبيعة اقتصاد كل دولة، كما أن عملية تقييم البرامج التنموية طرق وأساليب متعددة، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: طرق إعداد البرامج التنموية

هناك عدة طرق لإعداد ووضع البرامج التنموية والتي تعتبر مهمة في تنظيم التخطيط الاقتصادي، ومن أهم هذه الطرق المستخدمة في وضع البرامج التنموية نذكرها كما يلي:[2]

أولا: طريقة المدخلات والمخرجات

حيث تقوم هذه الطريقة على تقسيم الاقتصاد الوطني إلى قطاعات حسب مدى توفر البيانات الاحصائية، أو وفق الدرجة التي تتشابك بها الأنشطة الاقتصادية، وحساب حاجة كل قطاع إلى منتجات القطاعات الأخرى، وهذا ما يساعد في التوصل لهيكل التكلفة والطلب على كل قطاع، ومعرفة ما يترتب على تغيير مستوى أي نشاط من نتائج، بحيث يمكن التنبؤ بما تفضي إليه أي زيادة أولية في طلب أي قطاع من زيادات الطلب على فروع الإنتاج المختلفة، والنتائج الإضافية التي تحدث في سوق السلع الاستهلاكية، أو ما تعرف هذه الطريقة بتحليل المدخلات والمخرجات باستعمال جدول "ليونتيف"[3].

ثانيا: طريقة التجربة والخطأ

1- اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق ذكره، ص 322.

2- علاء فرج الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 86-87.

3- واسلي ليونتيف: اقتصادي روسي ولد سنة 1905 بلينيغراد من عائلة برجوازية كان ابوه اقتصادي كذلك، درس بألمانيا بميونيخ، عمل بمركز البحث في الاقتصاد العالمي بين 1928- 1930 بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم أصبح أستاذ بجامعة هارفارد، عمل مع الحكومة والجيش الأمريكي، يعود له الفضل في وضع أسس المحاسبة الوطنية- جدول المدخلات والمخرجات-، توفي سنة 1999.

تحدد هذه الطريقة نسبة زيادة الاستهلاك، ومن ثم ترتب الأهداف المذكورة حسب الأولويات، وتبدأ عملية تنسيق هذه الأهداف باستخدام الموازين العينية المختلفة حتى يتم التوصل نهائيا إلى تناسقها، ومنه تقوم هذه الطريقة بوضع الأولويات في التنفيذ وتحدد ترتيب معين لهذه الاولويات من ناحية الاستخدام، مع مراعاة العقبات المادية والقيود التي تمنع تحقيق هذه الاهداف.

ثالثا: طريقة المراحل

تقوم على تقسيم عملية إعداد البرامج التنموية إلى أربعة مراحل نذكرها:

1- مرحلة إعداد التوجيهات: حيث تقوم الحكومة بتحديد التوجيهات الخاصة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية، خلال فترة البرنامج التنموي؛

2- إعداد خطة البرنامج: تنطلق من التوجيهات الخاصة التي طرحتها الحكومة، حيث يعتمد في إعدادها على النقاط الأساسية التي يفترض أن تكون قد حددت في توجيهات الحكومة؛

3- إعداد المشاريع القطاعية للبرنامج: والتي تقوم بتوزيع الأهداف على مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن ثم اختبار هذه الأهداف؛

4- وضع خطة البرنامج بشكل نهائي: وتشمل فحص واختبار لتوازن خطط المشاريع القطاعية وتوافقها مع الأهداف العامة للحكومة، إن مقارنة هذه الخطط القطاعية فيما بينها من حيث احتياجات كل قطاع لمنتجات القطاعات الأخرى، يمكن من خلالها التوصل إلى الكشف عن الخلل المحتمل في التناسب بين هذه القطاعات، ومن ثم يتم إصلاح هذا الخلل بالتتابع حتى يشمل التوازن مختلف أجزاء الخطة.

الفرع الثاني: تقييم البرامج التنموية

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى مفهوم وكيفية تقييم البرامج التنموية، وذلك من خلال ما يلي:

أولا: مفهوم عملية التقييم

إن اختيار البرامج التنموية وحسن صياغتها ليس هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يعول عليه للحصول على النتائج المنشودة، إذ يتطلب أن يكون التنفيذ بنفس درجة الدقة والجودة لتحقيق تلك النتائج، ولذلك فإن من أهم المعايير التي تكشف عن مدى صحة ودقة صياغة البرامج التنموية وحسن تنفيذها من دونه، هو النتائج التي تتمخض عنها ومدى مطابقتها مع الأهداف المرسومة لها، مما يستدعي مقارنة تلك النتائج مع الأهداف الموضوعة لها مسبقا، لمعرفة الانحرافات أو مقدار الاختلاف فيما بينها وذلك من أجل اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة، وهو ما يعبر عنه بعملية تقييم البرامج التنموية، كما تعرف عملية

تقييم البرامج التنموية اصطلاحًا على أنها إتباع أساليب عملية هدفها الحكم على ما إذا كانت السياسات التنموية وبرامجها التنفيذية تحقق الأهداف المطلوبة بالقدر المرغوب فيه من الفعالية والكفاءة هذا من جهة، ومن جهة أخرى معرفة نسبة الاختلاف بين النتائج المحققة والأهداف المخطط لها، وذلك من أجل وضع الإجراءات اللازمة لتصحيح بعض الأخطاء التي قد تحدث من تعديل أو إلغاء أو تأجيل[1].

ثانيا: طرق وأساليب عملية التقييم

تنتهج الجهات المكلفة بعملية تقييم المشاريع والبرامج العامة طرقا وأساليب متعددة للتقييم، منها ما يعتمد على الانطباع أو الحكم الشخصي، أي أن هذا التقييم لا يستند إلى أسس علمية موضوعية في الحكم على المشروع أو البرنامج، بل يعتمد على الآراء الشخصية التي غالبا ما تحركها أهواء ومصالح الجماعات والأفراد لتكوين الانطباع حول نجاح أو فشل ذلك البرنامج أو المشروع، وبالتالي يتصف هذا الأسلوب بعدم اعتماد البراهين والحجج العامة الموضوعية، وغالبا ما يصدر مثل هذا التقييم عن المواطنين أو بعض الجهات أو الجماعات المتضررة أو غير المستفيدة من برنامج أو مشاريع معينة، ومنها ما يعتمد على الأسس والطرائق العلمية الموضوعية، المستندة إلى الأدلة والبراهين المرتكزة على كمية كبيرة من البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها، للخروج بأحكام صحيحة ولتخفيض نسبة الأخطاء في عملية التقييم، كما تجدر الاشارة إلى أن الحكومة تستخدم الأسلوب غير العلمي في عملية تقييم المشاريع أو البرامج في الحالات التالية:[2]

1- عندما يكون البرنامج أو المشروع صغير الحجم؛

2- الآثار المترتبة على البرنامج قليلة الأهمية ومحدودة؛

3- عندما تتوفر لدى الحكومة قناعة بأن تنفيذ مشروع ما أو برنامج معين قد أصبح أمر ضروري وحتمي، بغض النظر على الكلفة المترتبة عليه أو النتائج المتوقعة؛

4- عند عدم توفر التخصصات المالية اللازمة لإجراء عملية التقييم؛

5- عندما تكون كلفة التقييم أكبر من المنفعة المتأتية من عملية التقييم؛

6- عدم توفر المؤهلات والكوادر المتخصصة للقيام بعملية التقييم.

ثالثا: الجهات المكلفة بعملة التقييم

1- بوطيبة زهير، مرجع سبق ذكره، ص 41.

2- عباس حسين جواد وإرزوقي عباس عبد **تقييم البرامج والمشاريع العامة(إطار نظري)**، مجلة البيت، العدد 04، ص 207.

هنا يمكن أن نميز جهتين قائمتين بعملية التقييم منها جهات رسمية المتمثلة في الحكومة ومنها جهات غير رسمية خارج نطاق الحكومة، يمكن عرضها كما يلي:[1]

1- الجهات الرسمية:

أ- المجالس البرلمانية: تعد مهمة الرقابة وتقييم المشاريع والبرامج التي ترسمها وتنفذها الحكومة من أهم الواجبات التي تنهض بها المجالس البرلمانية في البلدان الديمقراطية، فهي الجهة المخولة بتشريع الأنظمة والقوانين العامة، وكذلك البرامج والمشاريع التي تقترحها الإدارات التنفيذية لمعالجة المشاكل وتلبية مطالب المواطنين، وبالتالي للحكومة الحق في الرقابة والتقييم المباشر عن طريق تنصيب لجان تفتيش من أعضاء البرلمان بحيث تقوم بجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها واستخلاص المؤشرات والنتائج.

ب- جهاز الرقابة المالية: هي هيئة حكومية متخصصة بتقييم المشاريع والبرامج العامة لجميع الادارات والمؤسسات، بحيث تقوم بجمع البيانات والمعلومات وفحص السجلات المتعلقة بالبرامج والمشاريع الحكومة سنويا، مستخدمة كل الوسائل التي تراها ضرورية ومناسبة للحصول على البيانات، ومنه يتم رفع التقارير التي تتضمن تقييم تلك الإدارات وأسلوب تنفيذها للمهام والمشاريع والبرامج المكلفة بها إلى الجهات الوصية.

ج- الادارات التنفيذية: تقوم الادارات التنفيذية، كالوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومة بإجراء الرقابة والتقييم على البرامج أو المشاريع التي هي ضمن دائرتها الوزارية، والتي تتولى تنفيذها بنفسها، وذلك للتأكد من مدى تنفيذ ما هو مخطط له، ومحاولة تصحيح الأخطاء في الوقت المناسب قبل تراكمها.

2- الجهات غير الرسمية:

أ- المواطنون: المواطن العادي قد يقوم بإصدار الأحكام التقييمية على أي مشروع أو برنامج تنموي، من خلال ابداء رأيه واجتهاده، والنوازع الشخصية المبنية في غالب الاحيان على مدى تأثر بمصلحته الذاتية بهذه البرامج بالسلب أو الايجاب، بالرغم من أنه لا يملك المعلومات الكافية عن البرامج والمشاريع الحكومية وأهدافها وظروفها، ولا يملك الوسائل العلمية للتقييم، وبالتالي يعتبر هذا التقييم جزافيًا.

ب- وسائل الاعلام: تعد وسائل الاعلام كالصحف والمجلات والإذاعة والتلفاز من الجهات غير الرسمية في تقييم البرامج والمشاريع، حيث تقوم بنشر المقالات والتحقيقات وتقارير التي تتضمن تقييما لبعض البرامج والمشاريع، ضف إلى ذلك أن بعض وسائل الاعلام تتعمد في نقل آراء بعض الأطراف المعارضة للحكومة، كالأحزاب المعارضة من خلال تعقب نقاط الضعف في المشاريع الحكومية وتسليط الضوء عليها، من أجل

1- المرجع نفسه، ص 214-215.

كسب ولاء أكبر من الجمهور إلى صفها، وقد تعمل وسائل الاعلام المؤيدة للحكومة بطريقة مخالفة، فتتعمد إلى نقل النتائج الايجابية للبرامج والمشاريع وتسليط الضوء عليها، لكسب التأييد للحكومة الحالية.

ج- الأحزاب والنخب السياسية: إن الاحزاب والنخب السياسية قد تمارس هي الاخرى دورًا مهمًا في تقييم المشاريع والبرامج الحكومية، وذلك من خلال استخدامها كوسيلة للضغط على الحكومة للحصول على مكاسب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لمصلحتها، ومنه يمكن أن نستخلص بأن التقييم غير الرسمي هو في أغلب الحالات تقييمًا شكليًا لا يستند إلى المعلومات والأساليب العلمية في التحليل والتقييم، لأن الجهات التي تقوم به غير متخصصة بذلك، تبقى دوافعها دافع المصلحة الذاتية فقط.

المبحث الثاني: البرامج التنموية في الجزائر(2001-2019)

تعتبر البرامج التنموية والسياسات المرتبطة بالتشغيل ومحاربة البطالة من أهم العوامل في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولهذا اتجهت الجزائر إلى وضع برامج تنموية طموحة بهدف المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعالج المسائل الاجتماعية المرتبطة بالتشغيل والبطالة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

سنحاول في هذا المطلب تقديم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في التشغيل خلال هذا البرنامج.

الفرع الأول: تقديم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

قررت الحكومة الجزائرية وضع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، وذلك من خلال إعلان رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001، حيث خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 7 مليار دولار آنذاك، وقد كانت موزعة على أربع قطاعات اقتصادية هامة في الاقتصاد الوطني والتي تتضمن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، قطاع التنمية المحلية والبشرية، قطاع الفلاحة والصيد البحري وكذا دعم الاصلاحات، وقد كان يهدف هذا البرنامج أساسا إلى إعادة بعث الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي للسكان، حيث حددت الأهداف العملية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة إلى:

1- إنجاز وإعادة تأهيل الهياكل القاعدية التي تسمح بإعادة بعث النشطات الاقتصادية، وتغطية الحاجات الضرورية للسكان؛

2- دعم النشاطات المنتجة، والتي تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وتوفير مناصب شغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛

3- تنشيط الطلب الكلي الفعال من خلال زيادة الانتاج؛

4- تنمية وتطوير الموارد البشرية.

وبالتالي يمكن القول أن الهدف الرئيسي من تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي هو تهيئة مناخ ملائم لإقامة اقتصاد وطني منتج قصد زيادة معدلات نمو الناتج المحلي،

بالإضافة إلى التوسع في الاستثمارات العمومية سواء المحلية أو الأجنبية ومنه توفير مناصب شغل وبالتالي تنخفض معدلات البطالة.

تم تقسيم المخصصات المالية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي على مدى أربع سنوات من 2001 إلى 2004 حسب القطاعات كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول(2-1): المخصصات المالية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي **الوحدة:** مليار دج

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة المئوية
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	% 40.1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	% 38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	% 12.4
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	% 8.6
المجموع	213.1	185.9	113.9	20.5	525.0	% 100

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2001، ص 87.

من خلال الجدول(1-2) نلاحظ أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية أكبر المستفيدين من المخصصات المالية لهذا البرنامج، حيث خصص له مبلغ 210.5 مليار دينار جزائري موزعة على أربع سنوات، أي بنسبة تفوق 40% من مجموع الاعتمادات المالية الأخرى، يمكن تفسير هذه المبالغ الكبيرة التي خصصتها الدولة لهذا القطاع لتداركها النقائص الكبيرة المسجلة فيه، جراء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية خلال فترة التسعينات التي عاشتها الجزائر أو ما تُعرف بالعشرية السوداء، التي أعاقت التنمية بشكل عام، كما أن لهذا القطاع دور مهم في تحريك بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، فهو يعتبر العصب الرئيسي للتنمية الاقتصادية، كما تجدر الاشارة إلى التكلفة الكبيرة لمشاريع هذا القطاع، المتمثلة في إنشاء موانئ وشبكة السكك الحديدية وطرقات وغيرها من المنشآت الكبرى الأمر، الذي يتطلب رصد مبالغ كبيرة.

أما فيما يخص قطاع التنمية المحلية والبشرية، الذي لا يقل أهمية عن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية من ناحية المخصصات المالية المرصودة له في هذا البرنامج، والمقدرة بـ 204.2 مليار

دينار جزائري بنسبة تفوق 38% من مجموع المخصصات المالية، حيث نفسر ذلك أن توجه الدولة واضح في ترقية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين في مجال التربية والتعليم والصحة، بالإضافة إلى إنجاز مرافق عمومية ثقافية ورياضية للشباب ضمن مخططات البلدية.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري وكذا دعم الاصلاحات لم يخصص لهما مبالغ كبيرة في هذا البرنامج، حيث لم يتجاوز مجموع المبالغ المرصد لهما مبلغ 110.4 مليار دينار أي بنسبة 21% من مجموع المخصصات المالية، حيث تعتبر هذه النسبة قليلة مقارنة بالقطاعين السابقين، ويمكن تفسير ذلك على أساس أن هذه المبالغ كانت تكملة للمخططات والإصلاحات التي قامت بها الجزائر قبل هذا البرنامج، والمتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 حيث رصد له حوالي 60 مليار دينار جزائري، من أجل توسيع وتهيئة الأراضي الفلاحية لضمان زيادة المنتجات الفلاحية وتوفير مناصب العمل.

الفرع الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل خلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

كان لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي دوراً مهمًا في استحداث مناصب شغل جديدة في جميع القطاعات المبرمجة بنسب متفاوتة كما هي موضحة بالشكل التالي:

الجدول(2-2): مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل 2001-2004 **الوحدة:** ألف عامل

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المتوسط	النسبة%
قطاع الفلاحة	1 328	1 438	1 565	1 617	1 487	%20,6
قطاع البناء والأشغال العمومية	803	860	907	977	887	%12,3
قطاع الإدارة	1 456	1 503	1 490	1 510	1 490	%20,7
قطاع الخدمات خارج الإدارة	1 109	1 157	1 269	349	1 221	%16,9
الصناعة	503	504	510	523	510	%7,1
حجم القوة المشتغلة داخل القطاعات	5 199	5 462	5 741	5 976	5 595	%77,6
أعمال أخرى خارج القطاعات	1 398	1 455	1 537	2 070	1 615	%22,4
حجم القوة العاملة	9 075	9 305	9 540	9 780	9 425	
القوة غير مشتغلة	2 478	2 388	2 262	1 734	2 215	
معدل البطالة	27,3%	25,7%	23,7%	17,7%	23,1%	

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2004 ص 167.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مجموع نسب حجم القوة المشتغلة داخل القطاعات بلغت حوالي 77,6%، وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة بنسبة حجم القوة المشغلة خارج القطاعات التي بلغت نسبتها 22,4%، وقد كانت مقسمة على خمس قطاعات لعّل من أبرزها قطاع الفلاحة وقطاع الإدارة، حيث بلغ متوسط حجم العمالة المشتغلة في القطاعين قرابة 3 مليون عامل، في حين نجد متوسط حجم العاملة المشتغلة الكلية في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي هو 7,210 مليون عامل، أي مساهمة قطاع الفلاحة وقطاع الإدارة في التشغيل بنسبة تفوق 40% من مجموع حجم القوة المشغلة، حيث نفسر ذلك بأن الحكومة قامت باستحداث مناصب شغل جديدة في الوظيفة العمومية كالصحة والتعليم في اطار دعم الاصلاحات، كما أن النشاط الفلاحي لعب دورًا هامًا في امتصاص البطالة، من خلال تحفيز الطلب الذي يؤدي إلى الزيادة في الانتاجية وبالتالي زيادة فرص العمل.

أما قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة، على الرغم من المبالغ الكبيرة المخصصة لهم في هذا البرنامج، إلاّ أن نسبة المساهمة في التشغيل كانت على التوالي 16,9%، 12,3%، 7,1% وهي نسب ضئيلة نوعًا ما، وهذا راجع إلى نقص في الورشات الصناعية بالإضافة إلى إعادة هيكلتها في تلك الفترة، زد إلى ذلك كون أن هذه القطاعات تتطلب كفاءات ومهارات عالية التي تفتقدها الجزائر آنذاك.

وفي الأخير يمكننا القول أن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي كان له الأثر الايجابي في تخفيض معدلات البطالة حيت كان معدل البطالة في سنة 2001 يساوي 27.3% ليتراجع سنة 2004 إلى 17.7%.

الشكل التالي يوضح لنا نسبة مساهمة كل القطاعات في التشغيل خلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.

الشكل(2-1): مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل 2001-2004

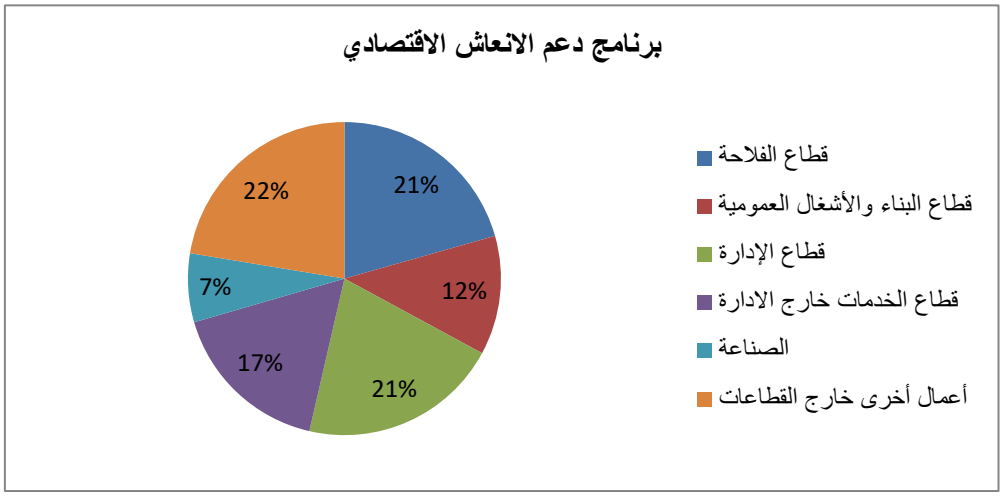

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2004 ص 167، بالاعتماد على مخرجات *SPSS*.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009)

سنحاول في هذا المطلب تقديم البرنامج التكميلي لدعم النمو، بالإضافة إلى مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في التشغيل خلال هذا البرنامج.

الفرع الأول: تقديم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009)

وضعت الحكومة الجزائرية برنامجًا آخر بعد برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، من خلال إعلان رئيس الجمهورية يوم 07 أفريل 2005 بوضع برنامج تكميلي لدعم النمو، بمخصصات مالية قدرها 4202.7 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 55 مليار دولار على مدى أربع سنوات من 2005 إلى 2009، وقد جاء هذا البرنامج ليؤكد توجهات الحكومة التي قامت بها خلال البرنامج السابق، حيث يعتبر هذا البرنامج مشروع اقتصادي واجتماعي يهدف إلى تحريك عجلة الاقتصاد الوطني والرفع من وتيرة الإنتاج بالإضافة إلى خلق مناصب شغل.

ومن بين الأهداف الرئيسية للبرنامج التكميلي لدعم النمو نذكرها كما يلي:[1]

1- استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار، عن طريق اصدار نصوص تنظيمية لتسهيل الاستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي؛

1- بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، **تقييم السياسة التنموية المنتهجة في الجزائر أثرها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2016)**، تاريخ الاطلاع: 2022/12/25،على الرابط:
http://Dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/12025

2- ترقية الشراكة والخوصصة، مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛

3- تشديد الرقابة قصد محاربة الغش والتهرب الضريبي ومحاربة المنافسة غير المشروعة، التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة؛

4- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛

5- تحسين مستوى معيشة الافراد، من خلال الصحة والتعليم وتوفير الأمن؛

6- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية وذلك من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات لما لها دور ايجابي في تطوير النشاط الإنتاجي.

7- رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث يعتبر الهدف النهائي لهذا البرنامج[1].

حيث كانت المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو موزعة على القطاعات كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول(2-3): المخصصات المالية لبرنامج التكميلي لدعم النمو

القطاعات	المبالغ (الوحدة: مليار دج)	النسبة المئوية
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	% 45
برنامج تطوير المنشآت القاعدية	1703.1	% 40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	% 08
تطوير الخدمة العمومية	203.9	% 4.8
تطوير التكنولوجيا للإعلام والاتصال	50	% 1.1
المجموع	4202.7	% 100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الاول، ص 2.

من خلال الجدول(2-3) نلاحظ أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان أكبر المستفيدين من البرنامج التكميلي لدعم النمو، بالموازاة مع برنامج تطوير المنشآت القاعدية، حيث خصص لهما مبالغ مالية قدرها على التوالى 1908.5 و1703.1 مليار دينار جزائري، أي بنسبة تفوق 85% من إجمالي المبالغ المخصصة لهذا البرنامج، هذا ما يفسر أن الحكومة الجزائرية وعلى الرغم من المبالغ الكبيرة المرصودة لهما

1 - ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الاصلاحات الاقتصادية للفترة: بين (1990-2015)**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة، 2016-2017، ص 161.

خلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، إلاّ أنها مازالت تسجل بعض النقائص في هذا المجال، وبالتالي مازالت الحكومة تسعى إلى تحسين ظروف معيشة السكان عن طريق توفير السكن وإصلاح المستشفيات والمنظومة التعليمية، بالإضافة إلى تزويد وربط السكان بالمياه وعلى وجه الخصوص سكان الأرياف، كما تجدر الإشارة إلى أن قطاع النقل استفاد أيضا من برنامج تطوير المنشآت القاعدية، من خلال انجاز الطريق السيار شرق غرب في تلك الفترة.

أما فيما يخص دعم التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمة العمومية كان مجموع المبالغ المخصص لهما يقدر بـ 542 مليار دينار أي ما يعادل 12.8% من مجموع البالغ المخصصة لهذا البرنامج، حيث كانت موزعة على عدة قطاعات نذكر منها:

1- قطاع الفلاحة: مثل تطوير المستثمرات الفلاحية ومحاربة التصحر؛

2- التنمية الريفية: مثل تطوير النشطات الاقتصادية الريفية؛

3- قطاع الصناعة: تطوير الصناعات المحلية؛

4- قطاع التجارة: انجاز وحدات إضافية للتفتيش ومراقبة النوعية؛

5- قطاع المالية: تحديث وعصرنة قطاع المالية؛

6- قطاع العدالة: إنجاز محاكم ومجالس قضائية بالإضافة إلى المؤسسات العقابية.

أما تطوير التكنولوجيا للإعلام والاتصال لم يخصص لها سوى 50 مليار دينار أي بنسبة 1.1% من مجموع مخصصات هذا البرنامج، وذلك من أجل تزويد البلديات والمناطق النائية بالأنترنت.

حيث خصص برنامجا تكميليا في سنة 2006 لفائدة ولايات الجنوب والهضاب العليا مبلغ يفوق عشرة آلاف دينار جزائري[1].

الفرع الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو

البرنامج التكميلي لدعم النمو ساهم في التشغيل بشكل جيد، حسب القطاعات المبرمجة على مدى خمس سنوات، كما هي موضحة في الجدول الآتي:

1 - سعودي عبد الصمد، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة، أطروحة دكتوراه، 2015-2016، ص 232.

الجدول(2-4): مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل (2005-2009) **الوحدة:** ألف عامل

السنوات / القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط	النسبة
قطاع الفلاحة	1 683	1 780	1 842	1 841	1 242	1 677	%17,4
قطاع البناء والأشغال العمومية	1 050	1 160	1 261	1 371	1 718	1 312	%13,6
قطاع الإدارة	1 527	1 542	1 557	1 572	-	1 550	%16,1
قطاع الخدمات خارج الادارة	1 439	1 510	1 589	1 688	5 318	2 309	%23,9
الصناعة	523	525	522	530	1 194	659	%6,8
حجم القوة المشتغلة داخل القطاعات	6 222	6 517	6 771	7 002	9 472	7 197	%74,5
أعمال أخرى خارج القطاعات	2 275	2 485	2 498	2 579	-	2 460	%25,5
حجم القوة العاملة	10 027	10 267	10 514	10 801	10 544	10 430	
القوة غير مشتغلة	1 530	1 265	1 245	1 220	1 072	1 266	
معدل البطالة	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	12.2	

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2008، ص 237.

تقرير بنك الجزائر 2010، ص 209.

من خلال الجدول(2-4)، نلاحظ أن حجم القوة المشتغلة داخل القطاعات قد بلغ 7,197 مليون عامل أي بنسبة تفوق 74% من حجم القوة المشتغلة الكلية خلال برنامج التكميلي لدعم النمو، حيث كانت موزعة على خمس قطاعات، حيث احتل قطاع الخدمات خارج الادارة، والمتمثل في النقل والاتصالات والتجارة الصدارة في ترتيب نسبة المساهمة في التشغيل بنسبة 23,9%، وهذا راجع إلى إعادة نشاط الحركة الاقتصادية للبلاد في مجال النقل والتجارة مع مساهمة القطاعات الأخرى.

أما قطاع الفلاحة فقد نلاحظ أنه مازال يساهم في عملية التشغيل بشكل جيد خلال هذا البرنامج، حيث بلغ متوسط حجم العمالة المشتغلة حوالي 1,677مليون عامل أي بنسبة تفوق 17%، ولكن نلاحظ خلال سنة 2009 أنه هناك انخفاض في حجم العمالة المشتغلة بهذا القطاع، ويمكن تفسير هذا التراجع إلى تأكيد توجه الحكومة نحو الاستثمار في قطاع الخدمات خارج الادارة هذا من جهة، ومن جهة أخرى

الوضعية المناخية الصعبة التي عاشتها الجزائر آنذاك والتي لم تساهم بشكل جيد في تفعيل النشاط الفلاحي، الذي بدوره أن يُمّكن من توفير مناصب شغل جديدة.

كما نلاحظ أن حجم العمالة المشغلة في قطاع الادارة بقى تقريبا ثابتا، حيث سجل حجم العمالة المشتغلة داخل هذا القطاع سنة 2005، حوالي 1,527 مليون عامل وفي سنة 2008 سجل حوالي 1,572 ألف عامل، نفسر ذلك أن الدولة الجزائرية لم تستحدث مناصب شغل اضافية في هذا القطاع بالإضافة إلى عدم جاهزية المرافق التي تم برمجتها خلال هذا البرنامج التي بإمكانها توفير مناصب شغل في قطاع الإدارة، أما عن نسبة المساهمة في التشغيل في هذا البرنامج هي 16,1% حيث نعتبر هذه النسبة هي امتداد أو نِتاج للبرنامج السابق.

أما قطاع البناء والأشغال العمومية والمتمثل في مشاريع البنى التحتية قد ساهم في التشغيل بنسبة 13,6%، وهذا ما يفسر أن لهذا القطاع دور مهم في امتصاص معدلات البطالة من خلال انجاز الطرق- الطريق السيار شرق غرب- والمرافق العمومية كبناء المدارس والمستشفيات وغيرها.

في حين نجد قطاع الصناع لم يساهم في التشغيل سوى بـ 6,8% من حجم العاملة المشتغلة، وهذا ما يدل على النقص الكبير المسجل في المنشآت والورشات الصناعية في تلك الفترة، كما أن الاستثمار في قطاع الصناعة وخصوصا الصناعات الثقيلة يتطلب وقت طويل من أجل بناء وإعادة هيكلة هذا القطاع، بالإضافة إلى تكوين وتأهيل اليد العاملة المتخصصة.

وفي الأخير يمكن القول أن البرنامج التكميلي لدعم النمو كان له دور في المحافظة على معدلات البطالة نحو الانخفاض، حيث كان معدل البطالة سنة 2005 يساوي 15.3% أما في سنة 2009 أصبح 12.2%.

الشكل (2-2) يوضح لنا نسبة مساهمة كل القطاعات في التشغيل خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو.

الشكل(2-2): مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل 2005-2009

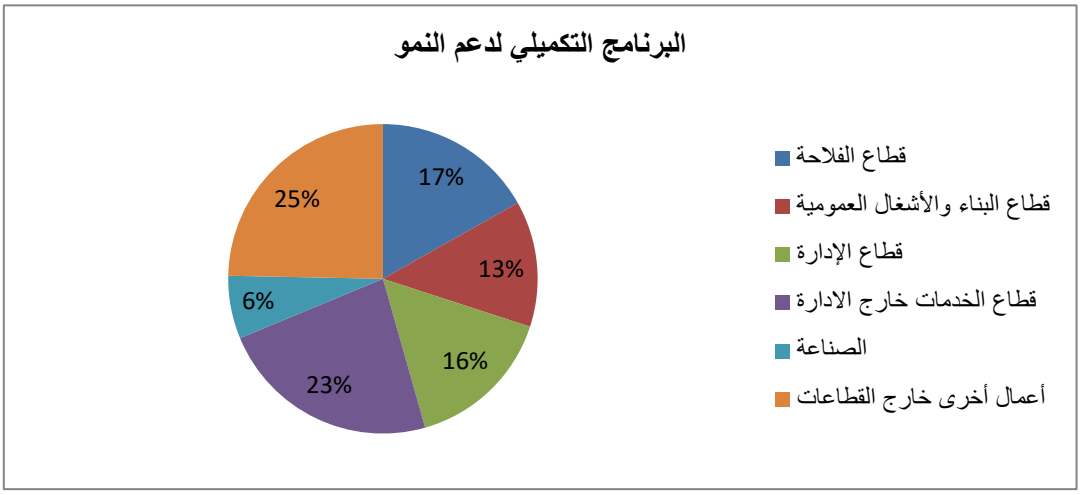

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2008، ص 237. تقرير بنك الجزائر 2010، ص 209. بالاعتماد على مخرجات *SPSS*.

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية (2010- 2014)

سنحاول في هذا المطلب تقديم البرنامج الخماسي للتنمية بالإضافة إلى مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في التشغيل من خلال هذا البرنامج.

الفرع الأول: تقديم البرنامج الخماسي للتنمية (2010- 2014)

البرنامج الخماسي للتنمية(2010-2014)، هو برنامج مكمل للبرامج السابقة، أي مواصلة لسلسلة البرامج التنموية السابقة لإعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية، حيث قررت الحكومة الجزائرية يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء بوضع مخصصات مالية قدرها 412 20 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار، حيث يعتبر هذا البرنامج أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، أين تم رصد 11534 مليار دينار لإنجاز أو اطلاق مشاريع جديدة، وبمبلغ قدر بـ 9800 مليار دينار لمواصلة الجهود المبذولة في تجسيد المشاريع الكبرى، التي انطلقت خلال البرامج التنموية السابقة، مثل انجاز الطرق وربط شبكة السكة الحديدية والمياه بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان.

من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها الحكومة الجزائرية، من خلال تطبيق البرنامج الخماسي للتنمية نذكر ما يلي[1]:

1- تحسين الظروف المعيشية للسكان، وفك العزلة عن سكان المناطق الريفية؛

2- مكافحة البطالة، وذلك عن طريق استحداث 3 مليون منصب عمل جديد من خلال هذا البرنامج؛

3- دعم التنمية البشرية، والتي تعتبر المحور الرئيسي في البرامج الاقتصادية والاجتماعية؛

4- المواصلة في توسيع السكن بمختلف صيغه، وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛

5- التوجه نحو تثمين القدرات السياحية والصناعية التقليدية؛

6- تحسين مناخ الاستثمار، مع اتخاذ تدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الاداري والمالي والقانوني للمؤسسات، وترقية الصادرات خارج المحروقات؛

7- التوجه نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة التعليمية، وفي المرافق العمومية، بالإضافة إلى ترقية تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي.

حيث كانت المخصصات المالية للبرنامج الخماسي للتنمية موزعة كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول(2-5):المخصصات المالية للبرنامج الخماسي للتنمية(2010-2014)

المحاور	المبالغ (الوحدة: مليار دج)	النسبة المئوية
التنمية البشرية	10 122	% 49.6
المنشآت القاعدية	6 448	% 31.6
تطوير الخدمة العمومية	1 666	% 8.1
التنمية الاقتصادية	1 566	% 7.7
مكافحة البطالة	360	% 1.8
تطوير التكنولوجيا والبحث العلمي	250	% 1.2
المجموع	20 412	% 100

المصدر: مصالح الوزير الاول، بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010

1- شريط عابد وبن الحاج جلول ياسين، **أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد 01، ص 96، 97.

من خلال الجدول(2-5)، نلاحظ أن الحكومة مازالت تسعى إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان، حيث خُصص لمحور التنمية البشرية نصف المبالغ المالية المرصدة لهذا البرنامج والمقدرة بـ 122 10 مليار دينار، هذا ما يفسر أن الحكومة الجزائرية تولي أهمية كبيرة في تحقيق رفاهية أكبر لسكانها، وذلك من خلال برمجة انجاز 02 مليون وحدة سكنية وإيصال المناطق الريفية المعزولة بالكهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب، بالإضافة إلى تزويد البلاد بموارد بشرية محلية مؤهلة ذات مهارة عالية في التكوين، وذلك من خلال إصلاح المنظومة التربوية، إضافة إلى ذلك زيادة عدد المؤسسات والمقاعد البيداغوجية في التعليم العالي والتكوين المهني، مع اقتناء الأجهزة الحديثة للبحث العلمي والتطوير، كما اهتمت الدولة الجزائرية أيضا بالجانب الصحي للمواطنين حيث تم إنجاز أكثر من 1600 منشأة طبية، والمتمثلة في المؤسسات الاستشفائية والمراكز الصحية والعيادات الجوارية المتعددة الخدمات وقاعات العلاج، عبر كافة ربوع الوطن، مع المراعاة في تحسين أداء المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين وتوفير الأجهزة الطبية والأدوية، إضافة إلى ذلك تم إنجاز أكثر من 5000 منشأة رياضية المتمثلة في الملاعب وقاعات متعددة الرياضات لفائدة الشباب.

في حين نجد أنه تم تخصيص مبلغ 448 6 مليار دينار جزائري، أي ما يقارب ثلث المبالغ المالية المخصصة لهذا البرنامج، لمواصلة إنجاز وتطوير المنشآت القاعدية المتمثلة في التوسع في شبكة الطرقات والسكك الحديدية وكذا تهيئة المطارات والموانئ، التي تعتبر من أهم العوامل المساعدة لجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

كما نلاحظ كذلك أن الحكومة الجزائرية أخذت بعين الاعتبار مكافحة ظاهرة البطالة في هذا البرنامج، حيث خصص لها ما يقارب 360 مليار دينار، وذلك من أجل استحداث مناصب شغل جديدة من قبل الهيئات والإدارات العمومية، لتسيير الهياكل والمرافق المنجزة بالإضافة إلى تحسين وضعية الشغل، حيث تسعى الحكومة إلى خفض معدلات إلى 9% خلال هذه الفترة.

الفرع الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل خلال البرنامج الخماسي للتنمية

فيما يخص مناصب العمل التي تم شغلها خلال البرنامج الخماسي للتنمية، فكانت موزعة على أربع قطاعات، قطاع الفلاحة، قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الخدمات خارج الادارة- نقل، اتصالات، التجارة- وقطاع الصناعة، كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول(2-6): مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل (2010-2014) **الوحدة: ألف عامل**

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط	النسبة
قطاع الفلاحة	1 136	1 034	912	1 141	889	1 022	%10,1
قطاع البناء والأشغال العمومية	1 886	1 595	1 663	1 791	1 826	1 752	%17,3
قطاع الخدمات خارج الإدارة	5 377	5 603	6 260	6 449	6 224	5 983	%59,2
الصناعة	1 337	1 367	1 335	1 407	1 290	1 347	%13,3
حجم القوة المشتغلة داخل القطاعات	9 736	9 599	10 170	10 788	10 239	10 106	%100,0
حجم القوة العاملة	10 812	10 661	11 423	11 964	11 453	11 263	
القوة غير مشتغلة	1 076	1 063	1 253	1 165	1 214	1 154	
معدل البطالة	%10,0	%10,0	%11,0	%9,8	%10,6	%10.2	

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2013، ص 218.

تقرير بنك الجزائر 2018، ص 154.

يتضح من خلال الجدول(2-6) أن متوسط حجم العمالة المشتغلة داخل القطاعات قد بلغ 10,106 مليون عامل، وأن متوسط حجم القوة غير المشتغلة قد بلغت 1,154 مليون عامل، أي كان متوسط نسبة البطالة خلال هذا البرنامج يساوي 10.2%، في حين تم تسجيل أقل نسبة للبطالة في تاريخ الجزائر كانت سنة 2013 بمعدل 9,8% ويرجع الفضل بالدرجة الأولى في امتصاص البطالة إلى قطاع الخدمات خارج الادارة، حيث ساهم في التشغيل بنسبة 59,2% من مجموع المناصب المشتغلة، وذلك من خلال الوظائف المستحدثة على مستوى قطاع النقل والاتصالات، وكذا انتعاش النشاط التجاري خلال تلك الفترة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة مساهمة فاقت 17%، كما تجدر الاشارة إلى أن هذا القطاع يساهم في التشغيل بنسب متزايدة منذ سنة 2001، هذا ما يؤكد استمرار الحكومة في مقاربتها المبنية على التوجه نحو البناء والتركيز على الأشغال العمومية الكبرى وتطويرها، التي تساعد بدورها في التنمية الاقتصادية، كما نلاحظ أيضا أن قطاع الصناعة ساهم في التشغيل بشكل جيد في هذا البرنامج مقارنة بالبرامج السابقة، وقد بلغت نسبة المساهمة 13,3%، حيث نفسر ذلك إلى زيادة اهتمام الحكومة بهذا القطاع من خلال إعادة

هيكلة المؤسسات الاقتصادية، والتركيز على تطوير المنشآت القاعدية التي تُمّكن من جلب الاستثمارات المحلية والأجنبية، التي لها دور كبير في خلق مناصب الشغل.

أما عن قطاع الفلاحة لم يساهم في التشغيل بنسبة كبيرة في هذا البرنامج حيث ساهم بـ 10% فقط، وهي نسبة قليلة مقارنة بالنسب السابقة لهذا القطاع، وقد تعد هذه النسبة منطقية لأن الحكومة الجزائرية لم تولي اهتمامًا كبيرًا لقطاع الفلاحة في هذا البرنامج، حيث لم تخصص لها مبالغ مالية وبشكل مباشر مثلما فعلت في البرامج السابقة، من أجل مساعدة وتطوير المنتجات الفلاحية هذا من جهة ومن جهة أخرى الظروف المناخية الصعبة التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن البرنامج الخماسي للتنمية قد ساهم في خفض معدلات البطالة إلى حد كبير، وتم تحقيق الأهداف المرجوة من قبل الحكومة التي كانت تسعى إلى تخفيضها إلى 9% وهو ما تحقق بالفعل في سنة 2013 بوصولها إلى معدل 9,8%.

الشكل (2-3) يوضح نسبة مساهمة كل القطاعات في التشغيل خلال البرنامج الخماسي للتنمية

الشكل(2-3): مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل 2010-2014

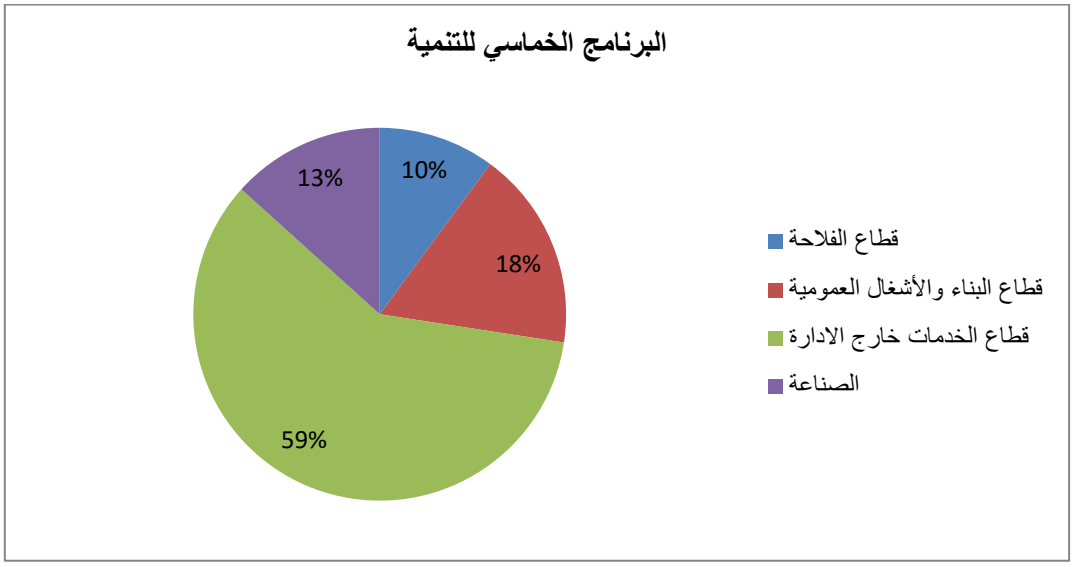

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2013، ص 218. تقرير بنك الجزائر 2018، ص 154. بالاعتماد على مخرجات *SPSS*.

المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

سنحاول في هذا المطلب تقديم برنامج توطيد النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في التشغيل خلال هذا البرنامج.

الفرع الأول: تقديم برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

يعتبر برنامج توطيد النمو الاقتصادي تكملة للبرامج التنموية السابقة التي عهدتها الحكومة الجزائرية منذ بداية القرن العشرون، بحيث جاء هذا البرنامج في الجريدة الرسمية، العدد 41 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15-205 المؤرخ في 27 جويلية 2015، والذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص، بحيث يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقمه 143 302 والذي عنوانه " صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019"، ويقيد هذا الحساب في باب الايرادات، الذي يتكون من مخصصات الخزينة الممنوحة سنويا، وباب النفقات المتعلقة بتنفيذ المشاريع المسجلة في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي، وقد خصص لهذا البرنامج 10282.5 مليار دينار جزائري موزعة على خمس سنوات، ومن بين الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج نذكر:

1- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية، والمواصلة في تحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن والتعليم والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز؛

2- التوجه نحو التنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية؛

3- مواصلة الجهود في مكافحة البطالة من خلال تشجيع الاستثمار المنتج، الذي يخلق للثروة واستحداث مناصب الشغل؛

4- الاهتمام أكثر بنوعية الموارد البشرية، وذلك من خلال ترقية وتكوين اليد العاملة المؤهلة؛

5- تسعى الحكومة إلى تحقيق نسبة نمو عالية تتعدى 7%.

أما المخصصات المالية فكانت موزعة على عدة قطاعات لمدة خمس سنوات، كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول(2-7): برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) **الوحدة:** مليار دج

السنوات / القطاعات	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع	النسبة %
الصناعة	5.1	4.9	3.6	5.3	1.3	20.2	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	101	116.5	160.7	785.8	7.6
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	5.1	73.3	55.8	181.7	1.7
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854.2	441.3	139.9	596.5	485.5	3517.4	34
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	101.3	32.7	30.7	77.1	70.6	312.4	3
التربية والتكوين	227.8	78.6	90.9	101.7	127.8	626.8	6
دعم على السكن	234.3	24.4	14.9	69.8	99.8	443.2	4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع مختلفة	900	860	835	900	900	4395	42.7
م الفرعي للاستثمار	3615	1655.1	1221.3	1940.5	1901.5	10282.5	100

المصدر: الجرائد الرسمية[1]

من خلال الجدول(2-7) نلاحظ أن متوسط مجموع المبالغ المرصدة لهذا البرنامج قد بلغت 10282.5 مليار دينار، وهي تمثل نصف المبالغ المخصص للبرنامج السابق، وقد نفسر هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار المحروقات في تلك الفترة، التي كانت تشكل المصدر الرئيسي لتمويل هذه القطاعات، حيث تم تخصيص حوالي 42% من المبالغ المالية لإعداد وتنفيذ مخططات البلدية للتنمية (PCD)، لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم التنمية الاقتصادية، من خلال مساعدة البلديات محدودة المداخيل لاسيما في المناطق الواجب ترقيتها، بالإضافة إلى إحصاء وتسجيل مختلف الاستثمارات والمشاريع المعدة

1- الجريدة الرسمية، العدد 78، قانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015

- الجريدة الرسمية، العدد 72، قانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016

- الجريدة الرسمية، العدد 77، قانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017

- الجريدة الرسمية، العدد 76، قانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018

- الجريدة الرسمية، العدد 79، قانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، يتضمن قانون المالية لسنة 2019

لصالح تنمية البلديات، في حين نجد قطاع البناء والأشغال العمومية مازال يحافظ على المرتبة الثانية في ترتب أكبر القطاعات المستفادة من المخصصات المالية، مثلما كان عليه في البرنامج السابق بنسبة 34% من مجموع المبالغ، وهذا لإتمام المشاريع المبرمجة سابقا، أما قطاع الفلاحة والري وقطاع التربية والتكوين وكذا الدعم على السكن، كانت نسبة المبالغ المخصص لها تتراوح بين 7.6% و4.3% حيث تعتبر هذه النسب ضعيفة جدا، وهذا راجع الى سياسة التقشف التي أقرتها الحكومة آنذاك نتيجة انخفاض الموارد المالية للخزينة، أما قطاع الصناعة لم يحض في هذا البرنامج سوى على 20.2 مليار دينار أي بنسبة لم تتعدى 0.2%، وهي نسبة ضعيفة جدا، هذا ما يفسر أن الدولة الجزائرية مازالت لم تتوجه نحو الاستثمار في الصناعة والتي تكلف مبالغ أكبر بكثير من المبالغ المخصص لها في هذا البرنامج.

الفرع الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي

فيما يخص عدد مناصب الشغل التي تم شغلها في برنامج توطيد النمو الاقتصادي، فهي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول(2-8): مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل (2015-2018)

السنوات / القطاعات	2015	2016	2017	2018	المتوسط	النسبة
قطاع الفلاحة	917	865	1 102	1 067	988	%9,1
قطاع البناء والأشغال العمومية	1 776	1 895	1 847	1 774	1 823	%16,8
قطاع الخدمات خارج الادارة	6 524	6 620	6 417	6 726	6 572	%60,7
الصناعة	1 377	1 465	1 493	1 434	1 442	%13,3
حجم القوة المشتغلة داخل القطاعات	10 594	10 845	10 859	11 001	10 825	%100
حجم القوة العاملة	11 932	12 117	12 298	12 463	12 203	
القوة غير مشتغلة	1 338	1 272	1 440	1 462	1 378	
معدل البطالة	11,2%	10,5%	11,7%	11,7%	11,3%	

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2018، ص 154.

يتضح من خلال الجدول(2-8)، أن متوسط حجم القوة المشتغلة داخل القطاعات خلال هذا البرنامج قد ارتفع مقارنة بالبرنامج السابق، حيث بلغ متوسط عدد المشتغلين حوالي 10,825 مليون عامل، في حين نجد حجم القوة العاملة في ارتفاع مستمر، نظرا لتزايد طالبي العمل على مستوى وكالة التشغيل حيث بلغ

عددهم 12,203 مليون شخص أغلبهم خرجي الجامعات وحاملي الشهادات، مما أدى إلى ارتفاع طفيف في معدلات البطالة، حيث بلغ متوسط معدل البطالة خلال هذا البرنامج 11,3 %.

أما فيما يخص نسبة مساهمة القطاعات في التشغيل نجد قطاع الخدمات خارج الادارة أكبر المساهمين بنسبة تفوق 60%، والمتمثلة في استحداث مناصب شغل للتكفل وصيانة المنشآت المتعلقة بقطاع النقل كالطريق السيار شرق غرب، كما ساهم التوسع في انتشار شبكة الاتصالات في توظيف يد عاملة اضافية، كما أن قطاع البناء والأشغال العمومية احتل المرتبة الثانية في نسبة المساهمة بمعدل 16.8% والتي تعتبر هذه النسبة هي امتداد للبرنامج السابق، حيث نلاحظ أن حجم القوة المشغلة لهذا القطاع بقى ثابتا دون استحداث مناصب شغل جديدة، ضف إلى ذلك أن قطاع الفلاحة هو أيضا لم يساهم في امتصاص البطالة بالشكل اللازم حيث كانت نسبة المساهمة في التشغيل سوى 9.1% من مجموع القوة المشغلة، أما قطاع الصناعة سجل انتعاشا في تلك الفترة، مما أدى إلى توفير مناصب شغل جديدة، وقد ساهم في التشغيل بنسبة معتبرة حوالي 13.3% في هذا البرنامج.

الشكل(2-4) يوضح نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

الشكل(2-4): مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل 2015-2018

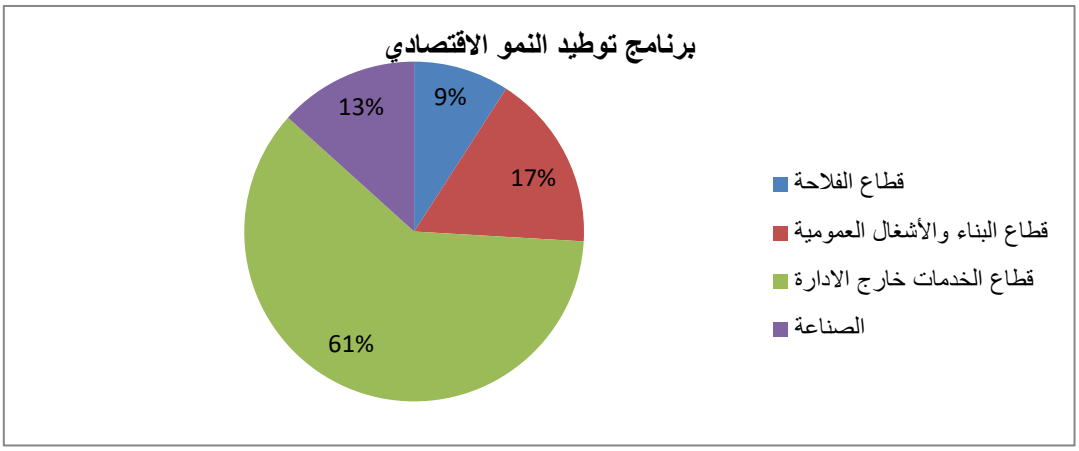

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2018، ص 154. بالاعتماد على مخرجات *SPSS*.

المبحث الثالث: أجهزة وبرامج التشغيل المعتمدة في الجزائر للقضاء على البطالة

في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد العالمي والوطني أواخر التسعينيات من القرن الماضي، والتي كان أثرها واضح على العمالة والشغل، حيث ارتفعت معدلات البطالة بشكل رهيب آنذاك،

مما دفع الحكومة الجزائرية إلى إنشاء وتسطير مجموعة من البرامج والأجهزة بهدف إدماج الشباب البطال بمختلف فئاته وشرائحه إلى عالم الشغل، وهذا من أجل التخفيف من حدة البطالة.

ومن أهم هذه البرامج والأجهزة التي اتخذتها الجزائر هي تلك الوكالات الوطنية المتعلقة بالشغل، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية(ADS)

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تقديم الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى مختلف البرامج والصيغ المتخذة من قبل الوكالة.

الفرع الأول: تقديم الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية(ADS)

اتجهت الحكومة الجزائرية أواخر تسعينيات القرن الماضي، إلى اعتماد الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية كحل مؤقت لامتصاص جزء من البطالة التي سجلت أرقاما قياسية في تلك الفترة، حيث تهدف هذه الوكالة إلى ترقية التشغيل ومساعدة العائلات والأفراد عديمي الدخل بمنح مالية عن طريق التحويلات الاجتماعية، التي قد يكون لها الأثر الايجابي في تحفيز الطلب الكلي والمحافظة على مناصب الشغل، وبالتالي قامت هذه الوكالة تحت وصاية وزارة التضامن والنشاط الاجتماعي بتنصيب عدة برامج نذكر منها:

أولا: برنامج المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO)

أُنشئ هذا البرنامج على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1997، حيث يهدف إلى تنمية وتطوير المجتمعات السكانية التي تعاني من انخفاض في المستوى المعيشي، ويهدف أيضا هذا البرنامج إلى خلق مناصب شغل غير دائمة، من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكة الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات وأعمال أخرى خاصة بالإصلاحات الحضرية، التي لا تتطلب تأهيل عالي ولا معدات ضخمة، كما وُضع هذا البرنامج من أجل تخفيف الآثار المترتبة على الإصلاحات الاقتصادية على الفئات السكانية المحرومة ولدعم النشاط الاجتماعي للدولة،

حيث تم تطبيق هذا البرنامج على مرحلتين هما[1]:

1- براحو حاج ملياني، **دور آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية وتنبئية**- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2013-2014، ص 66.

1- المرحلة الأولى 1997-2000: هي مرحلة نموذجية تسمح بانطلاق الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة، بإحداث مناصب عمل مؤقتة في القطاعات الخاصة من خلال تهيئة الطرق والغابات والأشغال البسيطة في مجال الري، حيث خصصت الجزائر قيمة 4.13 مليار دينار أي ما يعادل 50 مليون دولار، وهي عبارة عن ثلث المبلغ الممنوح من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث تم إنشاء أكثر من 3846 ورشة لعدة مشاريع والتي من خلالها تم خلق حوالي 42000 منصب؛

2- المرحلة الثانية 2001-2004: تزامنت هذه المرحلة مع مرحلة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي في تلك الفترة، وذلك من أجل إنشاء 22000 منصب شغل دائم سنويا بغلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دينار، إن برنامج الأشغال ذات المنعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملة سمح بتوفير العديد من مناصب العمل الدائمة والمؤقتة.

على الرغم من توفير مناصب عمل مؤقتة ومناصب دائمة وبتكلفة زهيدة إلا أن هذا البرنامج تميز ببعض النقائص نذكر منها:

1- عدم تشجيع البلديات في الاشتراك في اختيار القطاعات للمشاريع المؤثرة في الحياة اليومية للمواطنين؛

2- التعقيدات الادارية في تمويل ورشات هذا البرنامج من مندوب التشغيل إلى البنك إلى المستفيد؛

3- اقتصار هذا البرنامج فقط على المستوى المحلي دون التوسع وجعله جهوي أو وطني؛

4- المساهمة الضعيفة في ترقية القطاع الخاص لاسيما المقاولة والمؤسسة المصغرة.

ثانيا: الشبكة الاجتماعية (AFS-IAIG)

منذ بداية 1992 شرعت الحكومة الجزائرية في تقديم إعانات وتعويضات مالية للعائلات المتضررة نتيجة تدهور الوضع الأمني والاقتصادي في البلاد آنذاك، حيث وضعت برنامجين لمساعدة هذه الفئة كالتالي:[1]

1- برنامج المنحة الجزافية للتضامن (AFS): تقدم في هذا الإطار منحة مالية لفائدة العائلات المعوزين تتراوح مابين 600 إلى 1200 دينار، الذين يفوق سنهم الستين سنة، أو العاجزين عن العمل لأسباب صحية؛

1- كحل الراس لندة، **سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص 95.

2- برنامج تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة (IAIG): يقوم هذا البرنامج وبموافقة البنك العالمي بتعويض الأشخاص العاطلين عن العمل، الذين يقومون بالنشاطات ذات المنفعة العامة بمبلغ قدره 3000 دينار شهريا، تجدر الاشارة إلى أن هذا المبلغ لا يعبر عن أجر العامل بل هو عبارة عن شكل من أشكال التضامن.

ثالثا: مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية (ESIL)

قامت الحكومة الجزائرية سنة 1997 بتسطير برنامج التشغيل ذات المبادرة المحلية، حيث كان الهدف الأساسي من هذا البرنامج التخفيف من حدة البطالة التي عرفتها الجزائر آنذاك، وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية وورشات عمل لفائدة الشباب البطال لإدماجهم في سوق الشغل، حيث يعتبر هذا البرنامج بمثابة تدعيم للجماعات المحلية، في إطار مجهودات الدولة لمواجهة البطالة، موجه لإدماج الشباب الذين هم بدون مؤهلات علمية، وذلك عن طريق مناصب عمل مؤقتة تشتغل أساسا على مستوى البلديات، وتمنح هذه المناصب للولايات من طرف وزارة التضامن والنشاط الاجتماعي في شكل حصص ولائية لكل سداسي، بناءًا على برنامج تقدمه مديرية التشغيل.

وفي إطار هذا البرنامج تم خلق مناصب شغل معتبرة، حيث بلغ عدد المناصب المشتغلة حوالي 500 شاب سنة 2004[1]، وخلال سنتي 2006 و2007 خلق على التوالي 793 81 و190 65 منصب شغل، ولتطوير مناطق الهضاب العليا والجنوب تم استحداث مناصب أخرى، حيث بلغ عددها 835 3 منصب سنة 2006 و952 3 منصب سنة 2007[2].

الفرع الثاني: الوظائف المستحدثة في إطار نشاطات الإدماج الاجتماعي

فيما يلي سنستعرض توزيع التشغيلات المدمجة المنشأة في إطار نشاطات الإدماج الاجتماعي، حسب قطاع النشاط إلى غاية سنة 2018 في الجدول الآتي:

الجدول(2-9): توزيع وظائف الشغل المدمجة في إطار نشاطات الإدماج الاجتماعي

القطاعات	عدد الوظائف المنجزة	النسبة %
إدارة	354 829	59,0
فلاحة/ غابات	3 608	0,6

1 - ولد ونوغي خليل، **أثر البرامج التنموية على البطالة والتشغيل في الجزائر (2000-2019)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2020-2021، ص 71.

2- كحل الراس لندة، مرجع سبق ذكره ص 106.

خدمات	48 112	8,0
التربية الوطنية	120 281	20,0
صناعة	1 203	0,2
العدل	1 804	0,3
الصحة	42 098	7,0
بناء وأشغال عمومية	6 014	1,0
الجمعيات	21 651	3,6
الحرف اليدوية	1 804	0,3
المجموع	601 404	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الرابط: www.ons.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع عدد الوظائف المنجزة في إطار نشاطات الادماج الاجتماعي إلى نهاية سنة 2018 قد بلغت 404 601 وظيفة، حيث تم توجيه أغلب الشباب إلى قطاع الادارة، والتي تشمل الجماعات المحلية والإدارات العمومية، الذي بلغ عددهم 829 354 شاب أي بنسبة 59% من مجموع الوظائف، وهذا من أجل شغل المناصب الشاغرة المسجلة على مستوى هذا القطاع بالإضافة إلى مسايرة سياسة الدولة المنتهجة في تحسين المرفق العام، في حين نجد قطاع التربية الوطنية في المرتبة الثانية بنسبة 20% وهي نسبة معتبرة، حيث تم توجيه أكثر من 120 ألف شاب إلى شغل وظائف في المؤسسات التعليمية بمختلف أطوارها، وذلك من أجل المساعدة في تأطير التلاميذ، أما القطاعات الأخرى مثل قطاع الصناعة وقطاع الفلاحة لم تسجل فيها نسبة نشاطات الادماج الاجتماعي بشكل كبير، حيث لم تتعد 1%، حيث نفسر ذلك سبب عزوف الشباب من هذه القطاعات إلى أنها تتطلب جهد كبير في إنجاز الأعمال، وفي المقابل نجد الأجور أو المنحة التي تقدمها الوكالة لا تتناسب مع العمل المقدم.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)

سنتناول في هذا المطلب تقديم الوكالة الوطنية للتشغيل وعدد مناصب الشغل الموجهة من خلالها، بالإضافة إلى عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومدى مساهمتها في فتح مناصب شغل.

الفرع الأول: الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)

أولا: تقديم الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)

أقرت الحكومة الجزائرية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-250 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 بإنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل، تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، حيث تعتبر هذه الوكالة هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تقوم بتنظيم سوق العمل بين عارضي وطالبي الشغل، من خلال تقريب وإعلام طالبي الشغل من أصحاب العمل وهم المؤسسات الادارية والاقتصادية، سواء كانت تابعة للقطاع العمومي أو القطاع الخاص، كما تقوم أيضا بمشاركة وتنظيم برامج الشغل التي يتم إعدادها من طرف الدولة والجماعات المحلية.

وحتى تواكب هذه الوكالة التطورات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، جاء القانون رقم 04-19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، ليعزز مكانة ودور الوكالة بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن مناصب شغل للبطالين، حيث استفادت الوكالة الوطنية للتشغيل من مخطط تأهيل وإعادة الاعتبار يهدف أساسا إلى تحقيق ما يلي:[1]

1- تطوير وتحسين الخدمات لعارضي وطالبي العمل؛

2- عصرنة طرق تسيير الوكالة تماشيا مع التطورات التكنولوجية؛

3- تسهيل عملية تسيير سوق الشغل من خلال تدعيم الوكالة بالإمكانيات المالية والبشرية، والتواجد في كل مناطق الوطن لتقريب صاحب العمل من طالبي العمل، حيث كانت متواجدة بـ 164 وكالة محلية و48 وكالة ولائية و11 وكالة جهوية كلها تترأسها المديرية العامة.

وحتى يكون هناك تنظيم جيد ومعرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة، وتطورها وضمان خدمة فعالة وفردية للتوظيف لكل طالب عمل ولكل مؤسسة، كُلفت الوكالة بالمهام التالية[2]:

1- وضع منظومة إعلامية، تسمح بالاطلاع وبكيفية دقيقة ومنتظمة على تقلبات سوق التشغيل واليد العاملة؛

2- القيام بكل التحاليل والخبرة في مجال التشغيل واليد العاملة؛

1- عايد لمين، **سياسة الصلاح الاقتصادي وأثرها على التشغيل في الجزائر : دراسة تحليلية قياسية للفترة ما بين 1990-2017**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص 133.

2 - وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، على الرابط: www.mtess.gov.dz تاريخ الاطلاع: 2023/01/25.

3- جمع عروض وطلبات العمل ووضع العلاقة التي تربط بينهما، من خلال البحث عن عروض العمل لدى الهيئات المستخدمة، وكذا ضمان استقبال طالبي العمل وإعلامهم وتوجيههم وتنصيبهم؛

4- كما يحق لكل طالب شغل تتوفر فيه الشروط القانونية للعمل، أن يستفيد من التنصيب عن طريق الوكالات التابعة لوكالة التشغيل، وفقا للعروض الممنوحة من قبل الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة، كما يستفيد طالب الشغل من التوجيه والاستشارة والمرافقة.

ثانيا: برنامج المساعدة على الادماج المهني (DAIP)

1- عقود إدماج حاملي الشهادات(CID): موجهة لحاملي الشهادات الجامعية وكذا خرجي معاهد التكوين المهني والتقنيين، وقد حددت مدة عقد العمل بـ 03 سنوات قابلة للتجديد في المؤسسات والهيئات العمومية وبسنة واحدة في القطاع الاقتصادي، حيث يستفيد خريجي الجامعات منحة شهريا قدرها 15000 دج أما بالنسبة لخريجي العاهد يستفيدون مبلغ 8000 دج شهريا؛

2- عقود الإدماج المهني(CIP): موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة من خرجي مراكز التكوين المهني والتمهين، حيث تتحصل هذه الفئة على عقد لمدة سنة قابلة للتجديد بمنحة شهرية تقدر بـ 8000 دج؛

3- عقود تكوين إدماج(CFI): موجهة لطالبي الشغل دون تكوين ولا تأهيل بموجب عقد مدته سنة غير قابلة للتجديد وذلك من أجل تغطية بعض مجالات المهن والحرف التقليدية، حيث يعتبر هذا العقد تكوين لهذه الفئة والتي تستفيد من منحة مالية قدرها 4000 دج شهريا.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)

نظرا للطابع والخصوصية الذي يتمتع بها الشباب الجزائري من ناحية حب الابتكار والاستقلال المالي، فإن أغلبهم يرغب في إنشاء مؤسسة إنتاجية أو خدمية خاصة، مما أدى بالحكومة الجزائرية إلى استحداث الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث تسعى هذه الوكالة إلى تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب

أصحاب المبادرات، وإلى تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، ضف إلى ذلك تعتبر هذه الوكالة كحل من أحد الحلول الرامية إلى تخفيض معدلات البطالة، التي كانت سائدة آنذاك عن طريق تقديم مساعدات وإعانات مالية لفائدتهم، وحتى يتم تمكين الشباب البطال من الاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، صاحب المشروع الذي يستوفي مجموعة من الشروط نذكرها[1]:

1- أن يتراوح عمر الشاب بين 19 و35 سنة، وإذا تعهد المستثمر بخلق أكثر من ثلاث مناصب عمل دائمة يمكن رفع السن إلى 40 سنة كحد أقصى؛

2- يجب أن يكون ذا تأهيل مهني و/ أو ذا ملكات معرفية معترف بها؛

3- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى معين؛

4- ألاّ يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة.

ومن بين المهام الموكلة لهذه الوكالة، نجد :[2]

1- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات المتعلقة بإنشاء مشروع أو مؤسسة مصغرة؛

2- تمكين الشباب المستثمرين من فهم واستيعاب القوانين المتعلقة بممارسة نشاطهم، وهذا عن طريق تفعيل وظيفة الإعلام والاتصال؛

3- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة منذ بداية المشروع إلى غاية الاستغلال؛

4- تسيير تمويلات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما الإعانات وتخفيض نسبة الفائدة؛

5- يمكن استفادة الشباب المؤهلين من قروض بنكية لتمويل مشاريعهم الاستثمارية.

أما فيما يخص مساهمة الوكالة في تطور عدد المشاريع واستحداث مناصب التشغيل منذ نشأتها إلى غاية 2017، فكانت موزعة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول(2-10): عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل من قبل (ANSEJ)

السنة	عدد المشاريع	النسبة	عدد المناصب	النسبة
منذ نشأتها إلى غاية 2004	59 084	20,2%	165 747	23,3%
2005	10 549	3,6%	30 376	4,3%

1 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، 11 سبتمبر 1996، ص 17.

2 - براحو حاج ملياني، مرجع سبق ذكره، ص 63.

2006	8 645	3,0%	24 500	3,4%
2007	8 102	2,8%	22 685	3,2%
2008	10 634	3,6%	31 418	4,4%
2009	20 848	7,1%	57 812	8,1%
2010	22 641	7,7%	60 132	8,5%
2011	42 832	14,7%	92 682	13,0%
2012	65 812	22,5%	129 203	18,2%
إلى نهاية 2017	43 039	14,7%	96 233	13,5%
المجموع	292 186	100 %	710 788	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

من خلال الجدول (2-10) نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة منذ نشأتها إلى غاية نهاية 2017 قد بلغ 186 292 مشروع، كما تمكنت من خلق أو استحداث أكثر من 788 710 منصب شغل في نفس الفترة، حيث نلاحظ أنه كلما زادت عدد المشاريع يزداد معها مناصب الشغل المستحدثة، كما سجلت الوكالة أكبر عدد المشاريع الممولة سنة 2012 حيث بلغ عددها 812 65 مشروع بنسبة تفوق 22% من إجمالي عدد المشاريع، مما ساهم في فتح مناصب شغل حيث بلغ عددها 203 129 منصب عمل، تجدر الإشارة إلى أن أغلب هذه المشاريع كانت ذات طابع خدماتي مثل وكالات كراء السيارات، هذا ما يؤكد المساهمة الكبيرة في التشغيل(59%) بالنسبة لقطاع الخدمات خارج الإدارة خلال البرنامج الخماسي للتنمية.

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، بالإضافة إلى مساهمة كل منهما في التشغيل.

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، من خلال ما يلي:

أولا: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، ممثلة على المستوى المحلي 49 وكالة ولائية منها وكالتين في الجزائر العاصمة، وهذا تتويجًا للتجارب السابقة في مجال القروض المصغرة الذي اعتمدته الجزائر كأداة لمحاربة البطالة والفقر، من خلال استحداث أنشطة خاصة تُمكن الأشخاص من الحصول على مداخيل، حيث ظهر القرض المصغر في الجزائر ولأول مرة سنة 1999، إلا أنه لم يعرف- في صيغته السابقة- النجاح الذي كان منتظر من قبل الحكومة بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء إنجاز المشاريع، ولكن خلال الندوة الدولية التي انعقدت في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر"، والتي خرجت بتوصيات هامة، من بينها يجب مرافقة ودعم أصحاب المشاريع من مرحلة بداية المشروع إلى غاية مرحلة النضج، بالإضافة إلى تعدد الخلايا والأطراف المكلفة بتنفيذ عمليات هذا القرض على مستوى الدوائر المحلية لتسهيل نجاح المشروع، ومن بين الأهداف والمهام لهذه الوكالة نذكر:[1]

1- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، وذلك من خلال تشجيع العمل الحر والأعمال المنزلية ولاسيما أعمال المرأة؛

2- تنمية روح المقاولاتية لدى الأشخاص والابتعاد عن الاتكالية، وبالتالي تساعد على الاندماج في المجتمع وتنمية الأفراد؛

3- متابعة الانشطة المنجزة من طرف المستفيدين، مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛

4- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل، وكذا تسويق منتجات المشاريع من خلال تنظيم المعارض؛

5- تسيير القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها؛

6- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية، فيما يخص تسديد الديون المستحقة والمعاملات المالية.

1 - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الرابط: www.angem.dz تاريخ الاطلاع 2023/01/25.

حيث ساهمت هذه الوكالة من رفع قيمة الاستثمارات، وتجاوزت قيمة 4.5 مليار دينار خلال سنة 2008، وهذا ما يعكس أهمية هذه الوكالة في الاقتصاد الوطني[1].

ثانيا: صيغ القروض المصغرة للوكالة

يشرف الجهاز على منح صيغتين للتمويل نذكرها:

1- صيغة التمويل الثنائي بين الوكالة والمستفيد من القرض لأجل شراء المواد الأولية: حيث تمنح له الوكالة مباشرة قروض لا تتجاوز 100 000 دج دون فوائد، حتى يتم تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات وأدوات صغيرة، ولكن لا يملكون الأموال اللازمة لشراء المواد الأولية لمباشرة أعمالهم، وقد تصل قيمة القرض إلى 250 000 دج على مستوى ولايات الجنوب، بينما مدة تسديد هذا القرض 03 سنوات كأقصى تقدير؛

2- صيغة التمويل الثلاثي بين الوكالة والبنك والمستفيد من القرض: حيث تمنح لهذا الأخير قروض من قبل البنك والوكالة تحت عنوان "إنشاء مشروع"، حيث تبلغ قيمة القرض مليون دينار جزائري وقد تصل مدة التسديد إلى 08 سنوات مع إمكانية تأجيل التسديد إلى 03 سنوات إضافية، موزعة بنسبة مساهمة الأطراف الثلاث كالآتي:

أ- المساهمة بقروض بنكية بنسبة 70%؛

ب- مساهمة الوكالة بدون فوائد بنسبة 29%؛

ج- المساهمة الشخصية أو المستفيد 01%.

أما فيما يتعلق بعدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حسب قطاع النشاط إلى غاية 30 نوفمبر 2022 نستعرضها في الجدول الآتي:

الجدول(2-11): توزيع القروض المصغرة حسب قطاع النشاط

القطاعات	عدد القروض	النسبة %
الفلاحة	130 680	13,5
الصناعة الصغيرة	381 400	39,5
البناء والأشغال العمومية	86 111	8,9

1 - بلهادي سفيان، **تقييم برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مخرجات النشاط الاقتصادي- حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2008**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة،2019-2020، ص 200.

الخدمات	191 076	19,8
الصناعات التقليدية	170 174	17,6
تجارة	5 795	0,6
الصيد البحري	998	0,1
المجموع	966 234	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يتضح من خلال الجدول(2-11) أن قطاع الصناعات المصغرة والمتمثل في الصناعات الغذائية وصناعة الألبسة وكذا الصناعة المعدنية والخشبية وغيرها، أخذت حصة الأكبر في عدد القروض الممولة من طرف الوكالة، حيث بلغ عددها 400 381 قرض بنسبة تفوق 39% من إجمالي القروض الممنوحة منذ نشأت الوكالة، هذا ما ساهم في خلق مناصب شغل جديدة، كما نجد قطاع الخدمات هو أيضا استفاد من عدد معتبر من القروض الممنوحة، حيث بلغت 076 191 قرض كانت أغلبها في مجال الإعلام الآلي وإصلاح السيارات ومختلف التجهيزات التي لا تتطلب مبالغ كبيرة، نفس الشيء بالنسبة لقطاع الصناعات التقليدية وقطاع الفلاحة وكذا قطاع البناء والأشغال العمومية حيث بلغ عدد القروض الممنوحة على التوالي 174 170، 680 130 و111 86 قرض، كانت أغلبها من أجل الحصول على المواد الأولية واقتناء الآلات والعتاد الفلاحي، أما قطاع التجارة وقطاع الصيد البحري كانت عدد القروض الممنوحة قليلة جدا، هذا ما يؤكد توجهات الحكومة نحو إنشاء مؤسسات صناعية مصغرة من أجل خلق الثروة وتحفيز الطلب الفعال، والتي من خلالها يتم استحداث مناصب الشغل، تجدر الإشارة إلى أن هذه الوكالة ساهمت في خلق مناصب شغل منذ نشأتها إلى غاية 30 نوفمبر2022 بـ 668 261 1 منصب شغل، وذلك من أجل تمويل شراء المواد الأولية و101 151 منصب شغل بصيغة التمويل الثلاثي" الوكالة- البنك- المستفيد" أي بمجموع 769 412 1 منصب شغل.

الفرع الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)

اتجهت الحكومة الجزائرية سنة 1996 إلى انشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وذلك من أجل التخفيف من حدت الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة في تلك الفترة جراء الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، وكذا نتيجة مخططات التعديل الهيكلي التي انتهجتها الحكومة آنذاك مما أدى إلى تسريح

العمال وفقدان مناصبهم، حيث بلغ معدل البطالة أكبر من 31% في سنة 1995 وهو رقم قياسي لم تشهده الجزائر من قبل، وبالتالي يعتبر هذا الصندوق كجزء من برنامج مكافحة البطالة حيث تم تعزيز هذا الصندوق سنة 2010 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-158 المؤرخ في 20 جويلية 2010 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 03 جانفي 2004، الذي يحدد شروط ومستويات المساعدة لفئة البطالين كما يلي:

1- أن يبلغ ما بين 30 سنة و50 سنة من العمر؛

2- أن يكون ذو جنسية جزائرية؛

3- أن لا يكون شاغلا لعمل مأجور عند إيداعه طلب الإعانة؛

4- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ شهر واحد على الأقل بصفة طالب شغل، أو أن يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

كما تعتبر فكرة التشغيل بموجب هذا الصندوق، أنها تسعى للمحافظة على مناصب العمل المشغولة بالإضافة إلى مساعدة البطالين المسرحين للعودة إلى العمل والتقليل من حدة البطالة، حيث تم تمويل أكثر 160000 مشروع من 2004 إلى نهاية 2021 ضمن آلية الدعم لإنشاء الأنشطة التي تولد عنها حولي 340500 منصب شغل، وحتى يحافظ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على المكاسب المحققة في مجال التشغيل وتشجيع الشباب لإنشاء وتوسيع المشاريع، قام الصندوق بوضع عدة تدابير وحوافز للمساعدة في التوظيف من طرف صاحب العمل، هي[1]:

1- يستفيد صاحب العمل من تخفيض بنسب تتراوح بين 20% و36% حسب حالة طالب الشغل، إن كان قد اشتغل سابقا أو طالب العمل لأول مرة، وكذا حسب المناطق الجغرافية ولكن في حالة الاستخدام لمدة لا تقل عن 12 شهرا؛

2- إعفاء صاحب العمل من إجمالي مساهمة الضمان الاجتماعي، والذي يشارك في تدريب وتطوير عماله؛

3- يستفيد صاحب العمل من إعانة توظيف شهرية، بمبلغ 1000 دينار لمدة أقصاها 03 سنوات لكل عقد عمل غير محدد المدة.

فيما يخص عدد المشاريع الممولة والمناصب الشغل المستحدثة، من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة منذ نشأته إلى غاية 31 ديسمبر 2021 نوضحها في الجدول التالي:

1 - الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، على الرابط: www.cnac.dz تاريخ الاطلاع: 2023/01/29.

الجدول(2-12): عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل من قبل (CNAC)

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة	عدد المناصب	النسبة
الفلاحة	26 967	16,8%	63 813	18,7%
الحرف اليدوية	16 659	10,4%	43 092	12,7%
البناء والأشغال	8 946	5,6%	28 455	8,4%
الري	372	0,2%	1 255	0,4%
صناعة	12 943	8,1%	37 523	11,0%
صيانة	1 026	0,6%	2 480	0,7%
الصيد البحري	626	0,4%	2 231	0,7%
المهن الحرة	1 771	1,1%	3 821	1,1%
خدمات	32 381	20,2%	68 958	20,3%
نقل البضائع	46 124	28,8%	70 053	20,6%
نقل المسافرين	12 347	7,7%	18 712	5,5%
المجموع	160 162	100,0%	340 393	100,0%

المصدر: وزارة الصناعة، على الرابط www.industrie.gov.dz تاريخ الاطلاع: 2023/01/30

من خلال الجدول(2-12)، نلاحظ أن إجمالي عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى غاية سنة 2021 قد بلغت 160162مشروع، تم استحداث من خلالها 393 340 منصب شغل وهي عبارة عن ضعف عدد المشاريع الممولة، بحيث لاحظنا أن لكل مشروع يستحدث منصبين تقريبا، وهذا راجع إلى معظم القطاعات أو المشاريع الممولة لا تتطلب يد عاملة كثيرة سوى عامل أو عاملين، بالإضافة إلى صاحب العمل مثل المشاريع المتعلقة بقطاع النقل والمهن الحرة وقطاع الخدمات وكذا قطاع الفلاحة، على الرغم من العدد الكبير من القروض الممنوحة من طرف الصندوق إلاّ أنها لم تساهم بشكل كبير في توفير مناصب شغل جديدة، على عكس قطاع البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الصيد البحري وقطاع الري والتي ساهمت بشكل أفضل من القطاعات السابقة في استحداث مناصب شغل، حيث لاحظنا أن أغلب المشاريع المتعلقة بهذه القطاعات ساهمت بتوظيف من 04 إلى 05 عمال لكل مشروع.

المطلب الرابع: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

سنحاول في هذا المطلب تقديم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالإضافة إلى أهم المهام الموكلة لها و مدى مساهمتها في توفير مناصب الشغل.

الفرع الأول: تقديم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

أنشئت هذه الوكالة في إطار الجيل الأول من الاصلاحات التي تبنتها الجزائر في عقد التسعينات، فهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كانت مهمتها الأساسية في بداية الأمر منذ سنة 1993 إلى غاية 2001 التسيير والترويج ودعم الاستثمار، حيث كانت تسمى بوكالة تشجيع ودعم ومراقبة الاستثمار، وحتى تتكيف مع التغيرات في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد خضعت هذه الوكالة لعدة تغيرات، حيث أصبحت تسمى بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والتي تتكفل بتطوير الاستثمارات ومراقبتها من خلال تسهيل العمليات والإجراءات الادارية المتعلقة بإنشاء وإطلاق المشاريع، ومن بين المهام الرئيسية للوكالة نذكر[1]:

1- ترحب بالمستثمرين وتنصحهم، وتدعمهم على مستوى الهياكل المركزية والإقليمية؛

2- يطلع المستثمرين خاصة من خلال الموقع الالكتروني على المعلومات المتعلقة بمنتجاته، لاسيما من الناحية الترويجية، بالإضافة إلى الأحداث الاقتصادية والمعارض التي تنظم في الجزائر؛

3- توفير مزايا للمستثمر وآليات تحفيزية، مثل إضفاء الطابع الرسمي للحقوق الملكية؛

4- التنسيق مع مختلف المؤسسات كالجمارك والضرائب وغيرها، وكذا ضمان تنفيذ القوانين والقرارات؛

5- المساهمة في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية، بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

كما تقدم هذه الوكالة للمستثمر زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية، عدة امتيازات للاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق 05 ملايير دينار، نذكر منها[2]:

1- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

2- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا، التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

3- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الأتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، وكذا الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الممتلكات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

1- وزارة الصناعة، على الرابط www.industrie.gov.dz تاريخ الاطلاع: 2023/02/04.

2- وزارة المالية، المدرية العامة للضرائب، على الرابط: www.mfdgi.dz تاريخ الاطلاع 2023/02/03.

4- دفع تأمين عن البطالة، ومراقبة المنضمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23 شهرا[1].

هذا فيما يخص مرحلة بداية إنجاز المشاريع، أما فيما يخص مرحلة الاستغلال وبعد معاينة المشروع بناءا على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر في أجل أقصاه 03 سنوات، يتحصل المستثمر كذلك على الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني، بالإضافة إلى تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الأتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، كما يستفيد المستثمر من رفع مدة مزيا الاستغلال الممنوحة من 03 سنوات إلى 05 سنوات في حالة خلق أكثر من 100 منصب شغل خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل المشروع إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال.

الفرع الثاني: تطور عدد المشاريع من قبل الوكالة

بالنسبة لعدد المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط وعدد المناصب المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حسب آخر تحديث في 31 ديسمبر 2021 نوضحها في الجدول الآتي:

الجدول(2-13): عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل من قبل (ANDI)

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة %	عدد المناصب	النسبة%
الفلاحة	107	5,7	1 513	3,2
البناء والأشغال العمومية	382	20,4	4 862	10,4
الصناعة	980	52,2	28 417	60,8
الصحة	119	6,3	3 709	7,9
النقل	16	0,9	148	0,3
السياحة	94	5,0	4 892	10,5
الخدمات	179	9,5	3 170	6,8
المجموع	1 877	100	46 711	100

1- مزعي إلهام، **دور سياسات التشغيل في امتصاص البطالة على المستوى المحلي-دراسة حالة مديرية التشغيل لولاية المسيلة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مسيلة، 2017-2018، ص 33.

المصدر: وزارة الصناعة، على الرابط www.industrie.gov.dz تاريخ الاطلاع: 2023/02/04.

الجدول أعلاه يوضح أن عدد الاستثمارات الممولة خلال 2021 قد بلغت 877 1 مشروع، وأن عدد المناصب التي تم استحداثها بموجب هذه المشاريع وصلت إلى 711 46 منصب شغل، حيث كانت أغلب المشاريع الممولة في قطاع الصناعة التي بلغ عددها 980 مشروع أي بنسبة تفوق 52% من إجمالي المشاريع، التي تم توظيف من خلالها 417 28 منصب شغل أي بنسبة تعدت 60% من مجموع الوظائف المستحدثة والتي كانت أغلبها في الصناعات الغذائية والصناعات التحويلية، في حين النسبة المتبقية(40%) كانت موزعة على القطاعات الأخرى بنسب متقاربة.

تجدر الإشارة إلى أن قطاع السياحة على الرغم من قلة عدد المشاريع الممولة (94 مشروع)، إلاّ أنه ساهم بشكل جيّد في خلق مناصب شغل حيث بلغ عددها 892 4 منصب شغل أي بمعدل 52 منصب شغل لكل مشروع، وهذا يعتبر منطقيًا نظرًا للعديد من الوظائف التي توفرها الفندقة والوكالات السياحية كخدمات الاقامة والإطعام وكذا خدمات النقل والمواصلات، ولهذا يعُد الاستثمار في السياحة كحل من الحلول لتخفيض معدلات البطالة.

والجدول(2-14) يلخص خصائص أجهزة التشغيل في الجزائر.

الجدول(2-14): ملخص لخصائص أجهزة التشغيل في الجزائر

الهيئات	البرامج أو الأجهزة	المهام	الفئات المعنية
الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية ADS	- برنامج المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO) - الشبكة الاجتماعية (AFS-IAIG) - مناصب الشغل الموسمية ذات المبادرة المحلية (ESIL)	تطوير وترقية التشغيل	- فئة الجامعيين وخريجي المعاهد ومراكز التكوين طالبي العمل لأول مرة - الأشخاص الذين بدون دخل

الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)	برنامج المساعدة على الادماج المهني (DAIP)	– ضبط سوق العمل – تنفيذ برامج التشغيل	– فئة الجامعيين وخريجي المعاهد ومراكز التكوين – طالبي الشغل دون تكوين ولا تأهيل
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)	المؤسسات المصغرة التي تقل تكلفتها عن 10 مليون دج	إعانة الشباب العاطل عن العمل في إنشاء المشاريع	الأشخاص التي تتراوح أعمارهم من 19 إلى 40 سنة
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)	برنامج المؤسسات الصغيرة التي تقل تكلفتها عن 10 مليون دج	تسيير القرض المصغر	الشباب حاملي المشاريع
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)	مراكز البحوث والتكوين لتمويل النشطات التي تقل تكلفتها عن 5 مليون دج	إدماج العاطلين عن العمل والاستفادة من التأمين عن البطالة	الأشخاص البالغين من العمر من 30 إلى 50 سنة
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)	– المجلس الوطني للاستثمار – الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)	المساهمة في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية	– المستثمرين المحليين – المستثمرين الأجانب

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة.

خاتمة الفصل:

تم من خلال الفصل الثاني تناول الجانب النظري للتنمية الاقتصادية في مبحثه الأول، وتم التوصل إلى أن التنمية الاقتصادية تعد من بين أهم المجالات التي تعتمد عليها الدول النامية أثناء عملها على تحقيق التنمية الشاملة، حيث يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية تهدف إلى تقدم المجتمع في شتى مجالات الحياة، إذ تقوم على مجموعة من الإجراءات والسياسات والآليات المختلفة، كما أن للتنمية الاقتصادية العديد من الأهداف لعل من أبرزها رفع المستوى المعيشي وزيادة الدخل القومي الحقيقي،

بالإضافة إلى خفض التفاوت في توزيع المداخيل والثروات بين الأفراد، وتوفير مناصب الشغل، إلا أن هذه الأخيرة تعترضها العديد من المعوقات والمشاكل كنا قد تطرقنا إليها إذ تمثلت في مشاكل داخلية كمشكلة زيادة حجم السكان، ومشاكل خارجية تنحصر أساسا في الضغط الذي تفرضه الدول المتقدمة على الدول النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي.

من جهة أخرى يمكن القول بأن الدول النامية تسعى إلى مواكبة الأحداث والتطورات الراهنة في مجال التنمية الاقتصادية، من خلال اعتمادها على العديد من البرامج التنموية، هذه الأخيرة يمكن تعريفها على أنها مجموعة الأهداف أو الآليات التي تعتمد عليها هذه الدول لتحقيق التنمية، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من البرامج التنموية، ولهذا فإنه لابد من التخطيط لوضع هذه البرامج حسب مقتضيات الدولة وظروفها وواقعها الاقتصادي

أما في الجزائر فقد تم وضع أربع برامج تنموية في الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية 2019، وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف ومن أبرزها تحسين المستوى المعيشي للأفراد والقضاء على البطالة، وقد تطرقنا لهذه البرامج بالتحليل بداية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، ثم بعد ذلك البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، ثم يليه البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)، وصولا إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)، وقد تم التوصل إلى أن هذه البرامج ساهمت بشكل أو بآخر في تخفيض معدلات البطالة، وهذا ما تم تناوله في المبحث الثاني.

أما المبحث الثالث فقد تم التطرق إلى الأجهزة وبرامج التشغيل التي انتهجتها الجزائر من أجل القضاء على البطالة التي شملت مختلف شرائح المجتمع، ومن بينها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية للتشغيل وأيضا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وغير ذلك من الأجهزة التي كان لها دور مهم في تسيير سوق الشغل.

الفصل الثالث

النمذجـة القياسيـة لأثر البرامج التنمويـة على البطالة في الجزائر

تمهيد:

لقد أصبح من الضروري اتباع أساليب وطرق حديثة لتحليل وتفسير أي ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية معينة، وبالأخص في وقتنا الراهن في ظل التطور التكنولوجي وظهور العديد من البرامج الاحصائية، لذلك فإن أغلب الدراسات والأبحاث الاقتصادية المعاصرة لا تكاد تخلو من تطبيقات الاقتصاد القياسي، لأنها تعتبر من بين الطرق الناجعة في تحليل وتفسير طبيعة العلاقة بين مختلف الظواهر الاقتصادية.

وبعدما تطرقنا لظاهرة البطالة في الفصلين السابقين والمتعلقين بالجانب النظري للبطالة، وكذا تفسير وتحليل البرامج التنموية وعلاقتهم بمعدلات البطالة، فقد تبين لنا أنه لابد من تدعيم بحثنا هذا بدراسة قياسية، وذلك من أجل معرفة طبيعة العلاقة الحقيقية ومدى تطابقها مع الواقع الاقتصادي.

ولهذا سنحاول من خلال هذا الفصل بناء نموذج قياسي، من أجل قياس وتحليل العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية ومدى مساهمة البرامج التنموية في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر.

وبالتالي تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: دراسة الأدبيات السابقة؛
- المبحث الثاني: منهجية استخدام النموذج القياسي؛
- المبحث الثالث: تقدير النموذج القياسي المستخدم في الدراسة.

المبحث الأول: دراسة الأدبيات السابقة

بهدف الالمام بالموضـــوع وتحقيق أهداف الدراســـة، اقتضـــى الأمر أن نقوم بعرض موجز لبعض الدراســات الســابقة التي لها علاقة بموضــوع دراســتنا، حيث تعتبر هذه الخطوة ضــرورية في تحديد أهم المتغيرات الكمية والنوعية التي سنعتمد عليها في بناء النموذج القياسي، بالإضافة إلى أن هذه الدراسات تساعدنا على اختصار بعض المراحل من خلال النتائج التي تم التوصل إليها

سنقوم بالتطرق للدراسات التي نالت اهتمامنا بشكل كبير سواء على المستوى المحلي أو العربي أو الأجنبي، بشكل مفصل من الأقدم إلى الأحدث.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

تناولت العديد من الأبحاث والدراسات موضوع البطالة على المستوى المحلي، وبالتالي سنقوم بتقديم بعض الأطروحات والمقالات العلمية التي لها صلة بموضوع الدراسة.

الفرع الأول: الرسائل الجامعية والأطروحات

1- المدهون حسن، **إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية قياسية- حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2015-2016.

حيث سعى الباحث في دراسته إلى تحديد العلاقة بين البطالة وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول حيث تناول في الفصل الأول أهم المفاهيم الأساسية للبطالة والنظريات المفسرة لها، كما سلط الضوء في الفصل الثاني على وضعية التشغيل والبطالة خلال فترة المخططات والبرامج التنموية المعتمدة في الجزائر، أما الفصل الثالث فقد تطرق إلى تطور أهم المتغيرات الكلية التي لها صلة بظاهرة البطالة، أما فيما يخص الفصل الرابع فقد قام الباحث تخصيصه للدراسة القياسية بين البطالة ومجموعة من المتغيرات الكلية، وذلك بالاعتماد على قاعدة بيانات تمتد من سنة 1980 إلى غاية 2014.

وقد توصلت الدراسة من خلال الاختبارات الاحصائية إلى وجود علاقة عكسية ثنائية الاتجاه بين معدل البطالة والناتج المحلي الاجمالي، إلا أن التأثير بين المتغيرين كان ضعيف جدا، نفس الشيء بالنسبة لعلاقة البطالة مع الاستثمار.

كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية أحادية الاتجاه بين البطالة وأسعار البترول وبين البطالة والإنفاق العمومي وكذا بين البطالة والسكان النشطين.

أما فيما يخص المتغيرات الكلية الأكثر تأثيرا على معدلات البطالة فقد كانت على الترتيب كما يلي: أسعار البترول، حجم الاستثمار، الناتج المحلي الاجمالي.

2- القينعي عز الدين، **أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر آفاق 2017**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر 2013-2014.

حيث تناولت الدراسة إشكالية تقييم مدى مساهمة السياسة الاستثمارية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2011 في خلق مناصب شغل جديدة والحد من البطالة، بالإضافة إلى ذلك قام الباحث بدراسة تنبؤية لمعدل البطالة في آفاق 2017.

وبالتالي قام الباحث بتقسيم دراسته إلى ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول الجانب النظري لسياسة الاستثمار بشكل عام وإلى مختلف قوانين الاستثمار ومسار السياسة الاستثمارية في الجزائر بشكل خاص، أما الفصل الثاني فقد تطرق الباحث إلى واقع التشغيل والبطالة في الجزائر، حيث قام بتحديد المفهوم الدقيق للبطالة وسوق العمل مع إبراز العلاقة التي تربط بينهما خلال فترة الدراسة، وتم الاستخلاص أن التشغيل في الجزائر لم يكن ثابتا ومستقرا وبالأخص في مرحلة التسعينيات، حيث تراجع التشغيل نتيجة الاصلاحات المطبقة لترتفع معدلات البطالة إلى مستويات قصوى، خلال الفترة ما بين 2000 و 2010 التي عرفت تحسن واضح وملحوظ، وذلك من خلال استحداث مناصب عمل جديدة.

أما الفصل الثالث فقد تناول الباحث أثر الاستثمار العمومي والخاص على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2011، وقد توصل إلى أن المحرك الأساسي للتشغيل هو إمكانات العرض الكلي، أي إمكانات الاستثمار وتكوين رأس المال العمومي والخاص، هذا لا يعني أن الاستثمار هو المتغير الاقتصادي الوحيد الذي يؤثر على التشغيل، حيث أكد الباحث من خلال دراسته أنه هناك جملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على التشغيل والبطالة، لعل من أبرزها نجد: الاصلاحات الاقتصادية، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق الحكومي وإنتاجية العمل.

3- سهام مداور، **أثر البرامج الحكومية على ظاهرة البطالة بالجزائر-دراسة تحليلية قياسية 1990-2014**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة، البليدة 2، الجزائر، 2017- 2018.

حيث قامت الباحثة بالوقوف على مدى فعالية السياسة المالية التوسعية والمتمثلة أساسا في زيادة الانفاق الحكومي في التخفيف من حدة البطالة خلال فترة الدراسة، وبالتالي قامت الباحثة بتقسيم فترة الدراسة إلى فترتين زمنيتين، وذلك من أجل تقييم مدى نجاعة هذه البرامج وفق طريقة "Morris Goldstein" و"Montiel Peter" للفترة الأولى والممتدة من 1990 إلى غاية 1998 والتي تضمنت برنامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي، والفترة الثانية من 1999 إلى غاية 2014 التي تضمنت برنامج الانعاش الاقتصادي.

وقد توصلت دراستها من خلال الدراسة التحليلية الميدانية إلى نتيجة أساسية مفادها أن مشكلة البطالة في الجزائر هي بطالة هيكلية، لأن انخفاض معدل البطالة خلال تنفيذ هذه البرامج لا يعكس حقيقة فعاليتها في علاج مشكلة البطالة، فمعظم المناصب التي تم خلقها هي مناصب غير دائمة، وهو ما يفسر عودة ارتفاع معدل البطالة ما بعد تطبيق هذه البرامج.

أما الدراسة القياسية فقد تم الاعتماد فيها على اختبار سببية غرانجر من أجل تحديد اتجاه العلاقة بين البطالة ومتغيرات الدراسة (النفقات العامة، الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم)، وللكشف عن مدى فعالية سياسة الانعاش الاقتصادي في الأجل الطويل اعتمدت الباحثة على نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM).

وخلصت الدراسة بوجود علاقة سببية في اتجاهين بين النفقات العامة ومعدل البطالة، ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الاجمالي إلى معدل البطالة، بينما لا توجد أي علاقة سببية بين المتغيرات الاخرى.

كما أثبتت الدراسة بوجود أثر سلبي وغير معنوي للإنفاق الحكومي على معدلات البطالة، أي عدم فعالية السياسة المالية التوسعية في الأجل الطويل، بالإضافة إلى وجود أثر معنوي ولكن ضعيف للناتج المحلي الاجمالي على البطالة.

4- بن تركي أمينة، **محددات البطالة في الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2020-2021.

حاولت الباحثة في دراستها الوقوف على اشكالية البطالة في الجزائر، وذلك من خلال تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى البطالة بناءًا على التغيرات الحاصلة في مؤشرات الأداء الاقتصادي والديمغرافي خلال الفترة 1990-2017، وبالتالي قامت الباحثة بتقسيم دراستها إلى ثلاث فصول حيث تناولت في الفصل الأول الجانب النظري لظاهرة البطالة أما الفصل الثاني فقد خصصته لتشخيص سوق العمل في الجزائر بالإضافة إلى تحليل تطور بعض المتغيرات الكلية ذات الصلة بمعدل البطالة، أما الفصل الثالث تناولت فيه الباحثة الجانب التطبيقي للدراسة المتمثل في الدراسة القياسية وذلك من أجل تحديد العلاقة القياسية بين معدل البطالة ومتغيرات الدراسة (معدل البطالة عند الشباب، أسعار النفط، معدل البطالة عند النساء، الناتج الداخلي الخام، معدل التضخم، معدل الانفاق العمومي، الاستثمار العمومي، مؤشر صافي التبادل التجاري، القوى العاملة، عدد طلاب الثانوي في القطاع العام، عدد الطلاب المسجلين في الجامعة) وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) بالإضافة إلى شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج نذكر منها:

أ- أن أسعار البترول هي المؤثر الرئيسي على البطالة، لأنها المحرك الأساسي لعجلة التنمية في الاقتصاد الجزائري؛

ب- هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة عكس ما كان متوقع، حيث فسرت الباحثة هذه العلاقة لكون الناتج المحلي في الجزائر غير مرتبط بالمشاريع الانتاجية التي تحتوي على كثافة عالية من العمال؛

ج- أسعار النفط والإنفاق العمومي هما العنصران الرئيسيان اللذان يساهمان في خفض معدلات البطالة في الأجلين الطويل والقصير، ضف إلى ذلك أن مؤشر صافي التبادل التجاري يساهم في خفض معدل البطالة ولكن في الأجل القصير فقط.

الفرع الثاني: المقالات

1- رابح بلعباس وطلال زغبة، **أثر انهيار أسعار النفط على البطالة في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك**، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 23، ديسمبر 2017.

حيث هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر أسعار النفط على معدل البطالة في الجزائر، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك، بتطبيق أشعة تصحيح الخطأ (VECM) على سلسلة من البيانات السنوية لسعر النفط ومعدل البطالة في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى غاية 2016.

حيث توصّـــل الباحثان إلى عدم تأثر معدل البطالة بالتقلبات الظرفية لســـعر النفط على المدى القريب، بينما يتأثر معدل البطالة بشكل عكسي وقوي بتقلبات أسعار النفط على المدى البعيد.

كما خلصت الدراسة إلى أن تأثير الصدمة والانهيار في أسعار النفط على معدلات البطالة نحو الارتفاع مباشرة بعد ثلاث سنوات من حدوثها، ويستمر هذا الارتفاع ليبلغ أكبر مستوياته إلى غاية السنة الخامسة من حدوث تلك الصدمة.

2- بوعلام مولاي، محمد سفير، **أثر البطالة والتشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي- دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1970-2015**- مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 03، العدد 02، 2018.

حيث حاول الباحثان قياس أثر البطالة والتشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي دراسة العلاقة التي تربط بينهما، وذلك من خلال الاستعانة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي يمكن أن تساعد في تفسير هذه العلاقة حسب رأيهما.

وقد توصّـل الباحثان إلى وجود أثر سلبي بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي، أي أن تخفيض معدل البطالة يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي، ألا أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة لا يؤكد بالضرورة إلى وجود علاقة قوية بينهما.

كما أثبتت الدارسة أنه ليس بالضرورة أن السياسات الاقتصادية الموجهة لدعم النمو، والتي يفترض أنها تساهم بشكل إيجابي في امتصاص البطالة محققة، ولكن في غالب الأحيان تؤدي تلك السياسات إلى ارتفاع معدل النمو دون حدوث أي تغير في معدلات البطالة.

3- بلقاسم رحالي، **الاستثمار العمومي والتشغيل والبطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية 1970-2013**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 12، العدد 02، 2015.

حيث قام الباحث بإجراء دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على التشغيل والبطالة في الجزائر، وذلك من خلال تعميم الأثر الناتج عن نسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج الداخلي على معدل البطالة، مع أخذ بعين الاعتبار المحددات الاخرى لهذا المتغير كمعدل النمو الاقتصادي، الفئة النشطة ومعدل التضخم، كما أخذ الباحث في الحسبان خصوصيات الاقتصاد الوطني والدور الذي تلعبه تغيرات أسعار النفط في تحديد ورسم معالم السياسة الاقتصادية، وبالتالي قام الباحث ببناء نموذج خطي متعدد يعتمد على النظرية الاقتصادية من خلال مقارنة اشارة ومعنوية المعلمات المقدرة للنموذج.

وقد توصّل الباحث في دراسته القياسية إلى أن الاستثمار العمومي يعد محددا أساسيا لمعدل البطالة، حيث أن تغير نسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج بوحدة واحدة تحدث أثرا عكسيا على معدل البطالة ب 0.40 وحدة، بالإضافة إلى كل من النمو الاقتصادي وأسعار النفط اللذان يعتبران من بين المحددات للبطالة.

4- أحمد حنيش ومحمد بوقليع، **دراسة تحليلية لأثر تطبيق البرامج التنموية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر(2001-2018)**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 16، العدد 02، 2019.

تناول الباحثان أثر تطبيق البرامج التنموية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى ما تضمنته هذه البرامج من مبالغ وأرصدة مالية، وذلك من خلال تحليل أثرها على الانفاق العام، البطالة، النمو الاقتصادي والتضخم.

وقد توصلا الباحثان في دراستهم إلى وجود نمو مستمر في النفقات العامة خلال تطبيق هذه البرامج، بينما سجلت معدلات البطالة انخفاضا بسبب استحداث مناصب الشغل المؤقتة، كما توصلا الباحثان كذلك إلى أن معدل النمو الاقتصادي لم يرق إلى المستويات المطلوبة، بسبب تراجع نمو المحروقات خلال تلك الفترة حسب رأيهما.

أما فيما يخص حالة التضخم فقد سجلت معدلات مرتفعة خلال هذه الفترة، حيث فسر الباحثان هذا الارتفاع المتزايد المستمر للإنفاق العام بالإضافة إلى عدم مرونة الجهاز الانتاجي.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

سنتناول في هذا المطلب تقديم بعض الدراسات العربية الحديثة التي تناولت موضوع البطالة، وذلك من خلال قراءة وتحليل النتائج المتوصل اليها.

الفرع الاول: الرسائل الجامعية والاطروحات

1- محمد محمد العيد الحراحشة، **واقع وأفاق سوق العمل الاردني: دراسة قياسية**، رسالة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت، الاردن، 2000.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع سوق العمل الأردني والاختلالات الهيكلية التي طرأت عليه خلال مراحل تطوره، كما هدفت أيضا إلى التعرف على أثر محددات العرض والطلب على العمل باعتبارها من بين الاستخدامات التي تضعها الحكومة الأردنية كسياسة فعالة في التأثير على سوق العمل.

وبالتالي استخدم الباحث في دراسته نموذج انحدار متعدد والمقدر بطريقة المربعات العادية (OLS) وطريقة المربعات العادية المعممة (GLS) خلال الفترة من 1970 إلى 1996.

حيث خلصت الدراسة إلى أن سوق العمل الأردني يواجه قوتيين تتضافران في نفس الاتجاه حيث تكمن القوى الأولى في زيادة عرض العمالة نتيجة زيادة معدل النمو السكاني ومخرجات النظام التعليمي بالإضافة إلى سوء تسيير سوق العمل، بينما القوى الثانية تكمن في انخفاض الطلب على العمالة نتيجة تراجع معدلات النمو الاقتصادي ومحدودية الطاقة الاستيعابية للعمالة في القطاع الحكومي، وبالتالي أدت هاتين القوتين إلى تفاقم مشكلة البطالة في الأردن خلال فترة الدراسة.

كما توصّل الباحث إلى أن معدل البطالة يرتبط بجانب الطلب في الأجل القصير نظرًا لتباطؤ النمو الاقتصادي، والأساليب المكثفة لرأس المال في سوق العمل الأردني نحو المهن الإدارية والفنية والإنتاجية، بالإضافة إلى نظام القيم الاجتماعي الذي يساهم في العزوف عن الانخراط في العمل وامتهان فرص العمل المتاحة.

وبالتالي يعتقد الباحث أنه يمكن تخفيض معدلات البطالة من خلال تخفيض رأس المال المستخدم في القطاعات الاقتصادية، وذلك عن طريق استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل وخاصة في القطاعات الاقتصادية التي تكون فيها العلاقة تبادلية بين رأس المال والعمل.

2- يعقوب ســـعدي محمد الغفري، **أثر برامج التشـــغيل الحكومية في قطاع غزة على معدل البطالة 2007-2013**، رسالة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر برامج التشغيل الحكومية على معدل البطالة في قطاع غزة خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و2013 بالإضـــافة إلى التعرف على تجربة الحكومة الفلســـطينية في الحد من ظاهرة البطالة من خلال تطبيقها لأهم البرامج المتعلقة بالتشغيل.

وبالتالي استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي لأجل وصف سياسة التشغيل والبطالة والآثار الناجمة عنها بقطاع غزة، والمنهج التحليلي القياســـي عن طريق بناء نموذج قياســـي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية من أجل قياس أثر برامج التشغيل على معدل البطالة، وقد استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير النموذج القياسي.

وقد توصّـــل الباحث إلى عدم وجود اي تأثير لبرامج التشـــغيل الحكومية ســـواء الدائمة أو المؤقتة على معدلات البطالة، حيث فســـر الباحث هذه النتيجة بأن بناء هذه البرامج لم تكن على منهجية حقيقية لاحتياجات سوق العمل الفعلي، حيث اقتصرت الاستفادة منها لصالح القطاع العام دون القطاع الخاص.

كما أنه يوجد تأثير معنوي وبإشارة سالبة بين الانفاق الحكومي ومعدل البطالة، اي كلما زاد الانفاق الحكومي تنخفض معدلات البطالة.

كما أوصـت الدراسـة على أنه يجب على الحكومات أن تتبع سـياسـة واضـحة عند تنفيذ مثل هذه البرامج، وذلك من خلال الاعتماد على التخطيط المســـبق واتخاذ القرارات الســـليمة المبنية على تقارير مدروســـة لاحتياجات ســـوق العمل، بالإضـــافة إلى توجيه الانفاق العام إلى القطاعات الاكثر كفاءة التي يمكنها أن تخلق فرص عمل مثل قطاع البناء والقطاع الصناعي.

3- مها محمد نافذ مشهور بهلول، **المحددات الاقتصادية للبطالة في الاراضي الفلسطينية (دراسة قياسية 1995-2012)**، رسالة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2015.

هدفت هذه الدراسـة إلى قياس أثر المحددات الاقتصـادية على معدلات البطالة في الأراضـي الفلسـطينية خلال الفترة من 1995 إلى 2012 وذلك من خلال استخدام المنهج الوصـفي التحليلي والمنهج القياسـي،

وبالتالي قامت الباحثة بوصف وتحليل المعلومات والوثائق المتعلقة بالظاهرة بالإضافة إلى تفسير أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على البطالة في الدولة الفلسطينية والمتمثلة في التضخم، معدل النمو الاقتصادي، نسبة الانفاق الاستثماري ومعدل التبادل التجاري.

وخلصت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة ومجموع المتغيرات المفسرة لها ما عدا معدل البطالة ومعدل التضخم التي أظهرت الدراسة بوجود علاقة طردية بينهما وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

كما أوصت الدراسة على وجوب توفير قاعدة بيانات حديثة يتم فيها احصاء المناصب الشاغرة على مستوى القطاعين العام والخاص وذلك من أجل معرفة الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل، بالإضافة إلى تسهيل وتوفير المناخ الملائم للمستثمرين المحليين والأجانب وفق قوانين وشروط تتماشى مع الطبيعة الاقتصادية والبيئية للحكومة الفلسطينية حتى يتسنى لها اقامة مشاريع صناعية وزراعية لاحتوائها على عدد هائل من العمال.

4- نجاح حسين محمد عموش، **اختبار العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في الأردن (2000-2020)**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الاردن، 2021.

هدفت الباحث من خلال دراسته اختبار العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في الاقتصاد الأردني في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2020، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي، وبالتالي قام الباحث باستخدام العديد من الاختبارات من أجل تحديد النموذج الملائم لمتغيرات الدراسة، حيث قام باختبار استقرارية السلاسل الزمنية بواسطة اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار التكامل المشترك بالإضافة إلى اختبار سببية غرانجر.

وقد توصلت الدراسة إلى عدم استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى ولكن تستقر عند أخذ الفرق الأول، كما أظهرت الدارسة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، حيث تبين أيضا بوجود علاقة سببية باتجاه واحد من التضخم إلى النمو الاقتصادي، وعدم وجود علاقة سببية بين البطالة والتضخم كذلك نفس الأمر بالنسبة للبطالة والنمو الاقتصادي.

كما أوصى الباحث على الحكومة الأردنية تبني أو اتباع سياسة اقتصادية فعالة يمكن من خلالها تخفيض معدل التضخم التي قد تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: المقالات العلمية

1- صطوف الشيخ حسين، **دراسة تحليلية لمشكلة البطالة والعوامل المؤثرة فيها في سورية خلال الفترة 1980-2008**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 32، العدد 01، 2010.

سعى الباحث في دراسته إلى تحليل ظاهرة البطالة في سورية خلال الفترة من 1980 إلى 2008 وبالتالي تطرق الباحث في الجانب النظري إلى مختلف مفاهيم البطالة وطرق قياسها، بالإضافة إلى تحليلها وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي ودخل الفرد، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد قام الباحث ببناء نموذج قياسي من نوع انحدار خطي متعدد من أجل تحديد الاهمية النسبية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على البطالة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن سياسة الانفتاح الاقتصادي وسياسة الاصلاح التي تبنتها الدولة السورية خلال فترة الدراسة كان لها أثر واضح وايجابي على ظاهرة البطالة وبالأخص في بداية التسعينات، ولكن سرعان ما يتلاشى ذلك الأثر مما أدى إلى وجود علاقة طردية بين سياسة الانفتاح والبطالة، كما خلصت الدراسة ايضا إلى أن سياسة الاصلاح الاقتصادي أدت إلى زيادة معدلات البطالة نتيجة تراجع سياسة التوظيف في القطاع العام.

أما العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى مثل معدل نمو الاستثمارات الخاصة ومعدل نمو الأجور ومعدل نمو السكان تم حذفها من النموذج لعدم تأثيرها على معدلات البطالة.

2- كريم عبيس حسان العزاوي، **أثر السياسة المالية على معدلات البطالة في العراق للمدة 2003-2014**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة السياسة المالية أي زيادة فعالية النشاط الاقتصادي في معالجة مشكلة البطالة في العراق، ومنه اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي والتحليل القياسي من أجل توضيح أثر السياسة المالية على معدلات البطالة، حيث قام الباحث بتحديد

متغيرات أو أدوات السياسة المالية الذي يعتبرها من بين العوامل المؤثرة على معدلات البطالة في العراق المتمثلة في النفقات الجارية، النفقات الاستثمارية، الايرادات النفطية، الايرادات غير النفطية.

وقد توصّل الباحث إلى فشل وعدم قدرة تجسيد السياسة المالية في مجال الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في العراق نتيجة الأوضاع الأمنية التي شهدتها البلاد خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى تجاهل تطبيق الخطط والاستراتيجيات التي أعدتها بعض الادارات المختصة، زد على ذلك ضعف الايرادات غير النفطية مما سببت في عجز في الموازنة العامة.

بينما كانت نتائج الدراسة القياسية والتي اعتمد فيها الباحث على نموذج خطي متعدد أن جميع متغيرات الدراسة أثرت على البطالة وبعلاقة عكسية ماعدا متغير الايرادات النفطية بعلاقة موجبة عكس المنطق الاقتصادي، حيث فسر الباحث هذه العلاقة بسبب تسريح أعداد كبيرة من الجيش العراقي في تلك الفترة، بالإضافة إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بالقطاع الصناعي والفلاحي اللذان كانا يستوعبان أعداد كبيرة من العمال.

3- زمزم فاروق فكري عبد الرحمان، **الاستراتيجيات الحكومية المطبقة للحد من ظاهرة البطالة بالسوق المصري**، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، المجلد 02، العدد 02، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الاستراتيجيات التي طبقتها الحكومة المصرية ومدى نجاحها أو تحقيق الأهداف المرجوة للحد من تفشي ظاهرة البطالة، بالإضافة إلى تقييم هذه الاستراتيجيات المنتهجة لأجل اعطاء بعض الحلول والتوصيات والتي قد تساهم في التخفيف من حدتها.

وبالتالي اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الاستقرائي، المنهج الاستنباطي والأسلوب التحليلي وهم من الطرق والأساليب التي أثبتت نجاحها في التحليل والتفسير بشكل علمي منظم للوصول إلى أهداف محددة لمشكلة اجتماعية أو انسانية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تفشي ظاهرة البطالة يرجع في المقام الأول إلى عدم نجاح الاستراتيجية الاقتصادية بشكل عام والاستراتيجية التعليمية والاستثمارية بشكل خاص مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو وتراجع في مستويات الاستثمار، وبالتالي ضعف الاقتصاد المصري على توليد مناصب شغل ومنه

ترتفع معدلات البطالة، ضف إلى ذلك ضعف الاستثمار في الموارد البشرية في بعض التخصصات التي يحتاجها سوق العمل.

بالإضافة إلى عدم قدرة القطاع الخاص استيعاب مخرجات الجامعات والمعاهد بمختلف التخصصات والمستويات مما أدى اغلب الخريجين للبحث عن العمل في القطاع الحكومي.

4- وليد عبد الوهاب شطي، متعب بن مصلح حامد المطيري، **أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية خلال الفترة 1999-2020)**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 48، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2020، وذلك من أجل معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرين حتى يتسنى للحكومة السعودية بأخذ القرارات الاقتصادية المناسبة للبلوغ إلى الأهداف المرجوة افاق 2030.

وبالتالي قام الباحثان بإتباع المنهج الاحصائي والوصفي والمنهج الاقتصادي القياسي، وذلك من خلال بناء نموذج خطي متعدد يحتوي على عدة متغيرات مستقلة التي يعتبرها الباحثان على أنها تفسر البطالة.

حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل النمو، اجمالي تكوين راس المال الثابت مع معدل البطالة وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، بينما هناك علاقة طردية بين اجمالي النفقات الحكومية التطويرية ومعدل البطالة، أي زيادة الانفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، نفس الأمر بالنسبة لمعدل التضخم والبطالة.

ومنه قام الباحثان بإعطاء العديد من التوصيات لعّل من أبرزها يجب على الحكومة السعودية إعادة النظر في صيغ التوظيف المنتهجة والمتمثلة في عقود قصيرة الأجل التي انتشرت بشكل كبير في السنوات الأخيرة وبالأخص في القطاع الخاص، كما يجب على هذا الأخير أخذ الدور الريادي باعتباره المحرك الفعلي للاقتصاد من خلال تبنيه لمشاريع إنتاجية تؤدي إلى خلق وظائف شغل دائمة.

5- يحي عبد الغفار حسان، **أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية (دراسة قياسية خلال الفترة 1991-2019)**، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، المجلد 08، العدد 18، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر معدلات البطالة على النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجمهورية اليمنية، وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية من أجل تقدير العلاقة بين المتغيرين في الأجلين الطويل والقصير، وبالتالي اعتمد الباحث على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، ومنهجية التكامل المشترك وفق نموذج الحدود (Test Bound).

حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد اليمني خلال فترة الدراسة، كما أن معدلات البطالة تؤثر تأثيرا سلبيا على معدلات النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الأجل الطول، حيث كانت نتائج الدراسة أن ارتفاع في معدلات البطالة بنسبة 01% سيؤدي إلى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي في الأجل القصير بنسبة 1.7%، وفي الأجل الطويل بنسبة 2.1%.

ومن بين التوصيات التي ركز عليها الباحث والتي يعتبرها بإمكانها أن تساهم في تخفيض معدلات البطالة في الجمهورية اليمنية، يجب على الحكومة العمل على زيادة الاستثمارات مع تشجيع الاستثمار الأجنبي، ودعم كافة القطاعات لاسيما القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، بالإضافة إلى أنه يجب العمل تشجع القطاع الخاص وتحفيزه على زيادة التوظيف.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية

1- Asma Riaz, Fareeha Zafar, ***Determinants of unemployment in less developed countries,*** *SHS Web of Conferences 48, ERPA 2018.*

حيث قامت الباحثتان بتحليل العوامل المحددة للبطالة في باكستان والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، التعليم المهني والتقني، طلاب الثانويات والجامعات خلال الفترة من 1990 إلى

2015، وذلك من خلال الاعتماد على نموذج قياســـي وباتباع منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

حيث توصـلت الدراســة إلى وجود علاقة عكســية بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، بينما هناك علاقة طردية بين البطالة وعدد الســكان، بالإضــافة إلى وجود آثار إيجابية في زيادة عدد المتعلمين والتقنيين على البطالة.

كما ركزت الدراســـة على أهمية التحكم في نظام التعليم بنوعيه المهني والتقني لأنه يعتبر من بين المحددات الرئيسية للبطالة في باكستان.

ومن بين التوصـــيات التي قام بها الباحث أنه يجب على الحكومة الباكســـتانية زيادة عدد معاهدة التكوين المهني والتعليم لأنها تلعب دورا هاما في تقليص معدلات البطالة.

2- Markus Bruckner, ***Fiscal Expansion, unemployment and labor force participation: theory and evidence****, International Economic Review, Volume53, Issue4, November 2012.*

هـدف الباحـث مـن خـلال دراسـته هـذه معرفـة مـدى تـأثير الانفـاق الحكـومي علـى متغيـرات ســوق العمــل بشــكل عــام وعلــى معــدلات البطالــة بشــكل خــاص فــي دول منظمــة التعــاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

حيـث قـام الباحـث فـي دراسـته القياسـية باتبـاع نهـج متجهـة شـعاع الانحـدار الـذاتي (VAR) من أجل تحليل دوال الاستجابة والصدمات.

وبالتــالي أثبتــت الدراســة أن التوســع المــالي مــن قبــل دول المنظمــة وبــاختلاف نظمهــم الاقتصــادية يمكـن أن يـؤدي إلـى زيـادة كبيـرة فـي معـدلات البطالـة ومعـدل المشـاركة فـي التوظيـف لهذه الدول وباختلاف الفترات الزمنية للدراسة.

كمــا أظهــرت النتــائج لاســتجابة البطالــة لصــدمات الانفــاق الحكــومي للولايــات المتحــدة الامريكية على خلاف باقي الدول الأعضاء

كما أثبتت الدراسة أن صدمات الانفاق الحكومي، قد أدت إلى زيادة القوى العاملة والبطالة في نفس الوقت، وأن التوسعات المالية في هذه الدول لها دور مهم في زيادة الأجور الحقيقية.

3- JO Oniore, AO Bernard, EJ Gyang, ***MACROECONOMIC DETERMINANTS OF UNEMPLOYMENT IN NIGERIA****, International Economic Review, Vol. 56, Issue 10, October 2015.*

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المحددات الاقتصادية الكلية للبطالة في نيجيريا وذلك باستخدام بيانات سلاسل زمنية ونموذج تصحيح الخطأ (ECM).

حيث أثبتت النتائج أن كل من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، درجة الانفتاح الاقتصادي، والاستثمار المحلي الخاص لهم دلالة إحصائية في التأثير على معدلات البطالة في الأجل القصير.

حيث أن اختبار "جوهانسون" للتكامل المشترك أثبت وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة سالفة الذكر مع البطالة، وأن سرعة تصحيح الخطأ للوصول إلى وضع التوازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل كانت عالية، حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ 24 %.

كما أوصت الدراسة بضرورة تنفيذ سياسات تركز على زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، كما ينبغي على الحكومة النيجرية تقليل القيود التجارية والانفتاح على العالم الخارجي.

4- William Baah-Boateng, Determinants of Unemployment in Gana, Africana Development Review, volume 25, Issue 04, 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم أدلة تشير إلى أن معدل نمو العمالة يتبع معدل النمو الاقتصادي في غانا على مدى ثلاثين سنة الأخيرة، بسبب ارتفاع نمو العمالة في القطاعات التي لا تخلق فرص عمل، وانخفاض معدل نمو العمالة في القطاعات التي يفترض أن تستوعب عمالة عالية.

حيث أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير قوى لعوامل الطلب الكلي على البطالة، كما أكدت نتائج التحليل التجريبي أيضا أن الشباب وسكان الحضر أكثر عرضة للبطالة، ضف إلى ذلك تخفيض الأجر الذي له أثر متزايد على معدلات البطالة.

ومن بين توصيات الدراسة التي أشار إليها الباحث على الحكومة الغانية تعزيز السياسات المتعلقة بالاستثمار في الزراعة والتصنيع والتي ترتبط بزيادة مرونة العمالة في الإنتاج، ضف ذلك غرس روح الابتكار والتدريب لريادة الاعمال وسط الشباب بدل البحث عن وظائف والتي قد تستغرق وقت كبير.

5- DEJENE BEKELE, MACROECONOMIC DETERMINANTS OF UNEMPLOYMENT IN ETHIOPIA: A TIME SERIES ANALYSIS USING AUTOREGESSIVE DISTRIBUTED LAG MODEL, SCHOOL OF GRADUATE STUDIES, ADDIS ABABA, ETHIOPIA, 2019.

الهدف من هذه الدراسة هو فحص محددات الاقتصاد الكلي للبطالة في أثيوبيا خلال الفترة من 1978 إلى 2018، من خلال التحقق من العلاقة التجريبية لكل من البطالة والناتج المحلي الإجمالي الحقيق، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر، الديون الخارجية، سعر الصرف الحقيقي، ومعدل التضخم، بالإضافة الى الإعلان الذي يشجع وكلات التشغيل الخاصة كمتغير وهمي.

حيث أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلى الإجمالي والتضخم تأثر سلبا على البطالة في المدى القصير، في حين أن الديون الخارجية وسعر الصرف الحقيقي لهما علاقة إيجابية مع البطالة سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، وأن العلاقة بين البطالة ومعدل التضخم سلبية في الأجل القصير وإيجابية في الأجل الطويل، مما يعني أن منحنى فليبس موجود فقط في الأجل القصير.

كما أوصت الدراسة على أنه من المستحسن عند وضع السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية، يجب أولا التركيز على زيادة النمو الاقتصادي من خلال تحسين الميزان التجاري عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، بالإضافة إلى تعزيز الصناعات المحلية الناشئة بدلاً من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من القروض الخارجية.

وقد جاءت هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة من خلال الالمام وتحديد جميع المتغيرات الكلية التي تؤثر على ظاهرة البطالة، مع العلم أنه تم اختيار المواضيع لبعض الدول التي تتناسب طبيعة اقتصادها مع طبيعة الاقتصاد الجزائري، سواء الدول العربية أو الدول الأجنبية لا سيما تلك الدول التي تعتمد على الجباية البترولية بشكل كبير في إراداتها المالية، أما فيما يخص الدراسات السابقة المحلية فإن أغلبها تطرقت إلى محددات البطالة في الجزائر خلال فترات زمنية معينة، حيث تناولت سوى بعض البرامج التنموية، بالاضافة إلى أنه عند دراسة دور أو أثر تلك البرامج على معدلات البطالة أُخذت هذه البرامج على شكل متغيرات اقتصادية كلية ولم تُأخذ هذه البرامج بشكل مباشر، وبالتالي ما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة أنها شملت جميع البرامج التنموية المتخذة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019) وذلك بالتحليل والقياس، حتى نصل إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية وبالتالي تم بناء نموذجين قياسيين، النموذج الأول يحدد طبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات الكلية ومعدلات البطالة، والنموذج الثاني يحدد أيضا طبيعة العلاقة بين هذه البرامج التي نعتبرها متغيرات وهمية ومعدلات البطالة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للاقتصاد القياسي والنمذجة

يعتبر الاقتصاد القياسي من أحد أهم الفروع في علم الاقتصاد، حيث يستخدم فيه الأساليب الكمية والنوعية في تحليل الظواهر الاقتصادية، فهو يجمع أو حلقة وصل بين النظرية الاقتصادية وجزء من علم الرياضيات وجزء من علم الإحصاء.

كما أنه يهتم بالقياس والتقدير وتفسير قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، ولا تعتبر النظرية الاقتصادية مقبولة وصحيحة ما لم تجتاز الاختبار القياسي، ولهذا سنتناول في هذا المبحث مفاهيم عامة حول الاقتصاد القياسي وأهمية استخدامه، بالإضافة إلى تقديم الجانب النظري للنماذج الانحدارية والنموذج القياسي المستخدم في دراستنا.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاقتصاد القياسي

سنتناول في هذا المطلب بعض المفاهيم العامة المتعلقة بالاقتصاد القياسي، بالإضافة إلى علاقة هذا الأخير بالعلوم الأخرى.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد القياسي

مصطلح الاقتصاد القياسي (*Econometrics*) هي من أصل يوناني مشتقة من كلمتين (*Econo*) وتعني الاقتصاد و (*Metrics*) تعني القياس، أي القياس الاقتصادي.

ويستخدم الاقتصاد القياسي والمتمثل في النماذج الاقتصادية والحقائق المبنية على البيانات (DATA)، بالإضافة إلى أساليب التقدير القياسي والمستمدة من النظرية الإحصائية، وذلك من أجل قياس واختبار العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية.

وعلى الرغم من تركيز هذا التعريف على البعد الاقتصادي، إلا أن الأساليب القياسية يمكن أن تطبق على عدد كبير من المجالات الأخرى، وقد كان أول استخدام لمفهوم الاقتصاد القياسي في عقد الثلاثينيات من هذا القرن، حيث شمل التطورات الرياضية للنظرية الاقتصادية بالإضافة إلى تطورات التقدير والقياس الكمي للعلاقات الاقتصادية، ولكن ذلك تغير مؤخرا حيث تبلور الاقتصاد الرياضي كفرع مستقل وأصبح مفهوم الاقتصاد القياسي يقتصر على الجزء الثاني فقط[1].

يتضح إذا أن الاقتصاد القياسي هو توليفة معينة تجمع بين كل من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والاحصاء، إلا أنه مازال يمثل فرعًا مستقلاً بذاته عن كل من هذه الفروع الثلاثة، فهو في واقعه فرعا مكملا لهم بغرض التوصل إلى تحديد قيم عددية للمعلمات والعلاقات الاقتصادية المختلفة، مثال ذلك المرونات والميول الحدية بأنواعها والقيم الحدية بأنواعها.

1- طالب محمد عوض، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، منشورات الجامعة الأردنية، الطبعة السادسة، الأردن، 2000، ص 15.

وعلى ذلك يمكن اعتباره نوعا خاصا من التحليل والبحث الاقتصادي، نجمع فيه بين الصيغة الرياضية للنظرية الاقتصادية وبين أدوات التحليل الرياضي والتي تتلاءم مع طبيعة الظواهر الاقتصادية، وذلك بهدف عمل قياسات واقعية وميدانية للعلاقات الاقتصادية ومن الصفات الرئيسية للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وجود عوامل أو متغيرات عشوائية يمكن أن تؤثر في هذه العلاقات، إلا أن هذه النظرية الاقتصادية والنماذج الرياضية لا تعيرها اهتماما[1].

الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد القياسي بالنظرية الاقتصادية

الاقتصـــاد القياســـي في حد ذاته هو انعكاس كمي للنظرية الاقتصـــادية اللفظية، وهو يختلف عن النظرية الاقتصـــادية فقط في تقنية التعبير عن العلاقات الاقتصـــادية بين الظواهر وترجمتها إلى علاقات كمية، يمكن قياسها باستخدام التقنيات الرياضية والإحصائية، من خلال تحويل الحجم.

وبفضـــل هذه الأســـاليب والتقنيات، بدأ علم الاقتصـــاد يصـــبح علمًا دقيقًا واقترب تدريجيًا من العلوم الكمية الدقيقة الأخرى، لكن الفرق الجوهري بينهما كان أن الاقتصاد القياسي افترض وجود عوامل عشوائية تحددها الأساليب التحليلية. بينما تفترض النظرية الاقتصادية أن العلاقة دقيقة تماما.

الفرع الثالث: علاقة الاقتصاد القياسي بالإحصاء الاقتصادي

الاقتصـــاد القياســـي هو تطوير للإحصـــاء الاقتصـــادي، حيث يتناول الإحصـــاء الاقتصـــادي الجانب الوصفي للإحصاء في المجال الاقتصادي، الذي يتعلق بجمع البيانات وجدولتها ومحاولة وصف التطورات الحاصـــلة فيها خلال فترة زمنية معينة، واشـــتقاق بعض العلاقات بين متغيرات الظاهرة المدروســـة بدون اللجوء إلى تقييم المتغيرات الاقتصادية.

فالإحصـــاء الاقتصـــادي علم يهتم بعملية جمع البيانات الاقتصـــادية باســـتخدام المشـــاهدة الإحصـــائية وجدولتها وعرضـــها، ثم محاولة وصـــف اتجاه أو نمط تطور هذه المشـــاهدات خلال فترة زمنية، ويحاول أيضـــا التعرف على العلاقات التي تكون موجودة بين المتغيرات الاقتصـــادية المختلفة، بهذا فهو جانب وصـــفي في علم الإحصـــاء، بمعنى أنه لا يفســـر التغيرات في المتغيرات الاقتصـــادية، كما أنه لا يقيس معلمات العلاقات الاقتصادية.

الفرع الرابع: علاقة الاقتصاد القياسي بالاقتصاد الرياضي

1- نعمة الله نجيب إبراهيم، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية، 2010، ص 02.

يمثل الاقتصاد الرياضي الجانب الكمي أو الانعكاس الكمي للعلاقات الاقتصادية التي تتناولها النظرية الاقتصادية، ولهذا فهما متطابقان فكل منهما يعكس ويقيس العلاقات الاقتصادية بصورة كمية (الاقتصاد الرياضي) وبصورة لفظية (النظرية الاقتصادية) وكلاهما علم دقيق ليس للعنصر العشوائي مكانا بينهما.

لكن الاقتصاد الرياضي لا يهتم بقياس معلمات العلاقات الاقتصادية بل يتناولها على أنها معطاة أو مستخرجة بطرق إحصائية أو قياسية، كما يوجد في هذا الأخير العنصر العشوائي، لأنه في الرياضيات لا يوجد عنصر عشوائي، حيث لا مجال لانحراف المشاهدات الظاهرة عن القيم المعتمدة[1].

المطلب الثاني: النموذج القياسي، أهدافه ومجالات استخدامه

سنحاول في هذا المطلب تقديم بعض النماذج الاقتصادية وبشكل مختصر، بالإضافة إلى معرفة الهدف الأساسي من استخدامها، وفي أي مجال تستخدم؟

الفرع الأول: النموذج القياسي

النموذج القياسي هو تقديم عرض مبسط وعام للوضعية المعقدة التي عادة ما تكون عليها الظاهرة في الطبيعة، وهو يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في هذه الظاهرة المدروسة وعلاقات التأثير المتبادل بينها، فالنموذج هو الأداة التي يستعملها الباحث من أجل محاولة فهم وتفسير للظواهر أولا ثم التمكن من تقديرها والحصول على توقعات لتطورها في المستقبل، تكمن صعوبة النمذجة في ضرورة إبراز العناصر الأساسية للظاهرة من وجهة نظر المشكلة المراد تفسيرها من طرف الباحث، لذلك فالظاهرة الواحدة يمكن أن تكون لها عدة نماذج مختلفة على حسب الهدف الذي يريد الباحث أن يصل إليه وعلى حسب المشكلة التي يريد معالجتها.

يستند النموذج في تكوينه على نظرية ما، فالنظرية الاقتصادية تعطينا الأساس النظري العام لطبيعة الظاهرة والنمط العملي، إذن ما هي العناصر الأساسية التي تتحكم فيها وطبيعة العلاقات الموجودة بينها، أي شكل التأثير المتبادل بينها، بالاعتماد على هذا الأساس النظري يقوم باحث الاقتصاد القياسي بتشكيل النموذج المفترض ثم تقديره إلى حساب معاملاته، وفي الأخير تقييمه ومنها إما يعتمد على هذا النموذج أو يرفضه.

1 – وليد إسماعيل السيفو، وأخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية، الطبعة الأولى، 2006، ص 24، 25.

إن النماذج القياسية تُمكن الاقتصاديين من إجراء التقديرات وحساب التوقعات الكمية لمختلف المتغيرات الاقتصادية مما يساعدهم على اتخاذ القرارات ووضع السياسات الاقتصادية المختلفة بصفة فعالة.

الفرع الثاني: أهداف النموذج القياسي

إن أي دراسة قياسية تهدف إلى تحقيق التحليل الكمي للظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى التنبؤ لما ستكون عليه هذه الظاهرة في المستقبل، كما تهدف أيضا إلى تقييم السياسات والبرامج الحكومية المختلفة، سنستعرضها بشكل موجز كما يلي:[1]

1- التحليل الكمي: ويقصد بذلك استخدام النموذج القياسي المقدر لتحديد العلاقة الكمية المحددة بين متغيرات النموذج الاقتصادية، ويسمح هذا التحليل الكمي والاختبارات القائمة عليه من التأكد من التنبؤات النظريات الاقتصادية، وبالتالي المفاضلة بين النظريات البديلة التي تفسر نفس الظاهرة، وقد تؤدي مثل هذه المفاضلة والاختبارات إلى آثار إيجابية على تطوير النظرية الاقتصادية نفسها، على سبيل المثال قد تؤدي نتائج التقدير القياسي لنموذج الاستهلاك الكينزي إلى تطور واستبدال نظرية مبسطة.

2- التنبـؤ: ويقصد بالتنبؤ هنا استخدام النموذج القياسي المقدر من أجل حساب قيم متغيرات معينة تقع خارج نطاق (مجال) عينة المشاهدات المستخدمة في عملية التقدير، وقد تؤدي مثل هذا التحليل إلى اتخاذ قرارات هامة سواء على الصعيد الجزئي أو الكلي، على سبيل المثال فإن التنبؤات قيم الاستهلاك من تقديرات نموذج الاستهلاك قد تدفع بصانعي القرار إلى اتخاذ سياسات معينة كفرض الضرائب أو (إعطاء دعم على الاستهلاك).

3- تقييم السياسات والخيارات البديلة: ويقصد بذلك استخدام النموذج القياسي المقدر بهدف الاختيار من بين البدائل السياسية المختلفة، فالتقدير للمعالم المجهولة من حيث الحجم والاشارة والمرونات المرافقة تعطي في كثير من الأحيان صانعي السياسات الاقتصادية إشارات واضحة حول السياسة أو البديل الأفضل، كذلك فإنه يمكن استخدام النماذج القياسية المقدرة للتنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغيرات النموذج في ظل (باشتراط) سياسات وسيناريوهات مختلفة، ويسمى هذا الأسلوب القياسي بالتنبؤ الديناميكي، وبناء على ملاحظة أي من هذه البدائل السياسية ينتج من أفضل القيم المستقبلية المرغوب فيها يتم تحديد أي

1 – طالب محمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص 19، 20.

من السياسات يجب اتباعها، من الناحية العملية فإن هذه الأهداف المتداخلة تعتمد على بعضها البعض ولا يمكن فصلها في كثير من الدراسات القياسية.

الفرع الثالث: مجالات استخدم النموذج القياسي

للاقتصاد القياسي مجال واسع كعلم منفصل بحد ذاته، وكعلم مساعد للنظرية والممارسة الاقتصادية، ومن أبرز المجلات التي يستخدم فيها النموذج القياسي نذكر منها:[1]

1- اختبار الفروض التي تتصف بالعلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية من خلال قياس العلاقة الاقتصادية (العلاقة القياسية)، ومن ثم اختبار هذه العلاقة وأسباب الاختلاف بين المقدر والحقيقي وتقدير حجم الاختلاف وتحديد القيم التي هي أقرب إلى الحقيقة، والمعبر عنها بالتغيرات للظاهرة عبر المشاهدات الإحصائية الاقتصادية؛

2- تقدير قيم المعلمات بين المتغيرات الاقتصادية بصورة كمية، ومن ثم تقدير قيم المتغير التابع بصورة صحيحة لتكون أقرب إلى واقع المشاهدة أو تصحيحه؛

3- استخدام القيم المتعددة بطريقة صحيحة في التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات التالية والمستقبلية على حد سواء، مع تقدير هامش الخطأ فيها؛

4- البحث عن أنسب الدوال الرياضية التي تعبر عن العلاقة الاقتصادية تعبيرا دقيقا، وتحديد عدد متغيراتها وشكلها؛

5- البحث عن تأثير عدم دقة البيانات ومدى تأثيرها على عملية التقدير والنتائج المستخلصة، وتقدير الخطأ نتيجة ذلك وقياسه؛

6- تحديد الطرق الخاصة بالقياس الاقتصادي وتقنياته؛

7- دراسة التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم الاقتصاد القياسي إلى فرعان هما:

1- الاقتصاد القياسي النظري: يهتم بتطوير طرق الإحصاء والقياس، لقياس العلاقات الاقتصادية، وهي علاقات لمعادلة مقدرة أو معادلات آنية؛

1- وليد إسماعيل السيفو، وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص 30.

2- الاقتصاد القياسي التطبيقي: يقوم بتطبيق للطرق القياسية على فروع معينة من الاقتصاد النظري، حيث يتطرق إلى استخدام أدوات القياس النظري لتحليل الظواهر الاقتصادية واختبارها، والتنبؤ للسلوك الاقتصادي.

المطلب الثالث: النماذج الانحدارية

يعتبر تحليل الانحدار الأداة المشتركة والمستعملة في الأبحاث الاقتصاد القياسي، ويهتم هذا التحليل بتحديد وتقييم العلاقة الموجودة بين متغيرين أحدهما تابع والأخر مستقل ويسمى بالانحدار البسيط، أو بين عدة متغيرات ويسمى بالانحدار المتعدد.

الفرع الأول: نموذج الانحدار الخطي البسيط

يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعا في الممارسة القياسية، وذلك لسهولة استخدامه وحساب معلماته وتطبيقاته، إلى جانب ذلك فإن هناك العديد من العلاقات الاقتصادية تأخذ هذ الشكل من النماذج، ونموذج الانحدار الخطي البســـيط هو نموذج قياســـي يعبر عن وجود علاقة خطية بين متغيرين أحدهما متغير تابع (Y_i) والثاني متغير مستقل (X_i) ويأخذ الشكل الجبري الآتي:

$$Y_i = a + bX_i + u_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-3)$$

حيث أن: (i) رقم المشاهدة $(i = 1, 2, 3 \ldots n)$

Y_i: قيمة المشاهدة الخاصة بالمتغير التابع.

X_i: قيمة المشاهدة الخاصة بالمتغير المستقل.

b, a : معلمات النموذج، والتي تحدد طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

u_i : قيمة الخطأ الخاصة بالمتغير العشوائي.

أولا: فرضيات النموذج الخطي البسيط

قبل التحول إلى تقدير النموذج القياسي، نبدأ أولا بتفصيل الافتراضات الهامة التي تقف وراء تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط، والموضحة كما يلي:

1- العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل خطية: يفترض أن تكون العلاقة الدالية بين المتغيرين والمعلمات علاقة خطية، أي لا وجود لعلاقة ضرب أو تقسيم ويجب أن تكون المعادلة من الدرجة الأولى، كما هي موضحة سابقا في المعادلة (3-1).

2- متوسط قيم الأخطاء العشوائية يساوى صفر: ويعني هذا الافتراض أن القيمة المتوقعة لمتغير الخطأ العشوائي معدومة $E(u_i)=0$، وأن كان عكس ذلك فإن تقدير دالة الانحدار سيكون متحيزا.

3- قيم المتغير المستقل محددة أي غير عشوائية: أي إمكانية تكرار قيم عينة المتغير المستقل والحصول على نفس القيم دائما، ويتضمن ذلك أن هذه القيم غير مرتبطة مع الخطأ العشوائي، يمكن التعبير عليها بالصيغة الرياضية التالية:

$$COV(X_i\,;u_i)\;=E(X_iu_i)-E(X_i)E(u_i)=0$$

حيث أن الرمز COV يشير إلى معامل التغاير ويقيس درجة الارتباط بين قيم المتغيرين، كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الافتراض يعتبر أساسيا للحصول على تقديرات خطية ذات خصائص مرغوبا فيها، فعدم توفر هذ الفرض يعنى أن التغير في المتغير المستقل سيصاحبه تغير في الخطأ العشوائي، مما يتضمن أن القيمة المتوقعة للمتغير لا تساوي خط انحدار.

4- الأخطاء العشوائية لها تباين ثابت ومتماثل التوزيع: يتطلب هذ الافتراض ثبات تباين المتغير العشوائي لجميع المشاهدات، وأن عدم تساوي التباين لجميع الأخطاء العشوائية يخلق مشكلة قياسية تعرف بمشكلة عدم تجانس التباين، ويمكن كتابتها بالصيغة الرياضية التالية:

$$VAR\,(u_i)=E\,(u_i^2)=\sigma$$

5- الأخطاء العشوائية مستقلة: ونعني به عدم وجود علاقة ارتباطية بين قيم الأخطاء العشوائية المتجاورة في العينة، من الناحية الإحصائية فإنه يعني (u_i) مستقلة عن بعضها البعض، وفي حالة وجود علاقة ارتباطية بين الأخطاء العشوائية تظهر مشكلة قياسية تسمى بالارتباط الذاتي أو الارتباط التسلسلي للبواقي، حيث نعبر عنها بالصيغة الرياضية التالية:

$$COV(u_i\,;u_j)=E(u_iu_j)=0 \qquad i\neq j$$

6- الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي: ينص هذا الافتراض على أن المتغير العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي بوسط يساوي صفر وتباين ثابت، كما هو مبين على النحو التالي:

$$u_i \sim N(0; \sigma^2)$$

ويسمى معامل الخطأ العشوائي الذي يحقق هذه الخصائص بالخطأ الأبيض.

ثانيا: تقدير النموذج الخطي البسيط

بعد الانتهاء من بناء النموذج تأتي مرحلة التقدير، وذلك من أجل إيجاد أفضل تقديرات للمعلمات b, a في ضوء الافتراضات السابقة، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة اختبار انسجام هذه التقديرات مع النظرية الاقتصادية، ومناسبة النموذج المقدر للبيانات، ومن بين أكثر الطرق استخداما في عملية التقدير هي طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) والتي تتميز بعدة خصائص، نذكرها فيما يلي:[1]

1- خاصية عدم التحيز ويقصد به هو الفرق بين مقدرة معلمة ما، ووسط توزيعها، فإذا كان هذا الفرق مساوى للصفر نقول أن هذه المقدر غير متحيز وإن كان عكس ذلك فإن هذا المقدر متحيز، أي بمعنى الأمل أو التوقع الرياضي للمعلمات القدرة يساوى قيمة المعلمة، نعبر عنها بالصيغة التالية:

$$\mathrm{E}(\hat{a}) = a \quad , \mathrm{E}(\hat{b}) = b$$

وعليه يمكن القول أن المعلمتين المقدرتين $(\hat{a}, \hat{b})$ غير متحيزتين للمعلمتين (a, b)

2- أفضل مقدر خطي غير متحيز، حيث لهما أصغر تباين ممكن مقارنة مع المقدرات الخطية الأخرى والغير متحيزة.

3- خاصية الاتساق، وتحدث عندما يكون المتغير المستقل كمتغير تابع ومتأخر بفترة زمنية ما(مشكلة التحيز)، وبالتالي يتم حساب احتمالية التقارب للمعلمة المقدرة والمعلمة الحقيقية لما n يؤول إلى ما لانهاية، أي بمعنى كلما $n \to \infty$ فإن توزيع المعاينة لـ $(\hat{b})$ تقترب من القيمة الحقيقية لـ (b) ومنه نقول عندئذ أن النهاية الاحتمالية للمقدرة لـ $(\hat{b})$ هي (b) ، وبالتالي يمكن التعبير عنها رياضيا كالتالي:

1 - تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية**، الطبعة الأولى، الجزائر، 1999، ص 40.

$$P\lim_{n\to\infty}(\hat{b}) = (b)$$

ولكن هذا الشرط غير كافي للحصول على مقدر متسق، بل يجب أن تكون قيمتي التحيز والتباين تقتربان من الصفر كلما اقترب n من ما لا نهاية، لذا من المهم أن نبني مجال ثقة لهذه المقدرات، وذلك بقبول مستوى ثقة معين لقبول فرضية الاتساق.

الفرع الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد

نموذج الانحدار الخطي المتعدد هو امتداد لنموذج الانحدار الخطي البسيط، وبالتالي فهو يعبر عن العلاقة التي تربط بين متغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة، وحتى إذا كان اهتمام الباحث ينصب على الدور الذي يقوم به متغير مستقل واحد، يكون من الأفضل إدخال عدة متغيرات مستقلة أخرى، التي يمكن أن تؤثر بوضوح على المتغير التابع وذلك لسببين:[1]

1- تخفيض حجم الخطأ العشوائي (u_i) وهذا يجعل فترات الثقة أكثر دقة؛

2- استبعاد أي تحيز يمكن أن ينتج عند إهمال متغير مفسر مهم في النموذج، أو له تأثير فعال على المتغير التابع.

كما تجدر الإشارة إلى أن معظم العلاقات الاقتصادية تحتوي على أكثر من متغيرين، وبالتالي يمكن التعبير عنها بالعلاقة الرياضية التي تجمع بين متغير تابع وعدة متغيرات تفسيرية، وفق الصيغة التالية:

$$Y_i = a + b_1X_{1i} + b_2X_{2i} + b_3X_{3i} \dots\dots\dots b_kX_{ki} + u_i$$

أو بالصيغة التالية:

$$Y_i = a + \sum_{j=1}^{i=k} b_j\, X_{ji} + u_i$$

حيث أن:

1 - نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 189.

X_{ji}: تسمى المتغيرات المفسرة للمتغير التابع Y_i

k: عدد المتغيرات المفسرة، حيث $(k \geq 2)$

i: عدد المشاهدات، حيث $i = 1,2,3 \dots n$

كما يمكن التعبير عن هذا النموذج على شكل مصفوفات كالتالي:

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_3 \\ . \\ . \\ . \\ y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} x_{11} & x_{21} & x_{31} & & x_{k1} \\ x_{12} & x_{22} & x_{32} & & x_{k2} \\ x_{13} & x_{23} & x_{33} & & x_{k3} \\ . & . & . & . & \\ . & . & . & . & \\ . & . & . & . & \\ x_{1n} & x_{2n} & x_{3n} & & x_{kn} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} b_1 \\ b_2 \\ b_3 \\ . \\ . \\ . \\ b_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} u_1 \\ u_2 \\ u_3 \\ . \\ . \\ . \\ u_n \end{bmatrix}$$

$$Y = X \quad b + u$$

وتكتب على الشكل: $Y= Xb+u$

حيث أن: Y متجه n x 1 من الاستجابات، وX مصفوفة ذات بعد n x k، وb متجه k x 1 من المعالم الثابتة غير معلومة، وu متجه n x 1 من الأخطاء العشوائية.

إلى جانب الفرضيات التى تطرقنا إليها في تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط، هناك فرضية أخرى يجب الأخذ بها في تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد، والمتمثلة في عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة أو بما تسمى بالتعداد الخطي، لأنه في حالة وجود ترابط خطي بين هذه المتغيرات قد تعطي لنا نتائج غير صحيحة ومضللة في قيمة المعلمات المقدرة.

وبالتالي هناك عدة طرق للكشف عن مشكلة التعداد الخطي، ومن بين أكثر الطرق استخداما للكشف عن هذه المشكلة هي طريقة اختبار (F) والتي يمكن الاعتماد عليها في تحديد المتغيرات المستقلة المسببة لهذه المشكلة، حيث يأخذ هذا الاختبار الصيغة التالية:

$$F = \frac{R^2_{x_1,x_2,x_3,\ldots\ x_k} / k-1}{1-R^2_{x_1,x_2,x_3,\ldots\ldots x_k} / n-k}$$

حيث أن:

R^2 : تمثل جودة التوفيق أو اختبار القوة التفسيرية للنموذج، وهو محصور ما بين الصفر والواحد، حيث يقيس ويشرح نسبة الانحرافات الكلية في المتغير التابع المشروحة بواسطة المتغيرات المستقلة، ويكتب بالعلاقة التالية: $R^2 = \frac{ESS}{TSS}$

TSS: مجموع مربعات الانحرافات الكلية $\sum(y_i - \bar{y})^2$

ESS: مجموعة مربعات الانحرافات المشروحة $\sum(\hat{y}_i - \bar{y})^2$

$(R^2_{x_1,x_2,x_3,\ldots\ x_k})$ تمثل معامل التحديد المتعدد بين كل متغير مستقل والمتغيرات المستقلة الأخرى، ثم بعد ذلك نختبر فرضية العدم التالية:

$$\begin{cases} H_0: R^2_{x_1,x_2,x_3,\ldots\ x_k} = 0 \\ H_1: R^2_{x_1,x_2,x_3,\ldots\ x_k} \neq 0 \end{cases}$$

ومنه نقارن قيمة المحسوبة (F_c) مع قيمة الجدولية (F_t) بمستوى معنوية عادة ما تكون 5% ودرجات حرية $Df: \frac{k-1}{n-k}$ فإذا كانت $F_c > F_t$ نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية H_1 القائلة وجود ارتباط خطي بين المتغير المستقل والمتغيرات المستقلة الأخرى، وهكذا نقوم كل مرة بنفس العملية على بقية المتغيرات الأخرى.

الفرع الثالث: نموذج الانحدار الخطي المتعدد ذو متغيرات نوعية

المتغيرات النوعية ويطلق عليها أيضا بالمتغيرات الوهمية أو الوصفية لأنها تصف نوعية وجودة وصفة حالة المتغير المقصود، ولكن ليس لها قياس كمي محدد حيث تأخذ قيمتين تحكيميتين فقط هما (0) و(1) ولا يوجد رقم وسيط بينهما، وتستخدم هذه المتغيرات في النموذج القياسي من أجل قياس التأثير الاقتصادي لظاهرة معينة(نوعية) على ظاهرة أخرى (كمية).

حيث تعد هذه المتغيرات ذات أهمية بالغة وكبيرة، فالعلاقات الاقتصادية لا تعتمد على متغيرات يمكن قياسها فقط، بل تعتمد فضلا عن ذلك على متغيرات وهمية، فمثلا عند تقدير دالة الاستهلاك

بالنسبة للدخل يجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل أو المتغيرات الأخرى التي تتحكم في الاستهلاك، مثلا الوضع الأمني للبد حالة الحرب والسلم، إذا لا يتوقف الاستهلاك على مستوى الدخل فقط.

ونظرا لتفاعل العديد من المتغيرات الكمية والنوعية في آن واحد، يمكن أن يظهر أكثر من متغير كمي وأكثر من متغير وهمي في النموذج القياسي، لتفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

المتغير الوهمي رغم صعوبة تحويله إلى رقم قابل للقياس، أي استخدامه كمتغير تفسيري له فوائد واستخدامات اقتصادية متعددة أبرزها:

1- تستخدم كتقريب للعوامل النوعية كالجنس والمنطقة، فهي عوامل غير قابلة للقياس والتي يمكن أخذها كمتغيرات تفسيرية محددة للمتغير التابع؛

2- قياس التحولات الجذرية التي تحدث في الدالة خلال فترة زمنية معينة مثل الحروب والأزمات الاقتصادية، والتي قد تؤثر على دوال الإنتاج والاستهلاك، وفي المقابل قد تليها فترة خالية من هذا التأثير؛

3- قياس أثر التغيرات الموسمية وتعديل السلاسل الزمنية، فالتغير الموسمي يمكن يأخذ (1) في بعض المواسم ويأخذ (0) في المواسم الأخرى؛

4- قياس أثر تنفيذ برامج حكومية معينة على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لبد ما.

المطلب الرابع: نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي

يستخدم الباحث الاقتصادي أحيانا في دراسته القياسية العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لدراسة علاقة وأثر هذه المتغيرات على الظاهرة المدرسة، ولكن عند بنائه لنموذج قياسي يصطدم ببعض المشاكل القياسية، لعل من أبرزها مشكلة التعداد الخطي بالإضافة إلى عدم المعنوية الاحصائية لبعض هذه المتغيرات، ولهذا يفضل استخدام طريقة الانحدار التدريجي (Stepwise régression) لأنها تعتبر من أفضل الطرق الكفؤة في تحديد المتغيرات المهمة، والتي من خلالها يمكن بناء نموذج قياسي صحيح يفسر العلاقة الحقيقية بين هذه المتغيرات المختارة والمتغير التابع.

الفرع الأول: الانحدار التدريجي الخلفي

في هذه الطريقة يتم دراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المحددة مسبقا كمرحلة أولى، أي النموذج الأكثر احتواء على المتغيرات المستقلة، ثم تأتي المرحلة الثانية وهي القيام بعملية حذف المتغير المستقل من خلال اختبار فرضية العدم، وبناءا على المعنوية (العالية) الإحصائية لستودنت يتم حذف هذا المتغير، وها كذا نقوم بتكرار العملية على بقية المتغيرات إلى غاية الوصول إلى النموذج

المناسب الذي يكون فيه جميع المتغيرات لها دلالة إحصائية[1]، بالإضافة إلى معنوية النموذج ككل وذلك من خلال اختبار إحصائية(F).

الفرع الثاني: الانحدار التدرجي الامامي

هذه الطريقة عكس طريقة الانحدار التدرجي الخلفي، بحيث يتم فيها اختيار متغير مستقل واحد ثم يتم وضع انحدار على هذا المتغير والمتغير التابع (انحدار خطي بسيط)، فاذا كان هذا المتغير ليس له دلالة إحصائية يتم استبداله بمتغير آخر، وإن كان عكس ذلك أي له دلالة إحصائية يتم إضافة متغير آخر للنموذج ثم نختبر المعنوية الإحصائية لهذا المتغير الجديد، وهكذا نقوم بهذه العملية في كل مرة إلى غاية الوصول إلى النموذج الذي يفسر العلاقة القوة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وذلك من خلال ملاحظة قيمة معامل التحديد (R^2)[2].

كما تجدر الإشارة إلى أنه في هذه الطريقة يمكن الوقوع في مشكلة الارتباط الخطي، ولهذا عند استعمال هذه الطريقة يجب في كل مرة –عند إضافة متغير– اختبار هذه المشكلة بواسطة الاختبارات التي ذكرناها سابقا، وبالتالي يفضل استخدام طريقة الانحدار التدرجي الخلفي حتى لا نقع في هذه المشكلة هذا من جهة وتوفير الوقت والجهد من جهة أخرى.

المبحث الثالث: تقدير النموذج القياسي المستخدم في الدراسة

سنقوم في هذا المبحث أولا بتقديم المتغيرات التي سنعتمد عليها في دراستنا هذه، وذلك من خلال الدراسة الوصفية لهذه المتغيرات، ثم صياغة النموذج وبعدها تأتي مرحلة التقدير.

المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة

---

*1- L. R. LaMotte, R. R. Hocking (1970), **Computational Efficieucy in the Selection of Regression Variables Technometrics**, Vol 12, No 01, P: 83-93.*

*2- R. R. Hocking (1976), **The Analysis and Selection of Variables in Linear Regression**, Biometrics, Vol 32 No 01, P: 08.*

تتمثل هذه المتغيرات في معدلات البطالة كمتغير تابع، وستة متغيرات كمية مستقلة بالإضافة إلى أربعة متغيرات وهمية والمتمثلة في البرامج التنموية.

الفرع الأول: المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع في معدلات البطالة، ونرمز لها بالرمز(UNEM)، وهي نسب مئوية من إجمالي القوى العاملة، حيث تم الحصول على هذه البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي، والشكل التالي يمثل منحنى تطور معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2020.

الشكل (3-1): التمثيل البياني لتطورات معدل البطالة

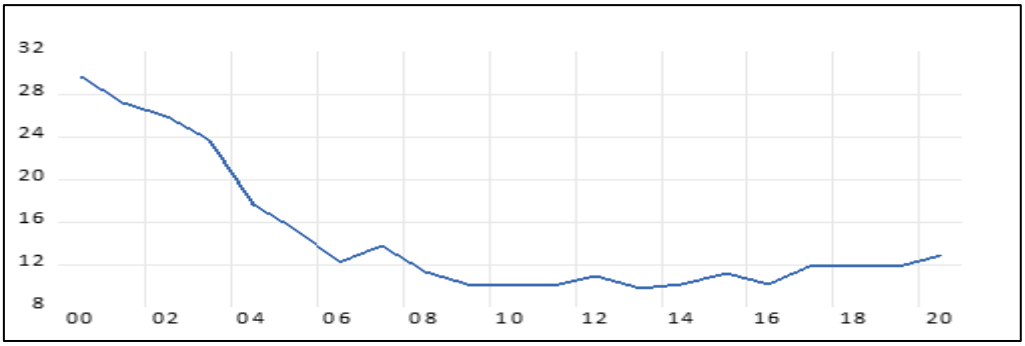

المصدر: قاعدة بينات البنك الدولي، وبالاعتماد على مخرجات Eviews12

من خلال الشكل (3-1) نلاحظ تراجع معدلات بشكل ملحوظ ومستمر من سنة 2000 إلى غاية 2006، وهذا بسبب الإجراءات والقرارات المتخذة من قبل الحكومة، والمتمثلة على سبيل المثال في استحداث أجهزة وبرامج تشغيل، كبرنامج المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة التي كان لها دور في امتصاص البطالة، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة تزامنت مع تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي.

أما خلال الفترة من 2006 إلى غاية 2020 نلاحظ أن معدلات البطالة منخفضة ومستقرة مقارنة بالسنوات الماضية أي في حدود حوالي 12%، وبالتالي يمكن تفسير ذلك إلى أن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار كان لهم دور فعال في المحافظة على انخفاض واستقرار معدلات البطالة، وذلك من خلال انشاء وتمويل العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف النشطات والمجالات، والتي من خلالها تم استحداث مناصب شغل جديدة.

أما فيما يخص الدراسة الوصفية لمتغير معدلات البطالة خلال فترة الدراسة، فهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل(3-2): الإحصاء الوصفي لمتغير البطالة

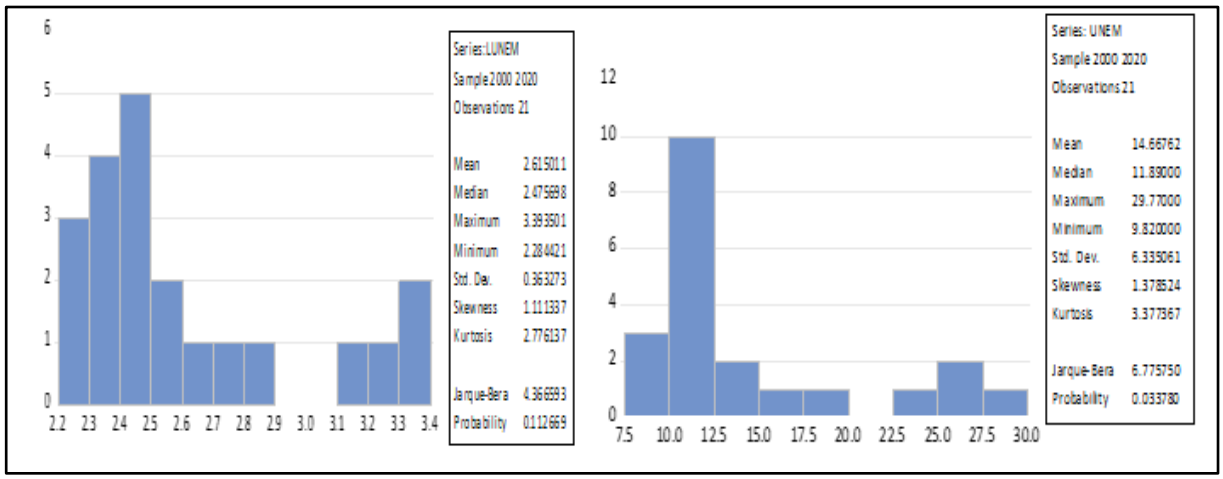

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، وبالاعتماد على مخرجات Eviews12

يمثل الشكل (3-2) إحصاء وصفي لمعدلات البطالة، حيث نلاحظ على يمين الشكل أن أعلى قيمة لهذا المعدل قد بلغت 29.77 حيث كانت سنة 2000، وفي المقابل سجلنا أدنى قيمة كانت سنة 2013 حيث بلغت 9,82، بينما كان متوسط معدل البطالة خلال فترة الدراسة قد قدر بـ 14,66.

أما فيما يخص تتبع التوزيع الطبيعي فإن هذه السلسلة من المشاهدات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك من خلال إجراء اختبار (Jarque-Bera).

هذا ما دفعنا إلى ادخال اللوغاريتم الطبيعي على معدلات البطالة وكانت النتائج كما هي موضحة على يسار الشكل (3-2)، حيث أصبحت هذه المعدلات تتبع التوزيع الطبيعي لأن الاحتمالية الاحصائية أكبر من 5%، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الانحراف المعياري لمشاهدات العينة من 6.33 إلى 0.34 وبالتالي يمكن اعتبار أن هذه السلسلة متجانسة بعد إدخال عليها اللوغاريتم الطبيعي.

الفرع الثاني: المتغيرات المستقلة الكمية

أولا: الانفاق الحكومي (EXP)

حيث تمثل النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة وهي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، وتشمل جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات العاملين)، كما تشمل أيضاً معظم نفقات الدفاع والأمن الوطنيين، ولكنه يستبعد الإنفاق العسكري الحكومي الذي يشكل

جزءاً من تكوين رأس المال الحكومي، حيث تم الحصول على بيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي، ووحدتها بالسعر الثابت للعملة المحلية.

الشكل(3-3): التمثيل البياني لتطور الانفاق الحكومي

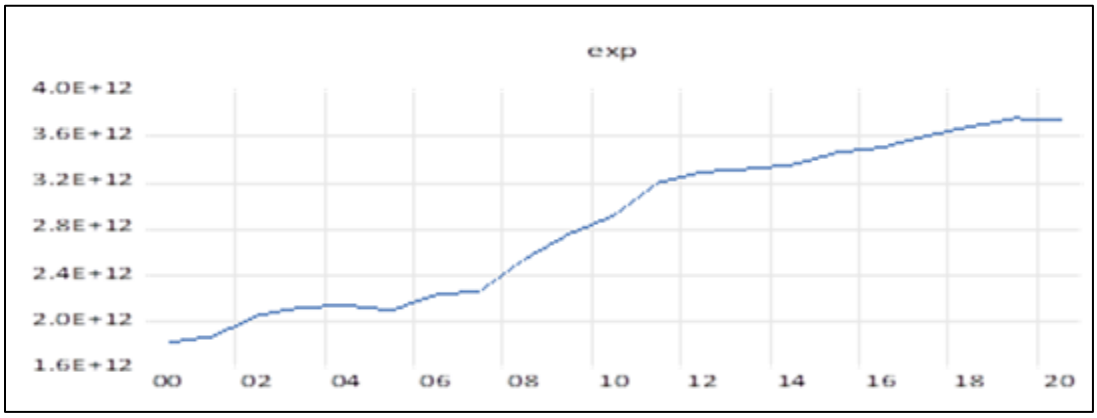

المصدر: قاعدة بينات البنك الدولي، وبالاعتماد على مخرجات Eviews12

الشكل(3-3) يمثل التمثيل البياني لتطور الانفاق الحكومي من 2000 إلى غاية 2020، حيث نلاحظ أن النفقات الحكومية في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، ولكن تقريبا منذ سنة 2008 كان هذا التزايد بوتيرة عالية جدا، حيث نفسر هذا التزايد بسبب التزايد في عدد السكان واحتياجاتهم المتزايدة من السلع والخدمات مثل الخدمات الصحية والتعليمة، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين التي هي من أولويات الحكومة الجزائرية في تلك الفترة، بالإضافة إلى نفقات تزايد نفقات التسيير بسبب زيادة عدد الموظفين ورفع الأجور، وهذا واضح جليا من خلال فتح اعتمادات مالية خاصة في برامجها التنموية التي اتخذتها الحكومة آنذاك.

أما فيما يخص الدراسة الوصفية لمتغير الانفاق الحكومي فهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل(3-4): الإحصاء الوصفي لمتغير الانفاق الحكومي

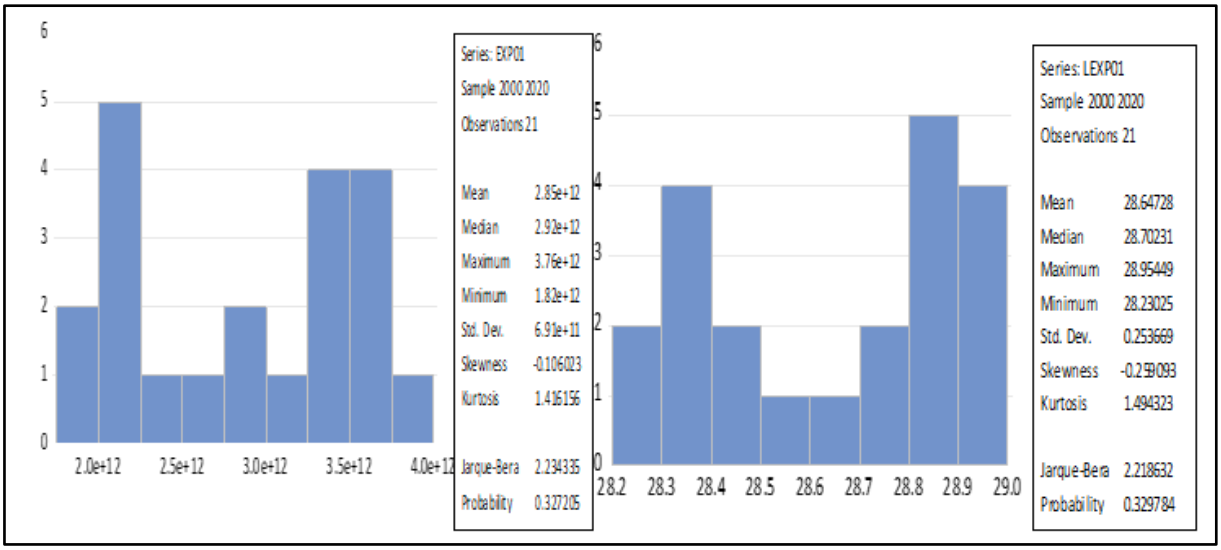

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، وبالاعتماد على مخرجات Eviews12

يمثل الشكل(3-4) إحصاء وصفي لمتغير الانفاق الحكومي، حيث نلاحظ على يمين الشكل تسجيل أعلى قيمة للنفقات الحكومية خلال فترة الدراسة حيث بلغت 3,76 مليار دينار جزائري وكانت سنة 2019 وفي المقابل سُجت أدنى قيمة في سنة 2000 والمقدرة بـــ 1,82 مليار دينار، بينما كان متوسط مجموع النفقات خلال هذه الفترة هو 2,82 مليار دينار.

أما فيما يخص تتبع التوزيع الطبيعي فإن اختبار(Jarque-Bera) أكد على أنها تتبع التوزيع الطبيعي من خلال الاحتمالية الاحصائية الظاهرة في الشكل أعلاه أنها أكبر من 5%.

وعند ادخال اللوغاريتم الطبيعي على السلسلة كما هو مبين على يسار الشكل(3-4) انخفضت قيمة الانحراف المعياري لمشاهدات العينة من 6.91 إلى 0.25 وبالتالي يمكن اعتبار أن هذه السلسلة متجانسة.

ثانيا: اجمالي الناتج الداخلي المحلي(GDP)

هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافا إليها ضرائب على المنتجات ناقص إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهتلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب انخفاض وتدهور قيمة الموارد الطبيعية، والبيانات بالسعر الثابت للعملة المحلية تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي.

الشكل التالي يوضح تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

الشكل(3-5): التمثيل البياني لتطور الناتج المحلي الإجمالي

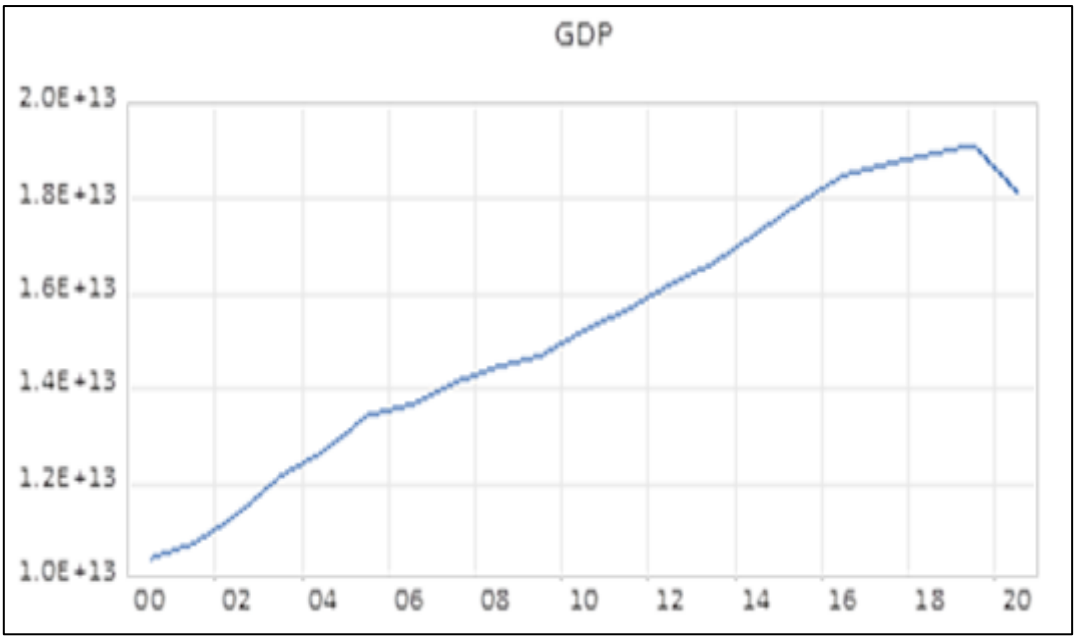

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، وبالاعتماد على مخرجات Eviews12

من خلال الشكل(3-5) نلاحظ أنه هناك تطور ملحوظ في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية بالتوسع في النشاطات الاقتصادية في مختلف المجالات، لاسيما في مجال الفلاحة والصناعة والتي خصصت لهما مبالغ ضخمة من خلال تنفيذ برامج تنموية طموحة كان هدفها الأول النهوض بالتنمية الاقتصادية، ولكن نلاحظ بعض الانخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي نهاية سنة 2019 وبداية سنة 2020، يمكن تفسير هذا الانخفاض بسبب وباء كورونا (COVID-19) التي أثرت على اقتصاديات دول العالم بشكل عام وعلى الاقتصاد الوطني بشكل خاص.

وبالتالي سنقوم بدراسة وصفية لتطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة حيث كانت النتائج كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل(3-6): الإحصاء الوصفي للناتج المحلي الإجمالي

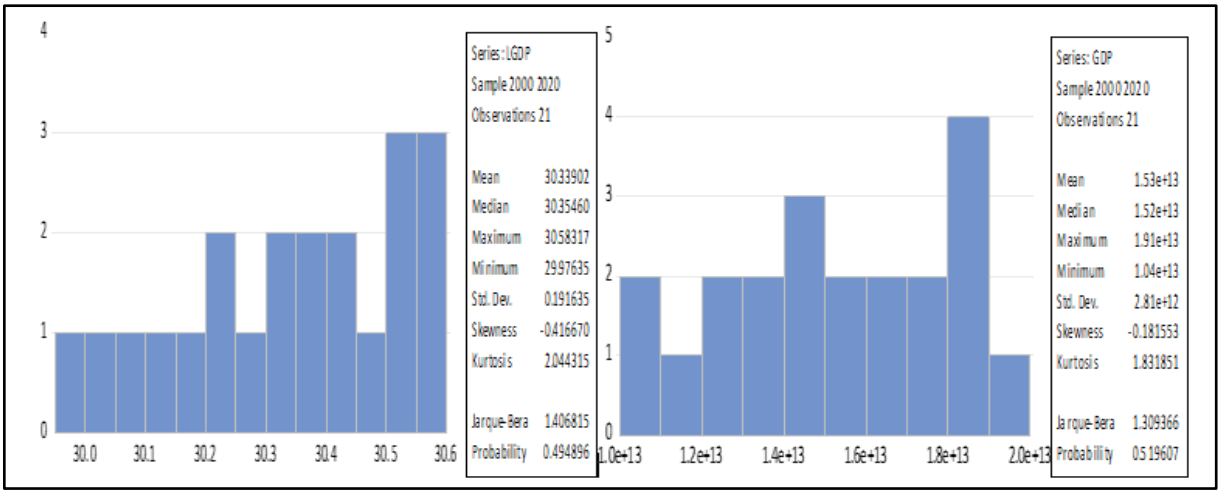

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، وبالاعتماد على مخرجات Eviews12

يمثل الشكل(3-6) إحصاء وصفي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد ادخال اللوغاريتم على سلسلة المشاهدات، حيث تم تسجيل أعلى قيمة في الناتج المحلي سنة 2019 والتي فاقت 19 مليار دينار، بينما تم تسجيل أدنى قيمة سنة 2000 حيت كانت قيمتها حوالي 10 مليار دينار، أي بمتوسط أكثر من 15 مليار دينار، كما نلاحظ أيضا أن هذه القيم تتوزع توزيع طبيعي وبانحراف معياري منخفض 0.19 وذلك بعد ادخال اللوغاريتم الطبيعي، ومنه أصبحت القيم متجانسة يمكن الاعتماد عليها في التحليل القياسي.

ثالثا: التضخم (INF)

هو مؤشر يقيس التغير في الأسعار التي يدفعها المستهلكين، والتغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة المتوسطة على المستهلك للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة ككل سنة مثلاً، وبالتالي تم الحصول على هذا المعدل من قاعدة بيانات البنك الدولي.

الشكل التالي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2020

الشكل(3-7): التمثيل البياني لتطور معدلات التضخم

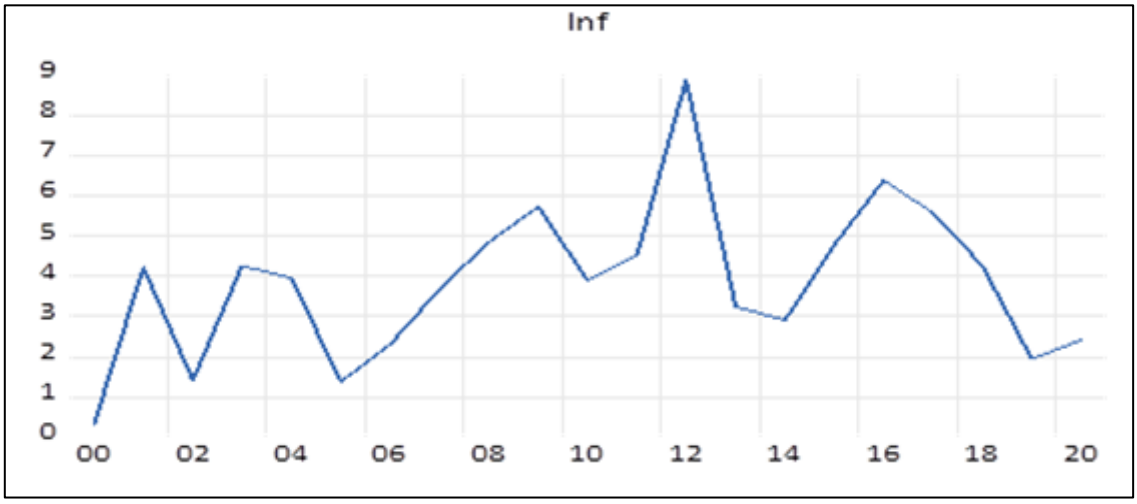

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، وبالاعتماد على مخرجات Eviews12

من خلال الشكل(3-7) يتضح أن معدلات التضخم في الجزائر في تذبذب مستمر وأنه هناك عدة تقلبات تارة موجبة وتارة سالبة وبشكل متزايد، وهذا بسبب عدم استقرار النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى زيادة طبع النقود في تلك الفترة، وبالتالي تم ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وبالرغم من قيام الحكومة آنذاك بإجراءات وقائية لمكافحة التضخم وذلك عن طريق سياسة دعم السلع الاستهلاكية ذات الاستعمال الواسع إلا أنه مازالت معدلاته مرتفعة هذا من جهة ومن جهة أخرى انخفاض قيمة الدينار الجزائري نتيجة زيادة الكتلة النقدية في تلك الفترة.

وبالتالي سنقوم بدراسة وصفية لتطور معدلات التضخم خلال فترة الدراسة حيث كانت النتائج كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل(3-8): الإحصاء الوصفي لمعدلات التضخم

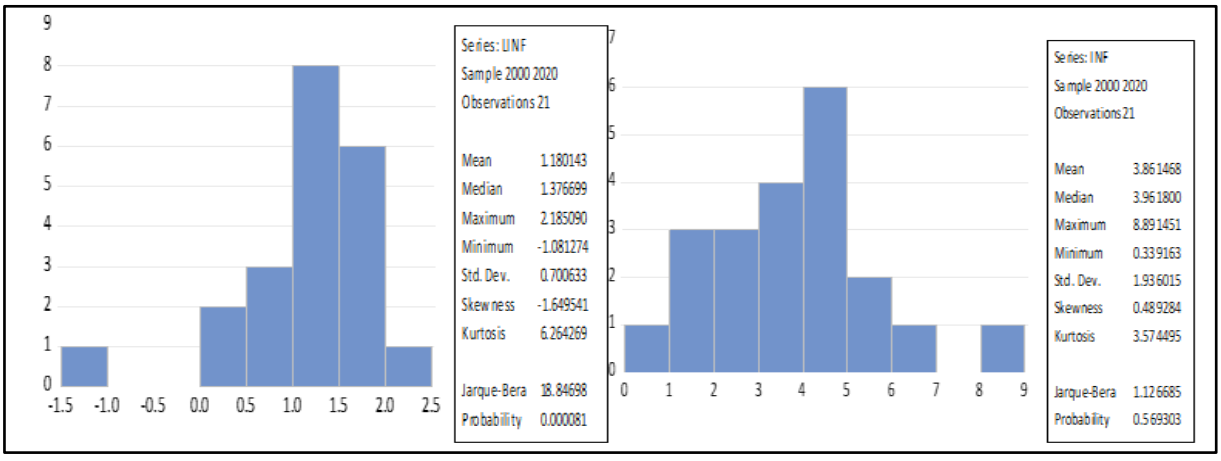

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، وبالاعتماد على مخرجات Eviews12

يمثل الشكل(3-8) إحصاء وصفي لمعدلات التضخم، حيث نلاحظ على يمين الشكل قبل ادخال اللوغاريتم الطبيعي أن أعلى قيمة لهذا المعدل قد بلغت 8,89 حيث كانت سنة 2012 وفي الجهة المقابلة سجلنا أدني قيمة كانت سنة 2000، حيث بلغ معدل الضخم في تلك السنة حوالي 0,33% وهي نسبة ضعيفة جدا، بينما كان متوسط معدل التضخم خلال فترة الدراسة قد قدر بـ 3,86%.

كما نلاحظ أيضا أن توزيع هذه المشاهدات تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك من خلال اجراء اختبار(Jarque-Bera) والتي أكدت على أنها تتبع التوزيع الطبيعي لأن الاحتمالية أكبر من 5%.

وعند ادخال اللوغاريتم الطبيعي على معدلات التضخم كانت النتائج كما هي موضحة على يسار الشكل(3-8)، حيث أصبحت أن هذه المعدلات لا تتبع التوزيع الطبيعي لأن في الأصل كانت قيم المشاهدة أو معدلات التضخم متقاربة، وكما نعلم أن اللوغاريتم الطبيعي يقرب القيم عندما تكون متباعدة من أجل تخفيض الانحراف المعياري للمشاهدات.

رابعا: اجمالي تراكم رأس المال الثابت

وهو مصطلح محاسبي ويقصد به الزيادة في الاصول الثابتة الممتلكة أو المستعملة في الانتاج خلال الفترة المحاسبية كالأراضي والآلات والمعدات، أما في الجانب الاقتصادي فهي عبارة استثمارات في هذه الاصول والتي من خلالها يتم تقديم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وبناءا على النظرية الاقتصادية فانه عند زيادة الاستثمار سيؤثر على معدلات البطالة بالانخفاض.

الشكل(3-9): التمثيل البياني لتطور تراكم الراس المال الثابت

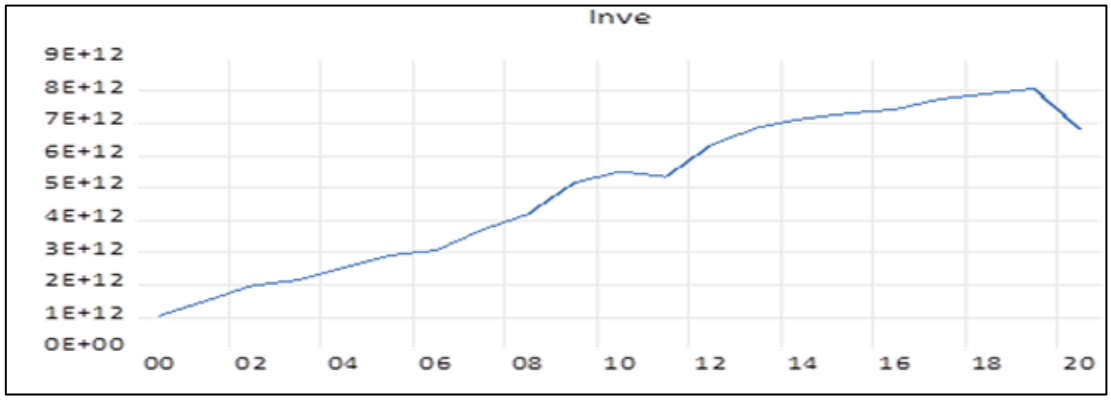

المصدر: قاعدة بينات البنك الدولي، وبالاعتماد على مخرجات Eviews12

يمثل الشكل اعلاه التمثيل البياني لمنحنى تطور تراكم الراس المال الثابت، حيث نلاحظ أن تراكم راس المال الثابت في تطور مستمر ولكن هناك ثبات نوعا ما خلال سنتي 2010 و2011، وذلك بسبب

الأزمة المالية التي حدثت خلال 2008، كما تعرف بأزمة الرهن العقاري، التي تسببت في افلاس العديد من البنوك العالمية، بالإضافة إلى الآثار السلبية التي سُجلت على معدلات الفائدة، وبالتالي انتقل هذا الأثر على حجم الاستثمار.

وفيما يلي نستعرض الدراسة الوصفية لتراكم راس المال الثابت.

الشكل(3-10): الإحصاء الوصفي لتراكم الراس المال الثابت

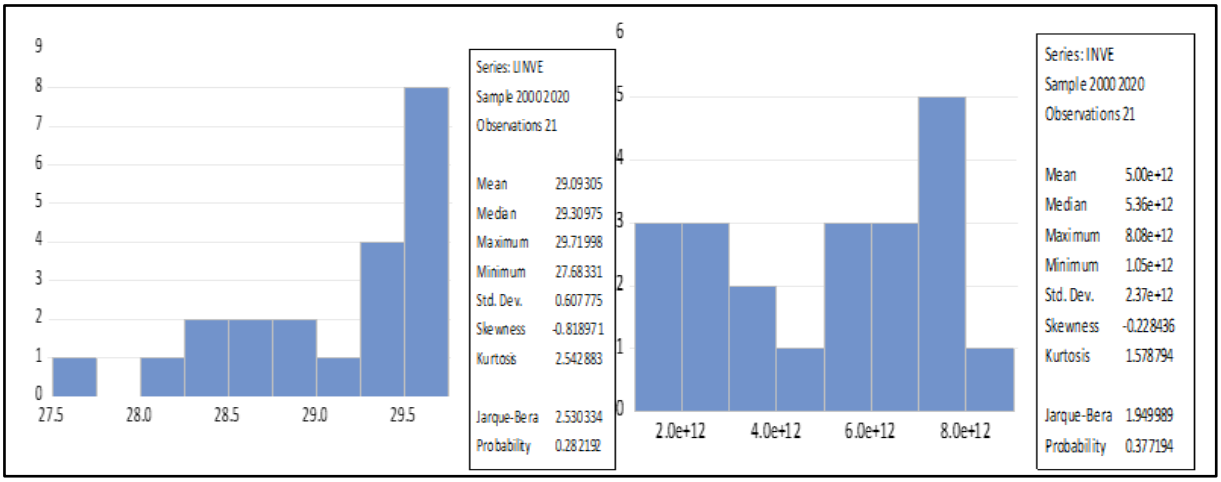

المصدر: قاعدة بينات البنك الدولي، وبالاعتماد على مخرجات Eviews12

يمثل الشكل(3-10) إحصاء وصفي لتراكم راس المال الثابت، حيث تم تسجيل أعلى قيمة لهذا المتغير والتي فاقت 8 مليار دينار كانت سنة 2019، وفي المقابل تم تسجل أدني كانت سنة 2000 حيث بلغت قيمتها 1 مليار دينار، بينما كان متوسط مجموع هذه القيم خلال فترة الدراسة يفوق 5 مليار دينار.

كما نلاحظ أيضا أن توزيع هذه السلسلة من المشاهدات تتبع التوزيع الطبيعي، من خلال اجراء اختبار (Jarque-Bera) والتي أكدت على أنها تتبع التوزيع الطبيعي لأن الاحتمالية أكبر من 5%.

وعند ادخال اللوغاريتم الطبيعي على هذا المتغير نلاحظ أن هذه المشاهدات مازالت تتبع التوزيع الطبيعي كما هو مبين على يمين الشكل(3-10).

خامسا: الجباية البترولية

تعتبر الجباية البترولية من أهم الموارد الاقتصـــادية التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية كمداخيل مالية لميزانية الدولة، والتي من خلالها يمكن زيادة الانفاق العام لاســـيما زيادة نفقات التســـيير لتغطية

الاعتمادات المالية لفتح مناصـــب شـــغل جديدة، ولهذا تم اختيار هذا المتغير كمحدد لمعدلات البطالة في الجزائر، حيث تم الحصول على هذه البيانات من الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل(3-11): التمثيل البياني لتطور الجباية البترولية

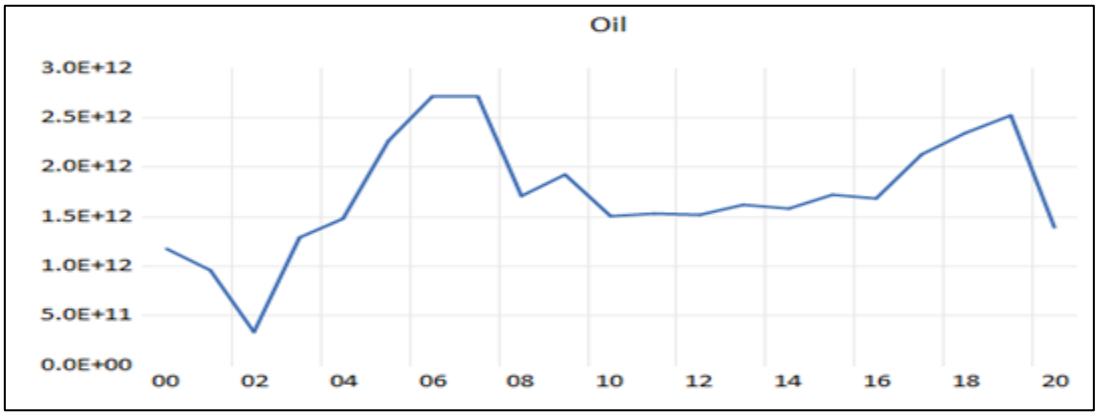

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، وبالاعتماد على مخرجات Eviews12

يمثل الشـــكل(3-11) التمثيل البياني لتطور الجباية البترولية للفترة من 2000 إلى 2020، حيث نلاحظ أن المنحنى البياني يعاني من عدة انكسارات، حيث تم تسجيل انكسار هيكلي نحو الانخفاض كان سنة 2000، ثم بعد ذلك بدأت نحو الارتفاع بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، إلى غاية سنة 2008 حيث عاودت الانخفاض ولكن بكمية قليلة وذلك بسـبب الأزمة المالية التي شـهدها العالم آنذاك، والتي أثرت بدورها على أسعار النفط، ضف إلى ذلك إصرار بعض الدول المنتجة للبترول المحافظة على كمية الانتاج.

الشكل(3-12): الإحصاء الوصفي للجباية البترولية

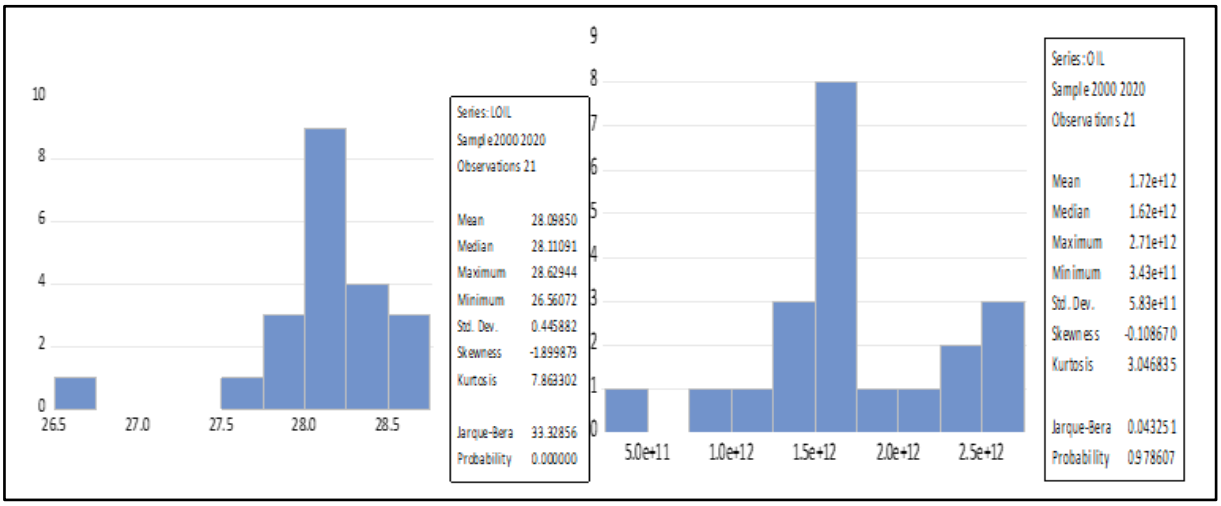

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، وبالاعتماد على مخرجات Eviews12

يمثل الشكل(3-12) إحصاء وصفي للجباية البترولية، حيث نلاحظ على يمين الشكل أن أعلى قيمة لها قد بلغت 2,71 مليار دينار كانت سنة 2007 في حين كانت أدنى قيمة سنة 2000 حيث قدرت حوالي 0,34 مليار دينار، بينما كان متوسط هذه الجباية خلال فترة الدراسة هو1,72 مليار دينار.

كما نلاحظ أيضا أن توزيع هذه المشاهدات تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك من خلال إجراء اختبار(Jarque-Bera) حيث كانت مستوى المعنوية أكبر من 5%.

وعند ادخال اللوغاريتم الطبيعي على الجباية البترولية كانت النتائج كما هي موضحة على يسار الشكل(3-12)، حيث أصبحت أن هذه المعدلات لا تتبع التوزيع الطبيعي لأنه كانت قيم المشاهدة ليس لها اتجاه عبر الزمن وأن نسبة تباعدها حول المتوسط منخفضة، وكما نعلم أن اللوغاريتم الطبيعي يقرب القيم عندما تكون متباعدة من أجل تخفيض الانحراف المعياري للمشاهدات.

سادسا: الفئة النشطة

تمثل عدد السكان الاجمالي للفئة العمرية والتي تتراوح أعمارهم ما بين 15 و65 سنة، وبالتالي تم اختيار هذا المتغير لما له علاقة مباشرة مع معدلات البطالة، وذلك وفق المنطق والنظرية الاقتصادية القائلة: كلما ارتفعت حجم هذه الفئة ستؤثر على معدلات البطالة بالارتفاع.

الشكل(3-13): التمثيل البياني لتطور الفئة النشطة

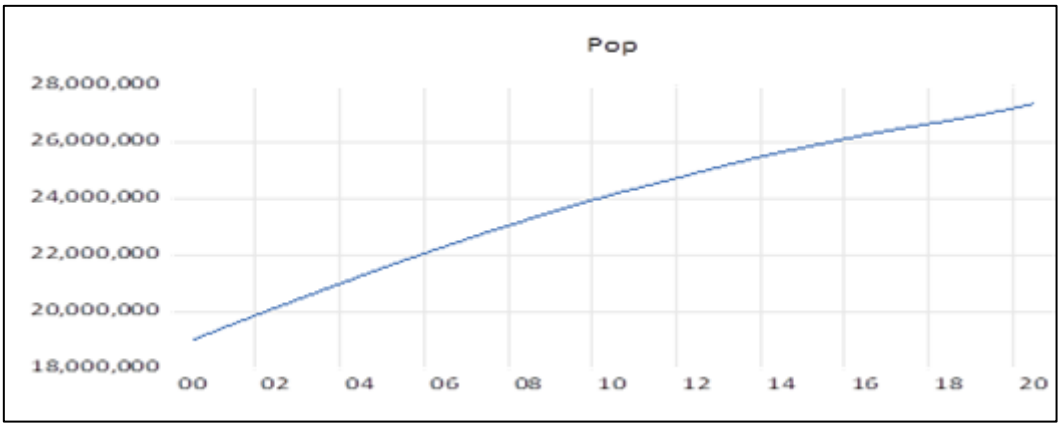

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، وبالاعتماد على مخرجات Eviews12

الشكل (3-13) حيث يمثل التمثيل البياني لتطور حجم الفئة النشطة خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ أنه هناك تطور مستمر ومتزايد في عدد السكان التي تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 65 سنة وهذا راجع لعدة اعتبارات، ولتفسير هذا التطور يجب الرجوع إلى الخلف اي قبل 15 سنة وأكثر، بمعنى آخر أن

هذا التطور الحاصل في زيادة حجم السكان يعود أثره إلى العوامل الديموغرافية والاقتصادية في السنوات الماضية، حيث شهدت الجزائر في تلك السنوات ارتفاع شديد في معدلات الولادة وانخفاض في نسبة الوفيات بسبب تحسن الظروف المعيشية والصحية، وكذا انتشار المراكز الصحية وتقديم الرعاية الطبية.

الشكل(3-14): الإحصاء الوصفي لتطور الفئة النشطة

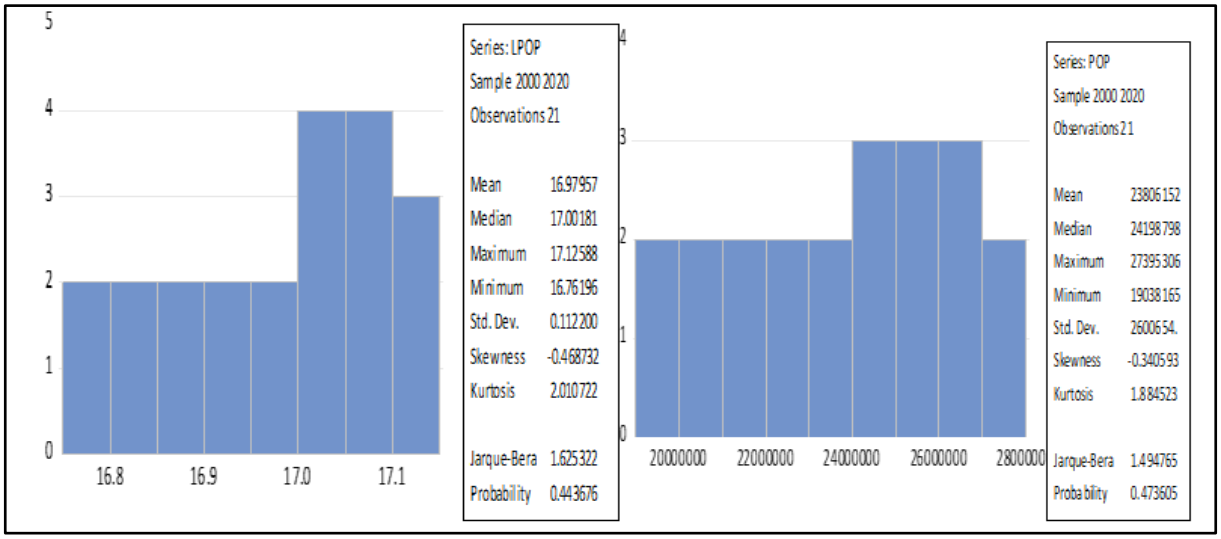

المصدر: قاعدة بينات البنك الدولي، وبالاعتماد على مخرجات Eviews12

يمثل الشكل(3-14) إحصاء وصفي للفئة النشطة، حيث تم تسجيل أعلى قيمة لهذا المتغير حيث فاقت 27 مليون نسمة كانت سنة 2020، بينما تم تسجيل أقل نسبة لهذه الفئة حيث قدرت بـــ 19 مليون نسمة كانت سنة 2000، بينما كان متوسط مجموع هذه القيم خلال فترة الدراسة حوالي 23 مليون نسمة.

كما نلاحظ أن توزيع هذه الســـلســـلة من المشـــاهدات تتبع التوزيع الطبيعي، من خلال اجراء اختبار(Jarque-Bera) والتي أكدت على أنها تتبع التوزيع الطبيعي لأن الاحتمالية أكبر من 5%.

وعند ادخال اللوغاريتم الطبيعي على هذا المتغير نلاحظ أيضـــا أن هذه المشـــاهدات مازالت تتبع التوزيع الطبيعي كما هو مبين على يمين الشـــكل(3-14)، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في التحليل القياسي.

وبالتالي نتائج الدراسة الوصفية لجميع المتغيرات المستقلة نستخلصها في الجدول التالي:

الجدول(3-1): نتائج الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

	UNEM	EXP01	GDP	INF	INVE	OIL	POP
Mean	14.66762	2.85E+12	1.53E+13	3.861468	5.00E+12	1719925.	23806152
Median	11.89000	2.92E+12	1.52E+13	3.961800	5.36E+12	1615900.	24198798
Maximum	29.77000	3.76E+12	1.91E+13	8.891451	8.08E+12	2714000.	27395306
Minimum	9.820000	1.82E+12	1.04E+13	0.339163	1.05E+12	342904.0	19038165
Std. Dev.	6.335061	6.91E+11	2.81E+12	1.936015	2.37E+12	583086.3	2600654.
Skewness	1.378524	-0.106023	-0.181553	0.489284	-0.228436	-0.108670	-0.340593
Kurtosis	3.377367	1.416156	1.831851	3.574495	1.578794	3.046835	1.884523
Jarque-Bera	6.775750	2.234335	1.309366	1.126685	1.949989	0.043251	1.494765
Probability	0.033780	0.327205	0.519607	0.569303	0.377194	0.978607	0.473605
Sum	308.0200	5.98E+13	3.20E+14	81.09084	1.05E+14	36118429	5.00E+08
Sum Sq. Dev.	802.6600	9.55E+24	1.57E+26	74.96308	1.12E+26	6.80E+12	1.35E+14
Observations	21	21	21	21	21	21	21

المصدر: قاعدة بينات البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات، وبالاعتماد على مخرجات Eviews12

الفرع الثالث: المتغيرات المستقلة الوهمية

من خلال موضوع دراستنا والتي تهتم بدور البرامج التنمية في مكافحة ظاهرة البطالة وكما نعلم أنه هناك أربعة برامج تنموية تم تنفيذها خلال فترة الدراسة (2000-2020) ارتأينا أن ندرج هذه البرامج في النموذج القياسي كمتغيرات وهمية، وذلك لتحديد أي برنامج من هذه البرامج التي كان لها دور في معالجة البطالة.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه البرامج تأخذ رقم واحد(1) خلال فترة تنفيذ البرنامج، وتأخذ رقم صفر(0) خارج تلك الفترة كما هو موضح في الملحق(14).

وبالتالي هناك أربعة متغيرات وهمية نذكرها كما يلي:

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): ونرمز له بالرمز D1؛

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009): ونرمز له بالرمز D2؛

3- البرنامج الخماسي للتنمية (2010- 2014): ونرمز له بالرمز D3؛

4-برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019): ونرمز له بالرمز D4.

حيث الشكل التالي يمثل التمثيل البياني لهذه المتغيرات.

الشكل(3-15): التمثيل البياني للمتغيرات الوهمية

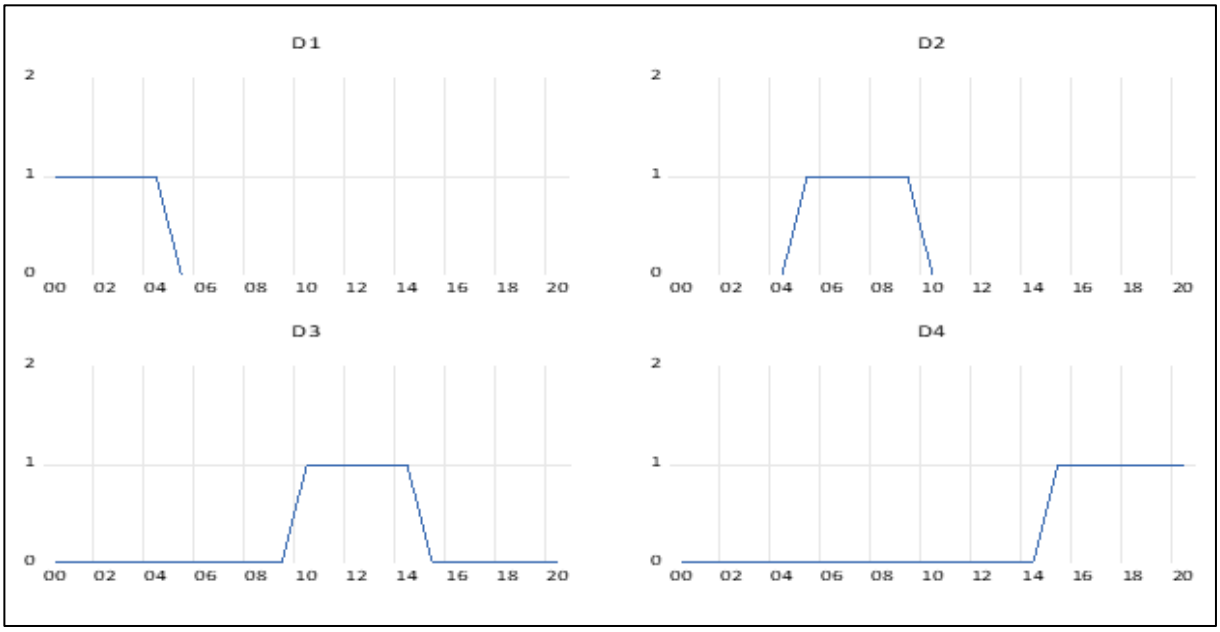

المصدر: مخرجات Eviews12، بالاعتماد على الملحق(14)

المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي الأول

قبل تقدير أي نموذج قياسي يجب أولا المرور على عدة مراحل بداية من اختيار الصيغة الرياضية المناسبة له بالإضافة إلى خلو هذا النموذج من المشاكل القياسية وذلك من خلال اجتيازه للعديد من الاختبارات الإحصائية المناسبة له.

الفرع الأول: صياغة النموذج

صياغة النموذج القياسي هي مرحلة مهمة من مراحل بناء أي نموذج ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التقدير، بحيث يتم فيها تحديد المتغيرات المفسرة للظاهرة المدروسة، وبعد التعرف على هذه المتغيرات المفسرة من خلال دراسة الأدبيات السابقة والنظريات الاقتصادية، بالإضافة إلى ما تقتضيه دراستنا تم صياغة هذا النموذج كالتالي:

أولا: الصيغة الرياضية

$$LUNEM = f(LEXP, LGDP, LINF, LINVE, LOIL, LPOP)$$

حيث يمكن التعبير عن هذه الصيغة بأن لوغاريتم البطالة $(LUNEM)$ هو دالة خطية لكل من لوغاريتم الانفاق الحكومي $(LEXP)$، لوغاريتم الناتج الداخلي المحلي $(LGDP)$،

لوغاريتم التضخم $(LINF)$، لوغاريتم تراكم رأس المال الثابت $(LINVE)$، لوغاريتم الجباية البترولية $(LOIL)$، لوغاريتم الفئة النشطة $(LPOP)$.

ثانيا: الصيغة القياسية

$$LUNEM = \beta_0 + \beta_1 LEXP + \beta_2 LGDP + \beta_3 LINF + \beta_4 LINVE + \beta_5 LOIL + \beta_6 LPOP + \mu$$

حيث أن:

β_0: القاطع أو الحد الثابت

$\beta_6, \beta_5, \beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1$: معلمات المتغيرات

μ : حد الخطأ أو الخطأ العشوائي

ثالثا: الصيغة بعد عملية التقدير

$$\widehat{\text{LUNEM}} = \widehat{\beta_0} + \widehat{\beta_1}\text{LEXP} + \widehat{\beta_2} LGDP + \widehat{\beta_3}\ LINF + \widehat{\beta_4}\ LINVE + \widehat{\beta_5}\ LOIL + \widehat{\beta_6}\ LPOP$$

حيث تمثل: $\widehat{\beta_6}, \widehat{\beta_5}, \widehat{\beta_4}, \widehat{\beta_3}, \widehat{\beta_2}, \widehat{\beta_1}, \widehat{\beta_0}$ المعالم المقدرة للمتغيرات المفسرة

$\widehat{\text{LUNEM}}$: القيمة المقدرة للمتغير التابع(معدلات البطالة)

الفرع الثاني: تقدير النموذج الأول

بعد عملية توصيف النموذج واختيار المتغيرات المحددة لظاهرة البطالة سوف نقوم بعملية التقدير، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، والتي أثبتت فعاليتها في مثل هذه النماذج، وبالتالي قمنا بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي(Eviews)، وكانت النتائج كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل(3-16): النتائج الأولية التقديرية للنموذج الاول

Dependent Variable: LUNEM
Method: Least Squares
Date: 08/13/23 Time: 03:32
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPOP	-1.153748	2.718374	-0.424426	0.6777
LOIL	-0.265017	0.094391	-2.807658	0.0140
LINVE	-1.403949	0.281910	-4.980139	0.0002
LINF	0.059729	0.051989	1.148881	0.2699
LGDP	3.674575	1.281417	2.867587	0.0124
LEXP01	-0.003085	0.669971	-0.004604	0.9964
C	-40.96824	18.62168	-2.200029	0.0451

R-squared	0.931936	Mean dependent var	2.615011
Adjusted R-squared	0.902766	S.D. dependent var	0.363273
S.E. of regression	0.113277	Akaike info criterion	-1.256763
Sum squared resid	0.179643	Schwarz criterion	-0.908588
Log likelihood	20.19601	Hannan-Quinn criter.	-1.181200
F-statistic	31.94832	Durbin-Watson stat	2.304553
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات Eviews12، بالاعتماد على الملحق(13)

يمثل الشكل(3−16) نتائج تقدير الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية للمتغير التابع البطالة $(LUNEM)$، والمتغيرات المستقلة أو المتغيرات المفسرة للنموذج والمتضمن كلا من الفئة النشطة $(LPOP)$، الجباية البترولية $(LOIL)$، تراكم رأس المال الثابت $(LINVE)$، التضخم $(LINF)$، الناتج المحلي الإجمالي $(LGDP)$ والإنفاق الحكومي $(LEXP)$، بالإضافة إلى القاطع أو الحد الثابت(C).

حيث نلاحظ أن بعض المعلمات المقدرة غير معنوية عند مستوى 5% بالإضافة إلى اشارة بعض هذه المعلمات لا تتوافق مع النظرية ولا المنطق الاقتصادي، فمثلا عند زيادة عدد السكان أو بالأحرى زيادة حجم الفئة النشطة هذا يؤدي إلى زيادة معدل البطالة، أي أنه هناك علاقة طردية بينهما، بينما نلاحظ أن النتائج المقدرة عكس ذلك، هذا ما يدفعنا إلى الشك في جود مشكلة ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة، وبالتالي النتائج الاحصائية المتحصل عليها يمكن أن تكون غير صحيحة.

أولا: الكشف عن مشكلة التعداد الخطي

هناك العديد من الاختبارات الشائعة التي يستخدمها الباحثين لوجود مشكلة التعداد الخطي بين المتغيرات المستقلة، وفي دراستنا هذه سنكتفي بثلاثة اختبارات للكشف عن هذه المشكلة كما يلي:

1- مصفوفة الارتباط الجزئية:

الجدول(3-2): مصفوفة الارتباط الجزئية بين المتغيرات المستقلة

	LPOP	LOIL	LINVE	LINF	LGDP	LEXP
LPOP	1.000000	0.495465	0.982174	0.477727	0.993529	0.979266
LOIL	0.495465	1.000000	0.487188	0.247081	0.526858	0.368753
LINVE	0.982174	0.487188	1.000000	0.567930	0.977730	0.959715
LINF	0.477727	0.247081	0.567930	1.000000	0.469610	0.464608
LGDP	0.993529	0.526858	0.977730	0.469610	1.000000	0.970187
LEXP01	0.979266	0.368753	0.959715	0.464608	0.970187	1.000000

المصدر: مخرجات Eviews12، بالاعتماد على الملحق(13)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه هناك علاقة أو ارتباط قوي على معظم المتغيرات المستقلة، والتي من أبرزها العلاقة القوية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي حيث فاقت هذه العلاقة نسبة 97%، كما نلاحظ أيضا نفس النسبة بين الانفاق الحكومي وتراكم راس المال الثابت، بينما هناك علاقة ضعيفة بين الجباية البترولية وبقية المتغيرات المستقلة الأخرى، حيث لم تتجاوز هذه العلاقة نسبة 50%، نفس الأمر بالنسبة للعلاقة بين التضخم والمتغيرات المستقلة الأخرى.

وبالتالي نستنتج أنه كلا من الجباية البترولية والتضخم لا يسببان في مشكلة الارتباط الخطي.

1- اختبار F: كما رأينا سابقا يمكن الاعتماد على هذا الاختبار في تحديد أي من المتغيرات المستقلة المسببة في مشكلة الارتباط الخطي، وذلك باختيار متغير مستقل في كل مرة ونضع له انحدار على بقية المتغيرات المستقلة الأخرى، ثم نقارن قيمة F المحسوبة مع قيمة F الجدولية بدرجات حرية (n-k=16) في السطر، و(k-1=4) في العمود، والتي تساوي 4.77 بدرجة ثقة 90%، ومنه نتخذ القرار إن كان هذا المتغير المستقل هو المسبب للمشكلة أم لا، وفق الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: R^2_{LGDP,LINF,LINVE,LOIL,LPOP} = 0: & \text{لا يوجد ارتباط خطي} \\ H_1: R^2_{LGDP,LINF,LINVE,LOIL,LPOP} \neq 0: & \text{يوجد ارتباط خطي} \end{cases}$$

وبالتالي قمنا بإجراء هذا الاختبار وكانت النتائج كما هي مستخلصة في الجدول التالي:

الجدول(3-3): نتائج اختبار F للكشف عن الارتباط الخطي

	F_C	F_T	القرار
$LEXP = f(LGDP, LINF, LINVE, LOIL, LPOP)$	132.05	4.77	يوجد ارتباط خطي
$LGDP = f(LEXP, LINF, LINVE, LOIL, LPOP)$	278.96		يوجد ارتباط خطي
$LINF = f(LEXP, LGDP, LINVE, LOIL, LPOP)$	3.20		لا يوجد ارتباط خطي
$LINVE = f(LEXP, LGDP, LINF, LOIL, LPOP)$	134.26		يوجد ارتباط خطي
$LOIL = f(LEXP, LGDP, LINF, LINVE, LPOP)$	5.28		لا يوجد ارتباط خطي
$LPOP = f(LEXP, LGDP, LINF, LINVE, LOIL)$	431.98		يوجد ارتباط خطي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملاحق: (7)، (8)، (9)، (10)، (11)، (12)

من خلال النتائج المبينة في الجدول(3-3)، نلاحظ أن قيمة F_C عالية جدا لكل من الفئة النشـــطة والناتج المحلي الإجمالي وبدرجة أقل بالنسبة لتراكم رأس المال الثابت والانفاق الحكومي(عند وضع هذه المتغيرات كمتغير تابع)، وبمقارنتها مع قيمة F_T تم رفض الفرضـــية العدمية بعدم وجود ارتباط وتم قبول البديل بأنه يوجد ارتباط بين هذه المتغيرات، بينما نجد قيمة F_C منخفضة عند وضع التضخم كمتغير تابع حيث قدرت بـــ 3.20 وهي أقل من القيمة الجدولية التي تساوي 4.77 كما أن قيمة F_C بالنسبة لمتغير الجباية البترولية هي قريبة من القيمة الجدولية، وبالتالي يمكن قبول الفرضـــية البديلة القائلة بأنه لا يوجد ارتباط لهاذين المتغيرين عند مستوى معنوية 10%، أو بالأحرى أن هاذين المتغيرين لا يسببان في هذه المشكلة القياسية.

3- اختبار تباين معامل التضخم (VIF):

يعتمد هذا الاختبار على مدى قرب قيمة R^2 من الواحد أو الصفر لكل متغير مستقل، فكلما كانت هذه القيمة تقترب من الواحد فتكون قيمة (VIF) عالية وبالتالي نقول أنه هناك ارتباط بين المتغيرات والعكس صـــحيح، حيث حددت قيمة (VIF) يجب أن تكون هذه القيمة أقل من العدد 4 حتى نقول أنه لا يوجد ارتباط خطي، حيث يأخذ هذا الاختبار الصيغ التالية:

$$\text{VIF} = \frac{1}{(1-R^2)}$$

الشكل(3-17): نتائج اختبار تباين معامل التضخم

Variance Inflation Factors
Date: 08/16/23 Time: 13:38
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LPOP	7.389555	3486797.	144.9942
LOIL	0.008910	11515.06	2.760870
LINVE	0.079473	110132.5	45.75644
LINF	0.002703	8.228652	2.067994
LGDP	1.642029	2473646.	93.98897
LEXP01	0.448862	602904.9	45.01900
C	346.7670	567511.7	NA

المصدر: مخرجات Eviews12، بالاعتماد على الملحق(13)

من خلال الشكل(3-17) نلاحظ أن قيمة تباين معامل التضخم لكل من المتغيرين الجباية البترولية ومعدل البطالة أقل من العدد 4 وبالتالي هذان المتغيران لا يسببان الارتباط الخطي.

وبالتالي من خلال القيام بجميع الاختبارات المتعلقة بالكشـــف عن التعداد الخطي والتي أكدت جميعها بوجود هذه المشكلة القياسية، ولحل هذه المشكلة هناك عدة طرق منها زيادة عدد المشاهدات أو طريقة الحذف التدريجي أو بما تعرف الانحدار التدريجي، ونظرا لموضـــوع دراســـتنا والمقيد بفترة زمنية محددة فإن الطريقة الأولى مســـتبعدة، وبالتالي ســـوف نعتمد على الطريقة الثانية ألا وهي الانحدار التدريجي، كما تجدر الاشارة إلى أن هذه الطريقة أيضا لها أسلوبين في استخدامها، الأسلوب الأول يسمى بالانحدار التدريجي الأمامي، أما الأســـلوب الثاني فيســـمى بالانحدار التدريجي الخلفي، وبالتالي ســـوف نستخدم هذا الأسلوب الأخير حتى لا نقع في نفس المشكلة (مشكلة الارتباط المتعدد).

وبعد القيام بالحذف والتقدير في كل مرة بناءا على قيمة المعلمة المقدرة والتي تقترب من الصـــفر، بالإضـافة إلى الاحتمالية والتي تكون غير معنوية (أسـلوب الانحدار التدريجي الخلفي)، تم التوصـل إلى النتائج نستخلصها في الجدول التالي:

الجدول(3-4): نتائج تقدير الانحدار التدريجي الخلفي

النموذج	$\widehat{\beta_0}$	$\widehat{\beta_1}$	$\widehat{\beta_2}$	$\widehat{\beta_3}$	$\widehat{\beta_4}$	$\widehat{\beta_5}$	$\widehat{\beta_6}$	DW	R^2	F
$LUNEM = f(LEXP, LGDP, LINF, LINVE, LOIL, LPOP)$	−40.96 (0.04)	−0.003 (0.99)	3.67 (0.01)	0.05 (0.26)	3.67 (0.01)	−0.26 (0.01)	−1.15 (0.67)	2.30	0.93	31 (0.00)
$LUNEM = f(LGDP, LINF, LINVE, LOIL, LPOP)$	−40.92 (0.02)	–	3.67 (0.00)	0.05 (0.25)	−1.40 (0.00)	−0.26 (0.00)	−0.16 (0.61)	2.30	0.93	41 (0.00)
$LUNEM = f(LGDP, LINF, LINVE, LOIL)$	−43.90 (0.00)	–	3.17 (0.00)	0.06 (0.19)	−1.46 (0.00)	−0.25 (0.00)	–	2.34	0.93	53 (0.00)
$LUNEM = f(LGDP, LINF, LOIL)$	43.06 (0.00)	–	−1.16 (0.00)	−0.11 (0.12)	–	−0.17 (0.13)	–	0.97	0.76	18 (0.00)
$LUNEM = f(LINF, LOIL)$	14.07 (0.00)	–	–	−0.22 (0.01)	–	−0.39 (0.00)	–	1.44	0.53	10.47 (0.00)

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على الشكلين: (3−16)، (3−18) والملاحق:(2)،(3)، (4)

من خلال النتائج الموضـــحة في الجدول اعلاه يمكن اعتبار النموذج المناســـب هو النموذج الذي يحتوى على المتغيرات المســـتقلة التالية: التضـــخم $(LGDP)$ والجباية البترولية$(LOIL)$، أي النموذج الملائم للتعبير عن البطالة يكون وفق الصيغة الرياضية التالية: $LUNEM = f(LINF, LOIL)$

الشكل(3−18): نتائج تقدير الانحدار للنموذج الاول

Dependent Variable: LUNEM
Method: Least Squares
Date: 08/13/23 Time: 08:23
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOIL	-0.398145	0.134709	-2.955582	0.0085
LINF	-0.227806	0.085729	-2.657290	0.0160
C	14.07112	3.761840	3.740489	0.0015

R-squared	0.537954	Mean dependent var	2.615011
Adjusted R-squared	0.486615	S.D. dependent var	0.363273
S.E. of regression	0.260288	Akaike info criterion	0.277507
Sum squared resid	1.219497	Schwarz criterion	0.426725
Log likelihood	0.086174	Hannan-Quinn criter.	0.309891
F-statistic	10.47857	Durbin-Watson stat	1.441538
Prob(F-statistic)	0.000960		

المصدر: مخرجات Eviews12، بالاعتماد على الملحق(13)

$$LUNEM = -0.39*LOIL - 0.22*LINF + 14.07$$

التفسير الاحصائي:

أسفرات نتائج الدراسة كما هي موضحة في الشكل(3-18)، وبناءا على قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود معنوية للمتغيرات المستقلة لمعدلات البطالة، أي أن هناك معنوية احصائية لكل من الجباية البترولية ومعدلات التضخم بما فيها القاطع أو الحد الثابت بدرجة ثقة 95%، وذلك من خلال القيمة الاحصائية المحسوبة التي هي أكبر من القيمة الجدولية لتوزيع ستيودنت، كما نلاحظ أيضا أن الخطأ المعياري لهذه المتغيرات منخفض جدا، أي لا توجد انحرافات كبيرة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة.

أما فيما يخص معنوية معالم النموذج ككل فكانت النتائج معنوية عند مستوى 5% وذلك من خلال إجراء اختبار فيشر(F) حيث كانت الاحصائية المحسوبة لهذا الاختبار أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة القائلة بأنه هناك معنوية للنموذج.

كما نلاحظ أيضا أن القوة التفسيرية للنموذج كانت متوسطة نوعا ما، وذلك من خلال قيمة معامل التحديد R^2 والتي تساوي 0.53، أي أن المتغيرات المفسرة المدرجة في هذا النموذج تفسر ما نسبته 53% في التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة، بينما تبقى النسبة الأخرى لعوامل خارجية لم تدرج في النموذج.

التفسير الاقتصادي:

يتضح من خلال النموذج المقدر أن الاشارة سالبة بين الجباية البترولية ومعدلات البطالة أي هناك علاقة عكسية بينهما، وهذا ما يتوافق مع المنطق وطبيعة الاقتصاد الوطني، الذي يعتمد على الجباية البترولية بشكل كلي كإرادات للخزينة العمومية، والتي من خلالها تتم الحكومة برسم وتسطير عدة برامج حكومية لاسيما تلك البرامج المتعلقة بالتنمية والتشغيل، والتي قد يكون لها أثر ايجابي في تخفيض معدلات البطالة.

حيث نلاحظ من خلال الشكل(3-18) أنه اذا ارتفعت نسبة الجباية البترولية بـــ 1% سيقابله انخفاض في معدل البطالة بنسبة 0.39%.

كما نلاحظ أيضا أنه هناك علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة، أي كلما ارتفع معدل التضخم يصاحبه انخفاض في معدل البطالة، وهذا ما يقودنا إلى الدراسة التي قام بها " وليام فليبس" على الاقتصاد الامريكي التي تطرقنا اليها في الفصل الأول، حيث توصلت نتائج دراسته إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة، حيث فسر تلك العلاقة بأنه في حالة زيادة النشاط الاقتصادي يجبر أصحاب العمل إلى زيادة الطلب على العمال، أي هناك عمالة اضافية (انخفاض البطالة)،

وبالتالي ترتفع تكاليف أسعار السلع والخدمات هذا من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع الطلب الكلي، ومنه يحدث ارتفاع في معدلات التضخم.

وهذا ما يتطابق مع طبيعة الاقتصاد الوطني حيث لاحظنا في تلك الفترة –فترة الدراسة– أنه هناك نشاط اقتصادي كبير لم تشهده الجزائر من قبل وذلك من خلال فتح الاستثمار على مصراعيه المحلي والأجنبي لاسيما في مجال الصناعة والفلاحة في ظل تطبيق البرامج التنموية التى اتخذتها الحكومة في تلك الفترة، حيث شاهدنا انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة، ولكن في الجهة المقابلة سجلنا ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات، أي ارتفاع معدلات التضخم.

حيث أن عند ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1% هذا يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.22%.

الفرع الثالث: اختبارات صلاحية النموذج

– اختبار تتبع البواقي التوزيع الطبيعي:

حيث يعتبر هذا الاختبار كخطوة أولى والتي يجب استخدامها في تحديد اذ ما كانت سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

الشكل(3–19): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

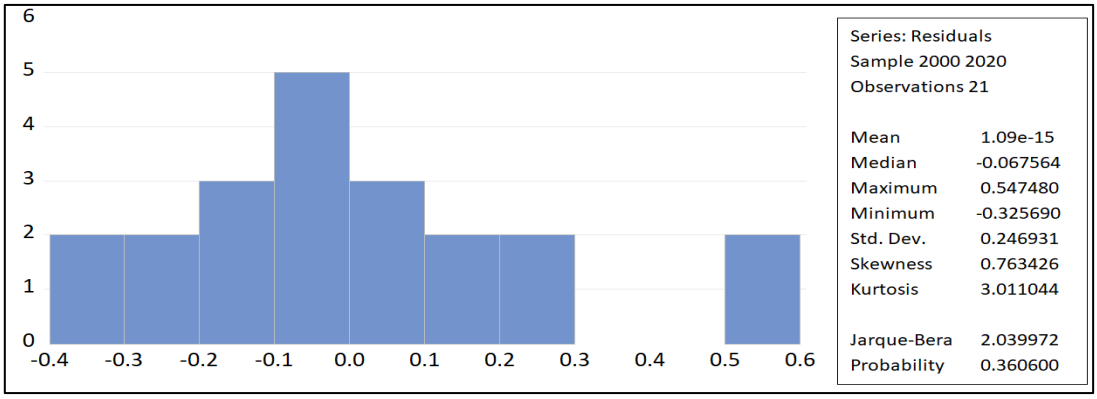

المصدر: مخرجات Eviews12، بالاعتماد على الملحق(13)

يتضح من خلال الشكل أن سلسلة البواقي تتوزع طبيعيا من خلال طبيعة الأعمدة البيانية الصعود ثم النزول، كما نلاحظ أيضا أن الاحتمالية لاختبار (Jarque–Bera) هي أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- اختبار استقرار البواقي:

الشكل(3-20): اختبار استقرار البواقي

Date: 08/13/23 Time: 08:38
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

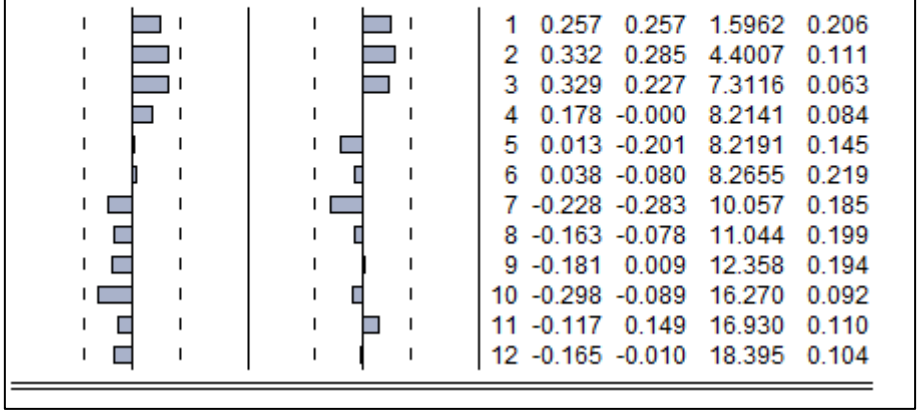

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.257	0.257	1.5962	0.206
		2	0.332	0.285	4.4007	0.111
		3	0.329	0.227	7.3116	0.063
		4	0.178	-0.000	8.2141	0.084
		5	0.013	-0.201	8.2191	0.145
		6	0.038	-0.080	8.2655	0.219
		7	-0.228	-0.283	10.057	0.185
		8	-0.163	-0.078	11.044	0.199
		9	-0.181	0.009	12.358	0.194
		10	-0.298	-0.089	16.270	0.092
		11	-0.117	0.149	16.930	0.110
		12	-0.165	-0.010	18.395	0.104

المصدر: مخرجات Eviews12، بالاعتماد على الملحق(13)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن سلسلة البواقي مستقرة، لأن كل معاملات البواقي داخل مجال الثقة بمستوى معنوية 5%، بالإضافة إلى أن معنوية هذه المعاملات كلها تختلف عن الصفر، وبالتالي تم قبول الفرض البديل القائل بأن سلسلة البواقي مستقرة.

- اختبار تجانس البواقي (Breusch-Pagan-Godfrey, ARCH):

يتيح لنا البرنامج الاحصائي Eviews12 العديد من الخيارات لإجراء هذا الاختبار، وبالتالي سنكتفي بهاذين الاختبارين فقط كما هما موضحان في الشكل التالي:

الشكل(3-21): اختبار تجانس البواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.440765	Prob. F(2,18)	0.2628
Obs*R-squared	2.897879	Prob. Chi-Square(2)	0.2348
Scaled explained SS	2.140810	Prob. Chi-Square(2)	0.3429

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.088929	Prob. F(1,18)	0.7690
Obs*R-squared	0.098324	Prob. Chi-Square(1)	0.7538

المصدر: مخرجات Eviews12، بالاعتماد على الملحق(13)

كما نلاحظ في الشكل أعلاه من خلال إجراء اختبار(Breusch-Pagan-Godfrey)، واختبار التباين الشرطي متجانس (ARCH). يتضح أن جميع الاحتمالات معنوية عند مستوى 5%، وبالتالي تم قبول الفرض البديل بأن هذه البواقي متجانسة.

- اختبار الارتباط بين البواقي LM:

الشكل(3-22): اختبار الارتباط بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.782726	Prob. F(2,16)	0.2000
Obs*R-squared	3.826873	Prob. Chi-Square(2)	0.1476

المصدر: مخرجات Eviews12، بالاعتماد على الملحق(13)

يمثل الشكل(3-22) اختبار LM إن كانت هذه البواقي مرتبطة فيما بينها أو مرتبطة مع أحد المتغيرات المستقلة، حيث أكدت نتائج هذا الاختبار على أنه لا يوجد ارتباط بين البواقي وذلك بمستوى معنوية 5%.

- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج (CUSUM-of squares, CUSUM):

يعد هذا الاختبار من أهم الاختبارات المستعملة في المجال القياسي، وذلك من أجل توضيح مدى وجود أي تغير هيكلي في المشاهدات، ووفقا لهذا الاختبار نختبر هل يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة للنموذج أم لا، فإذا وقع الخط البياني داخل الحدود الحرجة نقول عندئذ أنه هناك استقرار هيكلي وبمستوى معنوية 5%، وإن كان عكس ذلك لا يوجد استقرار هيكلي للمعلمات المقدرة.

الشكل(3-23): اختبار الاستقرار الهيكلي

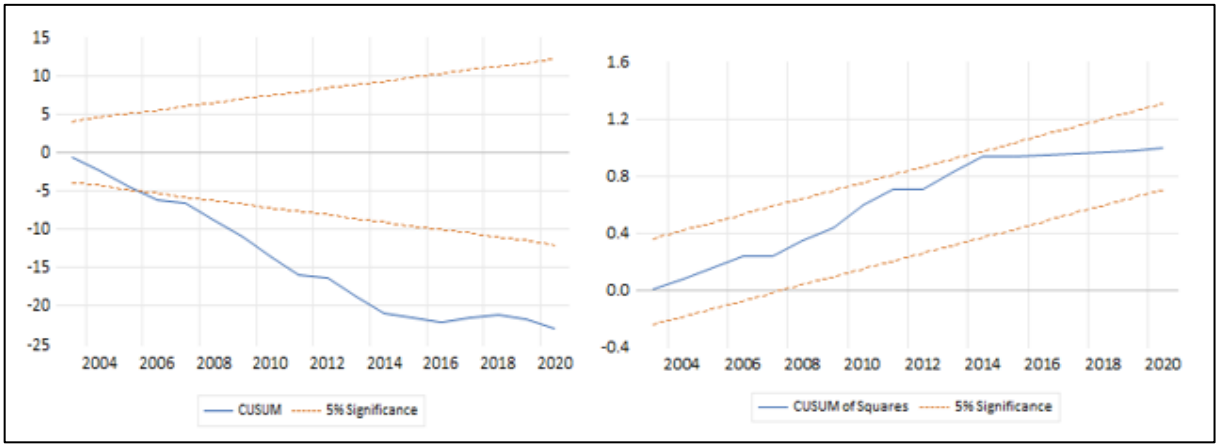

المصدر: مخرجات Eviews12، بالاعتماد على الملحق(13)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه لا يوجد استقرار هيكلي للمعلمات المقدرة في النموذج لأنه كما هو ظاهر على يسار الشكل(3-23) أن المنحنى خارج الحدود الحرجة بداية من سنة 2006، وهذا شيء طبيعي لأنه لو رجعنا إلى منحنى تطور البطالة(أنظر الشكل(1-3)) نشاهد أنه هناك انخفاض حاد لمعدلات البطالة من سنة 2000 إلى غاية 2006، ولكن عند أخذ مربع هذه الاحصائية-التي يعتمد عليها الباحث الاقتصادي- نجد أن المنحنى داخل الحدود الحرجة كما هي موضحة على يمين الشكل، وبالتالي يمكن القول أن هذه المعلمات المقدرة مستقرة هيكليا.

- اختبار بيانات النموذج الاصلي والنموذج المقدر

يمكن ملاحظة نتائج الاختبار من خلال التمثيل البياني الموضح في الشكل التالي:

الشكل(3-24): مقارنة البواقي الحالية بالبواقي المقدرة

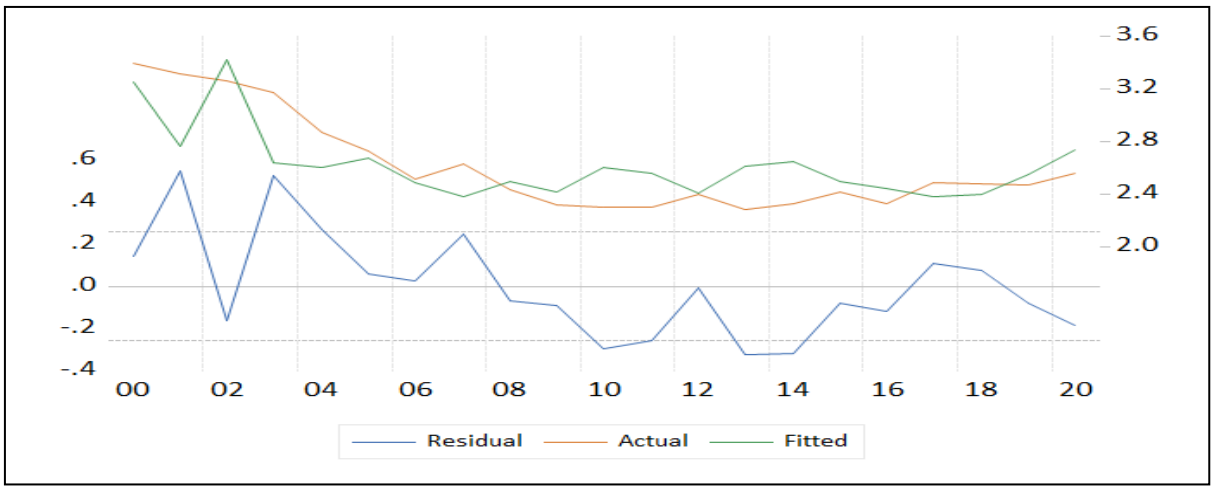

المصدر: مخرجات Eviews12، بالاعتماد على الملحق(13)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن منحنى البطالة الحالي يتطابق مع منحنى البطالة الفعلي، وهذ تأكيد لنجاعة النموذج الذي تم تقديره، بالإضافة إلى اجتيازه جميع الاختبارات الاحصائية، حيث أكدت نتائج هذه الاختبارات على سلامة النموذج وخلوه من جميع المشاكل القياسية وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في التحليل والتفسير الاقتصادي.

المطلب الثالث: تقدير النموذج القياسي الثاني

من خلال التأكد من صحة نتائج تقدير النموذج القياسي الأول، بالإضافة اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وكذا القدر التفسيرية للمتغيرات المستقلة للمتغير التابع من خلال معامل التحديد R^2 والتي تساوي 53%، ولكن تعتبر هذه النسبة ضعيفة نوعا ما، أي توجد ما نسبته 47% من

العوامل الأخرى لتفسير معدلات البطالة، ولهذا ارتأينا أن ندرج متغيرات أخرى إضافية من أجل زيادة القوة التفسيرية للنموذج، حيث تكمن هذه المتغيرات في البرامج التنموية والتي هي على شكل متغيرات وهمية.

الفرع الأول: صياغة النموذج الثاني

أولا: الصيغة الرياضية

$$LUNEM = f(LINF, LOIL, D_1, D_2, D_3, D_4)$$

حيث تمثل (D_1, D_2, D_3, D_4) متغيرات وهمية.

ثانيا: الصيغة القياسية

$$LUNEM = \beta_0 + \beta_1 LINF + \beta_2 LOIL + \beta_3 D_1 + \beta_4 D_2 + \beta_5 D_3 + \beta_6 D_4 + \mu$$

حيث أن:

β_0: القاطع أو الحد الثابت

$\beta_6, \beta_5, \beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1$: معلمات المتغيرات

μ : حد الخطأ أو الخطأ العشوائي

ثالثا: الصيغة بعد عملية التقدير

$$\widehat{\text{LUNEM}} = \widehat{\beta_0} + \widehat{\beta_1} LINF + \widehat{\beta_2} LOIL + \widehat{\beta_3} D_1 + \widehat{\beta_4} D_2 + \widehat{\beta_5} D_3 + \widehat{\beta_6} D_4$$

حيث تمثل: $\widehat{\beta_6}, \widehat{\beta_5}, \widehat{\beta_4}, \widehat{\beta_3}, \widehat{\beta_2}, \widehat{\beta_1}, \widehat{\beta_0}$ المعالم المقدرة للمتغيرات المفسرة

$\widehat{\text{LUNEM}}$: القيمة المقدرة للمتغير التابع(معدلات البطالة)

الفرع الثاني: تقدير النموذج الثاني

بعد الصياغة الرياضية لهذا النموذج المقترح وعند القيام بعملية التقدير ظهرت لنا عدة مشاكل قياسية، والتي من بينها عدم معنوية أغلب المعالم المقدرة (أنظر الملحق(5))، وبعد حذف المتغيرات الكمية لكل من الجباية البترولية والتضخم والإبقاء على المتغيرات الوهمية فقط، حيث أصبحت الصيغة الرياضية لهذا النموذج على الشكل:

$$LUNEM = f(D_1, D_2, D_3, D_4)$$

وبالتالي أصبحت نتائج التقدير كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل(3-25): نتائج تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: LUNEM
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 08:49
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D1	0.176902	0.167239	1.057784	0.3059
D2	-0.452063	0.161568	-2.797976	0.0129
D3	-0.652622	0.161568	-4.039307	0.0010
D4	-0.538895	0.161568	-3.335407	0.0042
C	2.972644	0.136550	21.76967	0.0000

R-squared	0.773933	Mean dependent var	2.615011
Adjusted R-squared	0.717417	S.D. dependent var	0.363273
S.E. of regression	0.193111	Akaike info criterion	-0.246851
Sum squared resid	0.596667	Schwarz criterion	0.001845
Log likelihood	7.591937	Hannan-Quinn criter.	-0.192878
F-statistic	13.69389	Durbin-Watson stat	1.363014
Prob(F-statistic)	0.000049		

المصدر: مخرجات Eviews12، بالاعتماد على الملحق(14)

$$LUNEM = 0.17*D1 - 0.45*D2 - 0.65*D3 - 0.53*D4 + 2.97$$

التفسير الاحصائي:

يظهر لنا من خلال نتائج التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية أنه توجد علاقة طردية بين برنامج الانعاش الاقتصادي ومعدلات البطالة، ولكن هذه العلاقة غير معنوية عند مستوى 5%، كما نلاحظ أيضا أنه هناك علاقة عكسية ومعنوية لكل من البرنامج التكميلي لدعم النمو، البرنامج الخماسي للتنمية وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي.

كما نلاحظ أيضا أن الخطأ المعياري لهذه المتغيرات منخفض، أي لا توجد انحرافات كبيرة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة للنموذج.

أما فيما يخص معنوية معالم النموذج ككل فكانت النتائج معنوية، وذلك من خلال إجراء اختبار فيشر حيث كانت الاحصائية المحسوبة لهذا الاخير أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة بأنه هناك معنوية للنموذج عند مستوى 5% ومنه النموذج مقبول احصائيا.

كما نلاحظ أيضا أن القوة التفسيرية للنموذج كانت تحسنت مقارنة بالنموذج الأول (0.53)، وذلك من خلال قيمة معامل التحديد R^2 لهذا النموذج والتي تساوي (0.77)، أي أن المتغيرات المفسرة للبطالة

التي تم الاعتماد عليها في هذا النموذج بالغة الاهمية، حيث فســرت ما نســبته 77% في التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة، بينما تبقى النسبة المتبقية لعوامل أخرى خارج النموذج.

التفسير الاقتصادي:

العلاقة الطردية بين معدلات البطالة وبرنامج الانعاش الاقتصادي نفسرها بأن هذا البرنامج جاء لإعادة بعث الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي للسكان، وذلك من خلال الاهتمام بالمنشآت القاعدية ودعم الاصلاحات، كما أن دوره في تخفيض معدلات البطالة لم يظهر بعد في بداية تنفيذ هذا البرنامج، ولكن تظهر نتائجه في السنة أو السنتين الاخيرتين خلال فترة هذا البرنامج.

أما البرنامج التكميلي لدعم النمو كان عكس برنامج الانعاش الاقتصادي فقد كان له دور ايجابي في تخفيض معدلات البطالة وذلك من خلال العلاقة العكسية الظاهرة في الشكل(3-25)، حيث نلاحظ أن هذا البرنامج يساهم في تخفيض معدلات البطالة بنسبة 45%، أي عندما يرتفع معدل البطالة بنسبة 1% يساهم هذا البرنامج بتخفيضه بنسبته 45%.

أما بالنسبة للبرنامج الخماسي للتنمية فقد لعب دورا هاما في تخفيض معدلات البطالة وذلك من خلال الاشارة السالبة بالإضافة إلى قيمة المعلمة المقدرة العالية والتي فاقت 65%، وبالتالي يمكن أن نفسر هذه النتائج إلى مضمون هذا البرنامج بالضبط، حيث كان يهدف إلى مكافحة البطالة وذلك عن طريق استحداث 3 مليون منصب عمل، حيث رصد لها ولأول مرة أكثر من 360 مليار دينار جزائري، بالإضافة إلى مساهمة قطاع الخدمات خارج الادارة والذي ساهم بشكل جيد في التشغيل، كما تجدر الاشارة إلى تزامن هذه البرامج مع انشاء وكلات وأجهزة تشغيل لتنظيم سوق العمل، والتي كان لها دور أيضا في تخفيض معدلات البطالة.

أما فيما يخص برنامج توطيد النمو الاقتصادي فقد كانت مساهمته في تخفيض معدلات البطالة ايجابية ولكن بدرجة أقل من البرنامج الخماسي للتنمية، حيث بلغت نسبة المساهمة 53% وهي نسبة معتبرة، حيث نفسر هذا التراجع مقارنة مع البرنامج الذي قبله إلى أن الحكومة ركزت أكثر على التنمية المحلية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، بالإضافة إلى اتخاذ سياسة التقشف وترشيد النفقات التي انتهجتها الحكومة في تلك الفترة لاسيما نفقات التسيير بسبب انخفاض أسعار النفط.

الفرع الثالث: اختبارات صلاحية النموذج

هناك عدة اختبارات يتم استخدامه لمعرفة مدى صلاحية النموذج نذكر منها:

- اختبار تتبع البواقي التوزيع الطبيعي:

حيث يعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات التي نستخدمها في تحديد اذ ما كانت سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

الشكل(3-26): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

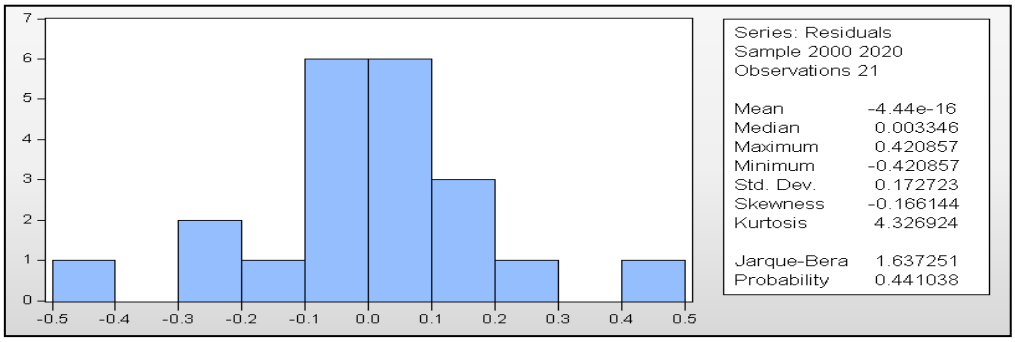

المصدر: مخرجات Eviews12، بالاعتماد على الملحق(14)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن سلسلة البواقي تتوزع طبيعيا من خلال طبيعة الأعمدة البيانية الصعود ثم النزول، كما نلاحظ أيضا أن الاحتمالية لاختبار هي أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- اختبار استقرار البواقي:

الشكل(3-27): اختبار استقرار البواقي

Date: 08/23/23 Time: 08:51
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.022	0.022	0.0113	0.915
		2	0.018	0.018	0.0197	0.990
		3	-0.166	-0.166	0.7551	0.860
		4	-0.110	-0.105	1.0971	0.895
		5	0.282	0.304	3.5060	0.622
		6	-0.001	-0.043	3.5060	0.743
		7	0.116	0.063	3.9711	0.783
		8	-0.229	-0.171	5.9271	0.655
		9	-0.159	-0.110	6.9489	0.642
		10	-0.008	-0.043	6.9517	0.730
		11	0.111	0.120	7.5502	0.753
		12	0.184	0.062	9.3712	0.671

المصدر: مخرجات Eviews12، بالاعتماد على الملحق(14)

نلاحظ من خلال الشكل (3-27) أن سلسلة البواقي مستقرة، لأن كل معاملات البواقي داخل مجال الثقة بمستوى معنوية 5%، بالإضافة إلى أن معنوية هذه المعاملات كلها تختلف عن الصفر، وبالتالي تم قبول الفرض البديل القائل بأن سلسلة البواقي مستقرة.

- اختبار تجانس البواقي (ARCH):

الشكل(3-28): اختبار تجانس البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.000150	Prob. F(1,18)	0.9904
Obs*R-squared	0.000166	Prob. Chi-Square(1)	0.9897

المصدر: مخرجات Eviews12، بالاعتماد على الملحق(14)

كما هو ملاحظ في الشـــكل أعلاه أن الاحتمالية لهذا الاختبار معنوية عند مســـتوى 5%، وبالتالي يمكن القول أن البواقي متجانسة من خلال احصائية فيشر، وأن التباين الشرطي متجانس.

- اختبار الارتباط بين البوقي LM:

الشكل(3-29): اختبار ارتباط البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.018293	Prob. F(2,14)	0.9819
Obs*R-squared	0.054735	Prob. Chi-Square(2)	0.9730

المصدر: مخرجات Eviews12، بالاعتماد على الملحق(14)

يمثل الشكل(3-29) اختبار LM إن كانت هذه البواقي مرتبطة فيما بينها أو مرتبطة مع أحد المتغيرات المستقلة، حيث أكدت نتائج هذا الاختبار على أنه لا يوجد ارتباط بين البواقي وذلك بمستوى معنوية 5%.

- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج (CUSUM-of squares, CUSUM):

حيث يمثل الشكل اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي ومربعات البواقي للنموذج

الشكل(3-30): اختبار الاستقرار الهيكلي

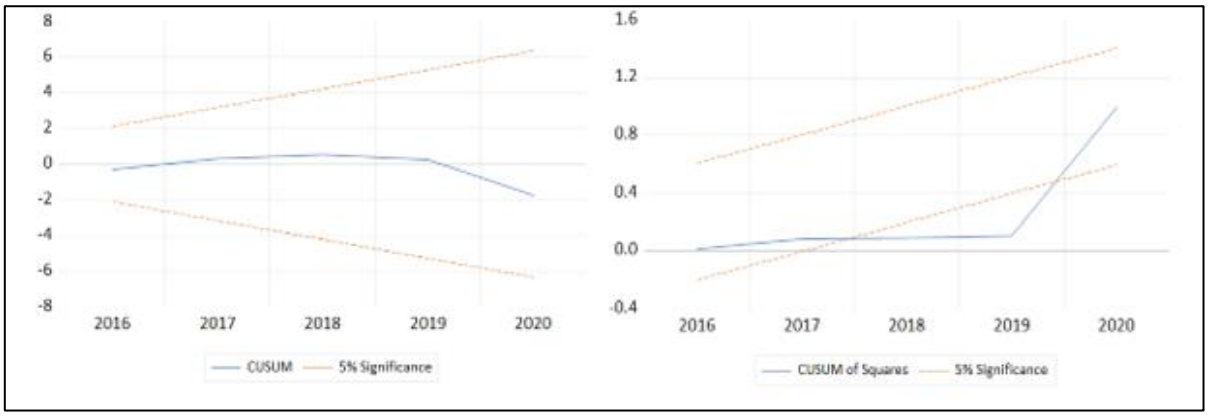

المصدر: مخرجات Eviews12، بالاعتماد على الملحق(14)

يتضح على يسار الشكل أعلاه أن المعلمات المقدرة للنموذج أنها مستقرة هيكليا، وذلك من خلال وقوع المحنى البياني لها داخل الحدود الحرجة لهذا الاختبار الاحصائي، ولكن عند أخذ مربع هذا الاختبار يظهر لنا خروج المنحنى ثم العودة إلى داخل الحدود الحرجة تقريبا سنتي 2018 و2019، حيث نفسر هذا الانحراف إلى أن الجباية البترولية سجلت أعلى مستوياتها في هاتين السنتين، وبالتالي ما دام تم رجوع المنحنى إلى الحدود الحرجة، كما هو مبين على يمين الشكل، وبالتالي يمكن القول أن المعلمات المقدرة مستقرة هيكليا وبمستوى معنوية 5%.

- اختبار بيانات النموذج الاصلي والنموذج المقدر:

يمكن ملاحظة نتائج الاختبار من خلال التمثيل البياني الموضح في الشكل التالي:

الشكل(3-31): مقارنة البواقي الحالية بالبواقي المقدرة

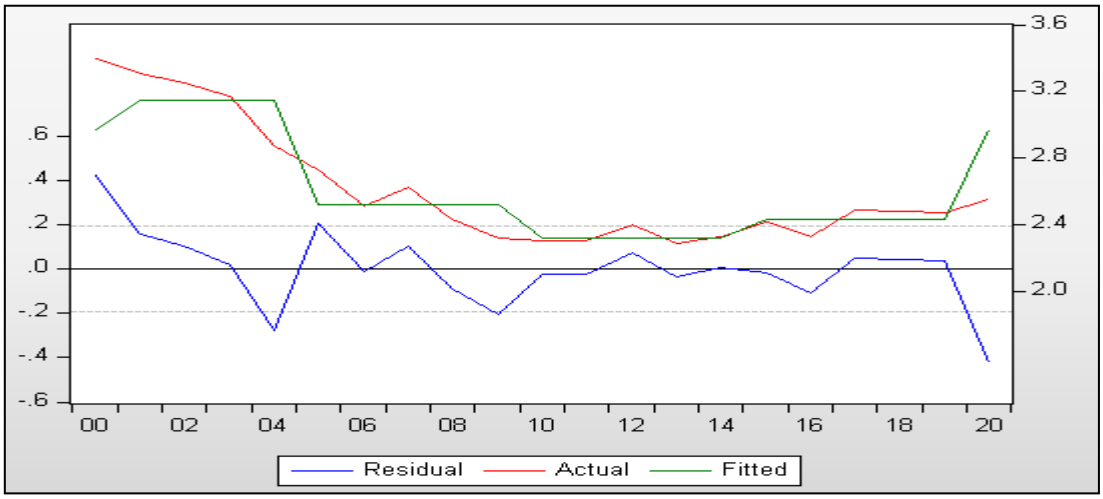

المصدر: مخرجات Eviews12، بناءا على نتائج التقدير

نلاحظ من خلال الشـــكل أعلاه أن منحنى البطالة الحالي يتطابق مع منحنى البطالة الفعلي، وهذا ما يؤكد على نجاعة النموذج الذي تم تقديره، بالإضـــافة إلى اجتيازه جميع الاختبارات الاحصـــائية، حيث أكدت نتائج هذه الاختبارات على ســـلامة النموذج وخلوه من جميع المشـــاكل القياســـية وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في التحليل والتفسير الاقتصادي.

خاتمة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل تناول الجانب الاقتصاد القياسي، وذلك من أجل معرفة العلاقة الحقيقية بين البطالة والبرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، وبالتالي تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول دراسة الأدبيات السابقة والتي لها علاقة بموضوع دراستنا، والتي من خلالها تم تحديد أهم المتغيرات الكمية المفسرة لمعدلات البطالة.

أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه الإطار النظري للاقتصاد القياسي والنمذجة، باعتبارها من بين أفضل الطرق الناجعة في تحليل وتفسير طبيعة العلاقة بين مختلف الظواهر الاقتصادية، لأنه يجمع بين النظرية الاقتصادية وعلوم الاحصاء الوصفي وعلوم الرياضيات، أو ما يعرف بالنموذج القياسي بما فيه الخطأ العشوائي.

أما المبحث الثالث فقد تم التطرق إلى بناء نموذج قياسي ثم تقدير وقد توصنا إلى أنه هناك نموذجين، النموذج الأول وهو نموذج انحدار لوغاريتمي متعدد يحتوي على متغيرات كمية والمتمثلة في الجباية البترولية والتضخم يفسر معدلات البطالة، حيث أثبتت النتائج أنه هناك علاقة عكسية ومعنوية بين هاذين المتغيرين والبطالة، أما النموذج الثاني فهو نموذج خطي متعدد يحتوي على متغيرات نوعية والمتمثلة في البرامج التنموية، وبالتالي تم تقديرها بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية، كما أنه تم اجتياز جميع مراحل الاختبارات الاحصائية سواء تلك المتعلقة بفرضيات الخطأ العشوائي أو تلك المتعلقة بالنموذج ككل.

كما أظهرت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين جميع المتغيرات المفسرة للنموذج ومعدلات البطالة ماعدا برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والتي كانت العلاقة طردية وغير معنوية بينه وبين معدلات البطالة.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد كان الهدف من وراء انجاز هذه العمل هو تحديد طبيعة العلاقة التي تربط معدلات البطالة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى معرفة نوع العلاقة بين البطالة والبرامج التنموية المطبقة في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020، لكون أن هذه البرامج أداة من الأدوات السياسية، التي تُعول عليها الحكومة الجزائرية في النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية إلى الأمام، وبالتالي تحسين مؤشراتها الاقتصادية، لاسيما في تحقيق توازن سوق الشغل الذي عرف اختلالات كبيرة وعلى وجه الخصوص قبل تنفيذ هذه البرامج.

وحتى نتمكن من الإجابة على الاشكالية الرئيسية المطروحة، بالإضافة إلى الاجابة على مختلف الأسئلة الفرعية، سواء تلك المتعلق بالجانب النظري أو الجانب القياسي، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول حيث تناولنا في الفصل الأول الجانب النظري لظاهرة البطالة، ثم في الفصل الثاني تطرقنا إلى تحليل مضمون البرامج التنموية وبرامج التشغيل المعتمدة في الجزائر، أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه للجانب القياسي للدراسة، حيث حاولنا بناء نموذجين قياسيين كان الهدف منهما معرفة طبيعة العلاقة وتحديدها بدقة بين معدلات وكل من المتغيرات الاقتصادية والبرامج التنموية.

وبالتالي سمحت لنا هذه الدراسة بالإجابة على الاشكالية الرئيسية المطروحة، حيث كانت النتائج كما يلي:

أولا: نتائج الدراسة النظرية

1- من خلال أهم التعاريف المختلفة لظاهرة البطالة، من وجهة نظر كل هيئة سواءً على المستوى المحلي أو الدولي، قد تبين أن جميعها تشترك في تعريف واحد، والذي يتكون من العناصر التالية: السن، القدرة، الرغبة والبحث عن العمل، كما تم التوصل إلى الأسباب التي تؤدي إلى البطالة لعل من أهمها التقدم التكنولوجي؛

2- لقد أعطى الفكر الاسلامي العديد من الحلول لمعالجة الظاهرة، لعل من أبرزها الحث عن العمل وإتقانه، أما الفكر الاقتصادي الوضعي فقد تعددت نظرياته حول البطالة منها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث، حيث نجد من بين النظريات التقليدية التي اهتمت بموضوع البطالة هي المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية، حيث تُقر هذه الأخيرة بأنه توجد بطالة إجبارية نتيجة قصور في الطلب الكلي الفعال، بينما يرى

الكلاسيك عكس ذلك لأن معدلات البطالة مرتبط بمدى ارتفاع أو انخفاض الأجور، وبالتالي فهي بطالة اختيارية، أما النظريات الحديثة فقد أعطت تفسيرات أكثر واقعية للبطالة؛

3- لمعرفة طبيعة العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الكلية التي تناولتها معظم النظريات، تم التوصل إلى أنه هناك علاقة عكسية بين الانفاق العام والبطالة، وعلاقة عكسية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة، بينما هناك طردية بين التضخم والبطالة حسب محنى "وليام فليبس"؛

4- تم التوصل إلى أن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية تهدف إلى تقدم المجتمع في شتى مجالات الحياة، إذ تقوم على مجموعة من الإجراءات والسياسات والآليات المختلفة، كما أن للتنمية الاقتصادية العديد من الأهداف لعل من أبرزها رفع المستوى المعيشي وزيادة الدخل القومي الحقيقي، بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل وتخفيض معدلات البطالة، إلا أن للتنمية العديد من المعوقات والمشاكل حيث تتمثل هذه المشاكل في مشاكل داخلية كمشكلة زيادة حجم السكان، و مشاكل خارجية تنحصر أساسا في الضغط الذي تفرضه الدول المتقدمة على الدول النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي؛

5- حتى تكون التنمية الاقتصادية فعالة فإنه لا بد من التخطيط المسبق لها حسب مقتضيات الدولة وظروفها وواقعها الاقتصادي، وحتى يكون التخطيط مثمرا يجب أولا الاعتماد على مجموعة من المعايير والمبادئ الأساسية التي لا يمكن للتنمية أن تحدث بدونها، ومن بين هذه المبادئ نجد الشمولية والواقعية ومبدأ التكامل والاتساق؛

6- أثبتت نتائج الدراسة التحليلية إلى أن البرامج التنموية الأربعة خلال الفترة (2000-2020) كان لها دور في تخفيض معدلات البطالة، بالإضافة إلى مساهمة أجهزة وبرامج التشغيل التي انتهجتها الجزائر في تلك الفترة والتي شملت مختلف شرائح المجتمع، ومن بينها الوكالة الوطنية للتشغيل وأيضا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي كان لها الأثر الإيجابي على معدلات البطالة من خلال تمويل العديد من المشاريع الاستثمارية.

ثانيا: نتائج الدراسة القياسية

1- تم التوصل من خلال نتائج الدراسة القياسية، إلى أن هناك محددين رئيسيين لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) هما الجباية البترولية والتضخم، حيث أثبتت الدراسة على معنوية هذين المتغيرين وبإشارة عكسية لكل منهما، كما هو موضح بالعلاقة التالية:

$$LUNEM = -0.39*LOIL - 0.22*LINF + 14.07$$

2- كما أظهرت النتائج بأنه توجد علاقة عكسية ومعنوية بين معدلات البطالة والبرامج التنموية الثلاث الأخيرة (البرنامج التكميلي لدعم النمو، البرنامج الخماسي للتنمية، برنامج توطيد النمو الاقتصادي)، بينما هناك علاقة طردية وغير معنوية بالنسبة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي.

حيث كانت النتائج موضحة بالعلاقة التالية:

$$LUNEM = 0.17*D1 - 0.45*D2 - 0.65*D3 - 0.53*D4 + 2.97$$

3- أفضل برنامج من البرامج التي ساهمت في تخفيض معدلات البطالة هو البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014).

ثالثا: نتائج اختبار الفرضيات

1- توجد هناك علاقة بين معدلات البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهو مايؤكد صحة الفرضية الأولى، حيث تكون هذه العلاقة كالتالي:

- العلاقة عكسية بين الانفاق العام والبطالة؛
- العلاقة عكسية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة؛
- العلاقة طردية بين التضخم والبطالة؛
- العلاقة طردية بين نمو حجم السكان والبطالة.

2- هناك نجاح لمختلف برامج التشغيل المعتمدة في الجزائر، حيث ساهمت بشكل أو بآخر في تنظيم سوق الشغل هذا من جهة ومن جهة أخرى ساهمت في تخفيض معدلات البطالة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

3- يوجد محددين فقط رئيسية للبطالة في الاقتصاد الجزائري وهما الجباية البترولية والتضخم، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة؛

4- كان للبرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) دور في امتصاص معدلات البطالة، ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة؛

رابعا: المقترحات

1- ينبغي على الحكومة الجزائرية الاستثمار في السياحة المحلية والأجنبية، لما لها دور في زيادة النشاط الاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن قطاع السياحة له قدرة عالية في استيعاب لليد العاملة، وذلك من خلال الخدمات الفندقية والإطعام والنقل و...الخ؛

2- إعادة النظر من طرف متخذي القرار بالجزائر في صيغ التوظيف، بالإضافة إلى كيفية تحديد سلم الأجور سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، حيث نجد أغلب الشباب طالبي العمل يفضلون القطاع العام على القطاع الخاص، لأن معظم صيغ التوظيف في القطاع الخاص محدودة المدة، ضف إلى ذلك الفارق في الأجر بين القطاعين؛

3- ربط مخرجات التعليم العالي ومعاهد التكوين من طلبة مؤهلين بالقطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تفعيل نظام معلوماتي يمكن من خلاله معرفة متطلبات سوق الشغل، أي يجب تفعيل الرقمنة في جميع القطاعات الاقتصادية من أجل تحديد عدد الوظائف المشغلة وعدد الوظائف المتاحة؛

4- تبني سياسة وإستراتجية واضحة المعالم في مكافحة البطالة وبشكل مباشر من خلال إعطاء الأولوية في التوظيف للبطالين، ضف إلى ذلك تثمين الشهادات المتحصل عليها من قبل الموظفين، بمعنى آخر الحد من تغير الوظائف.

خامسا: آفاق الدراسة

موضوع ظاهرة البطالة هو موضوع جدير بالإهتمام وبالأخص في وقتنا الحالي في ضل التحولات الاقتصادية والتطور التكنولوجي، وبالتالي يستوجب هذا الأمر البحث في أثر التطور التكنولوجي على اليد العاملة بشكل خاص وعلى ظاهرة البطالة بشكل عام؛

قد تبين من خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها بأنه توجد علاقة بين البرامج التنموية ومعدلات البطالة، وبالتالي يمكن إثراء هذه الدراسة بنوع هذه العلاقة هل هي علاقة قصيرة الأجل أو علاقة طويلة الأجل أو تجمع بين الأجلين؛

كما أنه يمكن للمهتمين بموضوع ظاهرة البطالة القيام بدراسة تنبؤية لحالة البطالة في الجزائر آفاق سنة 2030، أو بدراسة تقديرية لمعدلات البطالة إلى ما بعد الجباية البترولية.

الملاحق

الملحق(1)

	UNEM	EXP01	GDP	INF	INVE	OIL	POP
UNEM	1.000000	−0.733942	−0.792137	−0.441911	−0.795428	−0.573985	−0.824062
EXP01	−0.733942	1.000000	0.972171	0.367795	0.981135	0.274657	0.978256
GDP	−0.792137	0.972171	1.000000	0.346468	0.984924	0.449200	0.990311
INF	−0.441911	0.367795	0.346468	1.000000	0.394265	0.043374	0.356006
INVE	−0.795428	0.981135	0.984924	0.394265	1.000000	0.372328	0.981567
OIL	−0.573985	0.274657	0.449200	0.043374	0.372328	1.000000	0.418658
POP	−0.824062	0.978256	0.990311	0.356006	0.981567	0.418658	1.000000

الملحق(2)

Dependent Variable: LUNEM
Method: Least Squares
Date: 08/13/23 Time: 03:25
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPOP	-1.160087	2.264466	-0.512300	0.6159
LOIL	-0.264725	0.067639	-3.913778	0.0014
LINVE	-1.403809	0.270771	-5.184481	0.0001
LINF	0.059714	0.050125	1.191300	0.2520
LGDP	3.673537	1.218649	3.014434	0.0087
C	-40.92971	16.07135	-2.546751	0.0223

R-squared	0.931936	Mean dependent var	2.615011
Adjusted R-squared	0.909248	S.D. dependent var	0.363273
S.E. of regression	0.109436	Akaike info criterion	-1.351999
Sum squared resid	0.179643	Schwarz criterion	-1.053564
Log likelihood	20.19599	Hannan-Quinn criter.	-1.287231
F-statistic	41.07634	Durbin-Watson stat	2.304180
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق(3)

Dependent Variable: LUNEM
Method: Least Squares
Date: 08/13/23 Time: 03:27
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOIL	-0.256719	0.064274	-3.994110	0.0010
LINVE	-1.466504	0.235905	-6.216500	0.0000
LINF	0.064647	0.048044	1.345573	0.1972
LGDP	3.174841	0.716054	4.433802	0.0004
C	-43.90434	14.63631	-2.999687	0.0085

R-squared	0.930745	Mean dependent var	2.615011
Adjusted R-squared	0.913432	S.D. dependent var	0.363273
S.E. of regression	0.106884	Akaike info criterion	-1.429892
Sum squared resid	0.182786	Schwarz criterion	-1.181196
Log likelihood	20.01386	Hannan-Quinn criter.	-1.375918
F-statistic	53.75788	Durbin-Watson stat	2.349300
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق(4)

Dependent Variable: LUNEM
Method: Least Squares
Date: 08/13/23 Time: 07:56
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOIL	-0.179545	0.113066	-1.587967	0.1307
LINF	-0.112866	0.069272	-1.629311	0.1216
LGDP	-1.162464	0.288736	-4.026045	0.0009
C	43.06116	7.714881	5.581572	0.0000

R-squared	0.763474	Mean dependent var	2.615011
Adjusted R-squared	0.721735	S.D. dependent var	0.363273
S.E. of regression	0.191629	Akaike info criterion	-0.296863
Sum squared resid	0.624271	Schwarz criterion	-0.097907
Log likelihood	7.117064	Hannan-Quinn criter.	-0.253685
F-statistic	18.29128	Durbin-Watson stat	0.974082
Prob(F-statistic)	0.000015		

الملحق(5)

Dependent Variable: LUNEM
Method: Least Squares
Date: 08/13/23 Time: 06:49
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOIL	-0.029487	0.123722	-0.238334	0.8151
LINF	-0.209747	0.065760	-3.189584	0.0066
D1	0.429308	0.168124	2.553512	0.0230
D2	-0.171773	0.160676	-1.069065	0.3031
D3	-0.319469	0.163512	-1.953795	0.0710
D4	-0.199347	0.167234	-1.192021	0.2531
C	3.773740	3.452152	1.093156	0.2928

R-squared	0.873692	Mean dependent var	2.615011
Adjusted R-squared	0.819561	S.D. dependent var	0.363273
S.E. of regression	0.154312	Akaike info criterion	-0.638485
Sum squared resid	0.333369	Schwarz criterion	-0.290311
Log likelihood	13.70409	Hannan-Quinn criter.	-0.562922
F-statistic	16.14008	Durbin-Watson stat	1.802381
Prob(F-statistic)	0.000015		

ملحق(6)

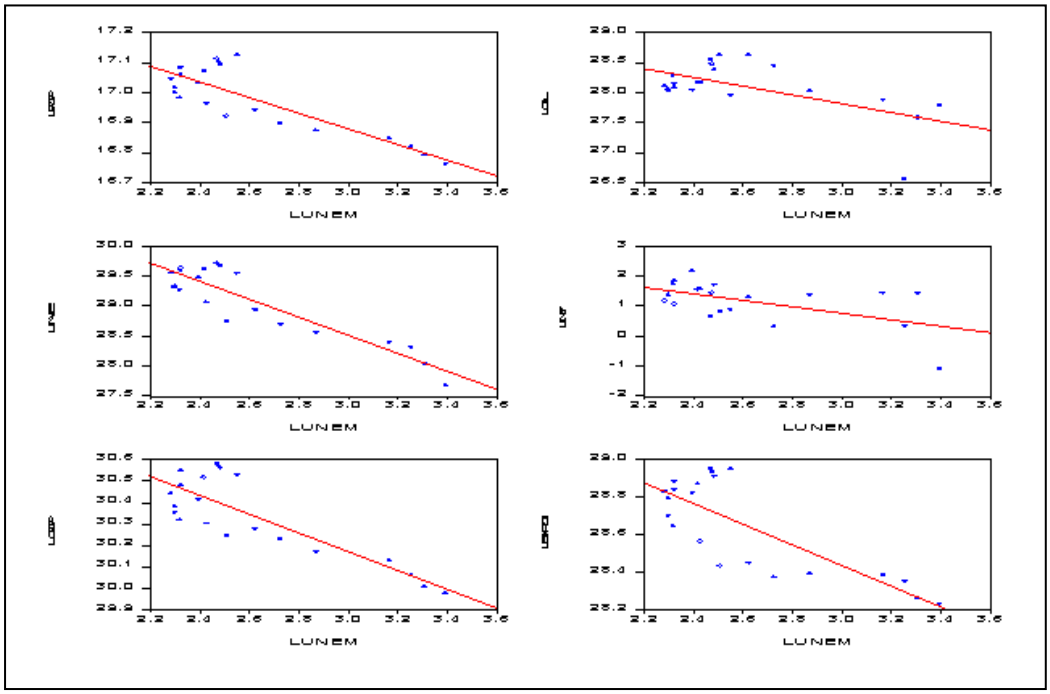

الملحق(7)

Dependent Variable: LEXP01
Method: Least Squares
Date: 08/13/23 Time: 09:31
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP	0.336573	0.486136	0.692343	0.4993
LINF	0.004922	0.019996	0.246152	0.8089
LINVE	-0.045249	0.108015	-0.418915	0.6812
LOIL	-0.094492	0.026982	-3.501991	0.0032
LPOP	2.054962	0.903328	2.274880	0.0380
C	-12.49067	6.411087	-1.948293	0.0703

R-squared	0.977787	Mean dependent var	28.64728
Adjusted R-squared	0.970383	S.D. dependent var	0.253669
S.E. of regression	0.043656	Akaike info criterion	-3.190017
Sum squared resid	0.028587	Schwarz criterion	-2.891582
Log likelihood	39.49518	Hannan-Quinn criter.	-3.125249
F-statistic	132.0570	Durbin-Watson stat	1.156680
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق(8)

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 08/13/23 Time: 09:42
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXP01	0.092005	0.132889	0.692343	0.4993
LINF	-0.006210	0.010352	-0.599929	0.5575
LINVE	0.039018	0.055903	0.697964	0.4959
LOIL	0.027881	0.017604	1.583797	0.1341
LPOP	1.249265	0.442688	2.821996	0.0129
C	4.580101	3.560942	1.286205	0.2179

R-squared	0.989360	Mean dependent var	30.33902
Adjusted R-squared	0.985814	S.D. dependent var	0.191635
S.E. of regression	0.022825	Akaike info criterion	-4.486991
Sum squared resid	0.007815	Schwarz criterion	-4.188556
Log likelihood	53.11340	Hannan-Quinn criter.	-4.422223
F-statistic	278.9669	Durbin-Watson stat	0.627476
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق(9)

Dependent Variable: LINF
Method: Least Squares
Date: 08/13/23 Time: 09:44
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXP01	0.817389	3.320665	0.246152	0.8089
LGDP	-3.772993	6.289062	-0.599929	0.5575
LINVE	3.303477	1.110272	2.975378	0.0094
LOIL	0.164441	0.466858	0.352229	0.7296
LPOP	-10.32342	13.23486	-0.780017	0.4475
C	166.7916	81.84450	2.037908	0.0596

R-squared	0.516440	Mean dependent var	1.180143
Adjusted R-squared	0.355253	S.D. dependent var	0.700633
S.E. of regression	0.562581	Akaike info criterion	1.922394
Sum squared resid	4.747465	Schwarz criterion	2.220829
Log likelihood	-14.18514	Hannan-Quinn criter.	1.987162
F-statistic	3.203981	Durbin-Watson stat	2.386546
Prob(F-statistic)	0.036405		

الملحق(10)

Dependent Variable: LINVE
Method: Least Squares
Date: 08/13/23 Time: 09:45
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXP01	-0.255565	0.610064	-0.418915	0.6812
LGDP	0.806173	1.155034	0.697964	0.4959
LINF	0.112350	0.037760	2.975378	0.0094
LOIL	-0.039754	0.085840	-0.463120	0.6499
LPOP	4.261254	2.233438	1.907935	0.0757
C	-59.41401	7.453442	-7.971353	0.0000

R-squared	0.978145	Mean dependent var	29.09305
Adjusted R-squared	0.970860	S.D. dependent var	0.607775
S.E. of regression	0.103749	Akaike info criterion	-1.458720
Sum squared resid	0.161459	Schwarz criterion	-1.160285
Log likelihood	21.31656	Hannan-Quinn criter.	-1.393952
F-statistic	134.2693	Durbin-Watson stat	1.290938
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق(11)

Dependent Variable: LOIL
Method: Least Squares
Date: 08/13/23 Time: 09:49
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP	5.138511	3.244426	1.583797	0.1341
LEXP01	-4.760447	1.359354	-3.501991	0.0032
LINF	0.049885	0.141627	0.352229	0.7296
LINVE	-0.354605	0.765688	-0.463120	0.6499
LPOP	5.526711	7.297705	0.757322	0.4606
C	-75.00851	47.11284	-1.592103	0.1322

R-squared	0.637795	Mean dependent var	28.09850
Adjusted R-squared	0.517060	S.D. dependent var	0.445882
S.E. of regression	0.309861	Akaike info criterion	0.729567
Sum squared resid	1.440203	Schwarz criterion	1.028002
Log likelihood	-1.660457	Hannan-Quinn criter.	0.794335
F-statistic	5.282609	Durbin-Watson stat	1.789577
Prob(F-statistic)	0.005379		

الملحق(12)

Dependent Variable: LPOP
Method: Least Squares
Date: 08/13/23 Time: 09:52
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOIL	0.006664	0.008799	0.757322	0.4606
LINVE	0.045829	0.024020	1.907935	0.0757
LINF	-0.003776	0.004841	-0.780017	0.4475
LGDP	0.277598	0.098370	2.821996	0.0129
LEXP01	0.124824	0.054871	2.274880	0.0380
C	3.465556	1.525703	2.271448	0.0383

R-squared	0.993103	Mean dependent var	16.97957
Adjusted R-squared	0.990804	S.D. dependent var	0.112200
S.E. of regression	0.010759	Akaike info criterion	-5.991126
Sum squared resid	0.001736	Schwarz criterion	-5.692691
Log likelihood	68.90682	Hannan-Quinn criter.	-5.926357
F-statistic	431.9827	Durbin-Watson stat	1.121691
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق(13)

Yea	Unem	Inve	Inf	GDP	Pop	Oil	exp
2000	29,77	1,05E+12	0,34	1,04E+13	19038165	1,17E+12	1,82E+12
2001	27,3	1,52E+12	4,23	1,07E+13	19626399	9,56E+11	1,87E+12
2002	25,9	1,98E+12	1,42	1,14E+13	20193042	3,43E+11	2,06E+12
2003	23,72	2,16E+12	4,27	1,22E+13	20746612	1,28E+12	2,13E+12
2004	17,65	2,54E+12	3,96	1,27E+13	21296413	1,49E+12	2,14E+12
2005	15,27	2,93E+12	1,38	1,34E+13	21841618	2,27E+12	2,10E+12
2006	12,27	3,07E+12	2,31	1,37E+13	22354242	2,71E+12	2,23E+12
2007	13,79	3,71E+12	3,68	1,41E+13	22845303	2,71E+12	2,27E+12
2008	11,33	4,20E+12	4,86	1,45E+13	23315424	1,72E+12	2,54E+12
2009	10,16	5,16E+12	5,74	1,47E+13	23766657	1,93E+12	2,76E+12
2010	9,96	5,52E+12	3,91	1,52E+13	24198798	1,50E+12	2,92E+12
2011	9,96	5,36E+12	4,52	1,57E+13	24569853	1,53E+12	3,20E+12
2012	10,97	6,35E+12	8,89	1,62E+13	24959503	1,52E+12	3,29E+12
2013	9,82	6,89E+12	3,25	1,67E+13	25342751	1,62E+12	3,32E+12
2014	10,21	7,15E+12	2,92	1,73E+13	25690645	1,58E+12	3,36E+12
2015	11,21	7,33E+12	4,78	1,79E+13	25993585	1,72E+12	3,46E+12
2016	10,2	7,44E+12	6,40	1,85E+13	26300650	1,68E+12	3,51E+12
2017	12	7,77E+12	5,59	1,88E+13	26564898	2,13E+12	3,60E+12
2018	11,89	7,92E+12	4,27	1,90E+13	26810324	2,35E+12	3,69E+12
2019	11,81	8,08E+12	1,95	1,91E+13	27079012	2,52E+12	3,76E+12
2020	12,83	6,83E+12	2,42	1,82E+13	27395306	1,39E+12	3,75E+12

الملحق(14)

Yea	D1	D2	D3	D4
2000	0	0	0	0
2001	1	0	0	0
2002	1	0	0	0
2003	1	0	0	0
2004	1	0	0	0
2005	0	1	0	0
2006	0	1	0	0
2007	0	1	0	0
2008	0	1	0	0
2009	0	1	0	0
2010	0	0	1	0
2011	0	0	1	0
2012	0	0	1	0
2013	0	0	1	0
2014	0	0	1	0
2015	0	0	0	1
2016	0	0	0	1
2017	0	0	0	1
2018	0	0	0	1
2019	0	0	0	1
2020	0	0	0	0

قائمة المراجع

القرآن الكريم:

1) سورة التوبة، الآية 34

الكتب:

1) " Barre Siegel"، **النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين**، ترجمة الله منصور، عبد الرحمان عبد الفتاح، دار المريخ للنشر، السعودية، 1987.

2) ابن منظور، **لسان العرب**، الجزء الحادي عشر.

3) أحمد الاشقر، الاقتصاد الكلي، الدار الدولية العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2002.

4) أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم- المقاولات النظرية ومناهج السياسات الاقتصادية**- الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

5) اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج-استراتيجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، الطبعة الأولى.

6) تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1999.

7) حسين عمر، **الاقتصاد والسياسة والنظم- تطور الفكر الاقتصادي قديما وحديثا ومعاصرا**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1994.

8) خالد الزاوي، **البطالة في الوطن العربي- المشكلة ....والحل**، مجموعة نيل العربية، القاهرة، الطبعة الاولى، 2004.

9) خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.

10) زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة-تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998.

11) زيد بن محمد الرماني، **البطالة–العمالة–العمارة من منظور الاقتصاد الاسلامي**، دار طويق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، 2001.

12) زين بن محمد الرماني، **البطالة" العمالة والعمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي**"، الطبعة الاولى، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض،2010.

13) زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، أسامة محمد الفولي، **أصول الاقتصاد السياسي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2000.

14) سامر مظهر قنطقجي، **مشكلة البطالة وعلاجها في الفقه الاسلامي**، دار إحياء للنشر الرقمي، الطبعة الثانية(الإلكترونية)، 2013.

15) سمير مسعود عبد الفتاح، **الموسوعة الاقتصادية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

16) السيد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008.

17) طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الثانية، 2015.

18) طالب محمد عوض، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، منشورات الجامعة الأردنية، الطبعة السادسة، الأردن، 2000.

19) عبد الرحمان يسري أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 2004.

20) عقبة عبد اللاوي بن أحمد، **تطبيقات التحليل الاقتصاد الكلي**، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، 2020، ص 26.

21) علاء فرج الطاهر، **التخطيط الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

22) علي عبد الوهاب النجا، **البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها"دراسة تحليلية تطبيقية"**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005.

23) عمر حسين، التخطيط الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1967.

24) فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، جدارة للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2007.

25) فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

26) محمد بن عبد الله الجراح، أحمد بن عبد الكريم المحيميد، **مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات**، جامعة ملك سعود، الطبعة السادسة، 2017.

27) محمد فوزي أبو السعود، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولي، جامعة الاسكندرية، 2014.

28) مدحت قريشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، الاردن، 2007.

29) مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

30) مصطفى يوسف كافي، **الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط والتنمية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، الطبعة الأولى، الجزء الأول.

31) منى الصحاوي، **اقتصاديات العمل**، مكتبة النهضة الشرقية، القاهرة، 1990.

32) ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.

33) نائل عبد الحفيظ العواملة، **إدارة التنمية–الأسس–النظريات–التطبيقات العملية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2010.

34) نزار سعد الدين العيسي و إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

35) نعمة الله نجيب إبراهيم، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010.

36) وليد إسماعيل السيفو، وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية، الطبعة الأولى، 2006.

الأطروحات والرسائل العلمية:

1) أنور عمر الجرف، **مشكلة البطالة من منظور الفكر الاسلامي**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة بيروت الاسلامية،2017.

2) أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية في تحقيقي التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس،2015 –2016.

3) براحو حاج ملياني، **دور آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر– دراسة تحليلية قياسية وتنبئية**– رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2013–2014.

4) بلعباس رابح، **مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل في تسيير سوق الشغل الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشودة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء الجزائر 2005.

5) بلهادي سفيان، **تقييم برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مخرجات النشاط الاقتصادي– حالة الجزائر خلال الفترة 2000–2008**، اطرحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة،2019–2020.

6) بوبحة سعاد، **الاستثمار في الطاقات المتجددة ودوره في الحد من البطالة–دراسة بعض التجارب الدولية**– أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2021/2020

7) بوطيبة زهير، **واقع وآفاق البرامج التنموية في تفعيل الاستثمارات المحلية–دراسة تحليلية وتقييمية لحالة الجزائر خلال 2001–2014**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، 2015–2014.

8) حمادي خديجة، **علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970–2005 دراسة قياسية اقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.

9) دحماني محمد أدريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2012–2013.

10) رزق قطوش، **إشكالية العلاقة بين تذبذبات أسعار البترول وبعض متغيرات سوق العمل في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية(1970–2017)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2018/2017.

11) زروخي صباح، **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1986–2015)**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة،2017.

12) سعدية زايدي، **سياسة التشغيل في الجزائر – دراسة سوسيولوجية للأمن الوظيفي**، أطروحة دكتوراه، كلية علم الاجتماع جامعة باتنة، 2018/2017.

13) سعودي عبد الصمد، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001–2014)**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة، أطروحة دكتوراه، 2016–2015.

14) سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة "دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2009–2010.

15) طويرات وليد، **سياسة الانفاق العام وأثرها على التنمية الاقتصادية – دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي و الاقتصاد الوضعي**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة قسنطينة، 2014-2015.

16) عايد لمين، **سياسة الصلاح الاقتصادي وأثرها على التشغيل في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة مابين 1990-2017**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.

17) عبد القادر بلعربي، **الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي- دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية-** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009-2010

18) عماد معوشي، **تقييم دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الاشارة إلى الحالة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2014-2015.

19) كحل الراس لندة، **سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

20) لموتي محمد، **أثر الاصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر(دراسة تحليلية قياسية)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،(2015-2016).

21) محمد دمان ذبيح، **الاليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية و الاسلامية، جامعة باتنة، 2007-2008.

22) مداور سهام، **أثر برامج الحكومة على ظاهرة البطالة بالجزائر- دراسة تحليلية قياسية(1990-2014)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2017- 2018.

23) مريم مشري، **أثر الانفاق العام على البطالة في الجزائر(دراسة قياسية للفترة 2000-2016)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019-2020.

24) مزعي إلهام، **دور سياسات التشغيل في امتصاص البطالة على المستوى المحلي–دراسة حالة مديرية التشغيل لولاية المسيلة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مسيلة، 2017–2018.

25) مها محمد نافذ مشهور بهلول، **المحددات الاقتصادية للبطالة في الاراضي الفلسطينية(دراسة قياسية 1995–2012)**، رسالة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2015.

26) ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الاصلاحات الاقتصادية للفترة: بين (1990–2015)**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة، 2016–2017.

27) نذير ياسين، **أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر – دراسة قياسية تحليلية–** للفترة 1970– 2010، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03، 2011–2012.

28) نورة عمارة، **النمو السكاني والتنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر**– مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012.

29) ولد ونوغي خليل، **أثر البرامج التنموية على البطالة والتشغيل في الجزائر (2000–2019)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2020–2021.

المجلات والمقالات العلمية:

1) إبراهيم بن عبد الرحمن آل عروان، **نظرية التوزيع: دراسة اقتصادية فقهية**، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 16، السعودية، 2003.

2) بشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس هيكلية والمحيط منها خلال عقد التسعينات**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الاول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

3) رحيمي عيسى، وآخرون، **ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، ع خ، 2018.

4) سعدي هند، **محددات البطالة في الجزائر –دراسة قياسية تحليلية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد02، 2019.

5) سمير أحمد مصطفى مجدوبة، مصطفي فرج علي عبد الله البركي، **أزمة البطالة وسبل علاجها من منظور إسلامي**، مجلة إدارة المخاطر والأزمات، المجلد 03، العدد 02، سبتمبر 2021.

6) شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، **أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد 01.

7) طهراوي فريد، مولاي بوعلام، **دراسة قياسية لآثر السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد 02، 2019.

8) عباس حسين جواد، **إرزوقي عباس عبد تقييم البرامج والمشاريع العامة(إطار نظري)**، مجلة البيت، العدد 04.

9) عبد الرزاق درغام عيسي أبو شعشع، **منهج القرآن الكريم في علاج البطالة**، مجلة أصول الدين، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد 03، 2017.

10) علي حسين الجيلاني، **آثار الأزمة الاقتصادية على العمل والأجر في الفقه الاسلامي والقانون**، مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 01، 2020

11) فضل المولى معيوف، **الانفاق الحكومي وأثره في الحد من البطالة في الاردن(1990-2015)**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، قسم اقتصاديات المال والعمال، جامعة مؤتة، الاردن، 2017.

12) فلاح حسين ثويني، وحيدة جبر، **دراسة مشكلة البطالة**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 11، الجامعة المستنصرية.

13) قنوني حبيب، وآخرون، **البطالة والتضخم في الجزائر-دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990-2013**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، 2014.

14) محمد فادي القرعان، عبد الرحمان محمد، **قياس أهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة في سورية**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 113، 2013.

15) ميادة حسن رحيم، **البطالة وسبل معالجتها في العراق**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 04،2013.

التقارير:

1) البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الاول.
2) تقارير بنك الجزائر.
3) التقرير السنوي لبنك الجزائر 2004
4) تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2001.

الملتقيات العلمية:

1) بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، **تقييم السياسة التنموية المنتهجة في الجزائر أثرها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2016)**، الرابط:
http://Dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/12025
2) جمال بن السعدي، رضا زواش، **البطالة في الجزائر التعريف الاسباب الاثار الاقتصادية- ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2011.
3) خميس غربي حسين، البطالة-**آثارها السلبية والحلول في الفكر الاسلامي**، المؤتمر العلمي الرابع حول: دور الاقتصاد الاسلامي في بناء اقتصاديات الدولة، مركز تأصيل العلوم وكلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الخرطوم، السودان، نوفمبر 20.
4) رابح بلعباس، ياسين سالمي، **دراسة قياسية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر**، الرابط:
http://Dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/1 9590
5) عبد الواحد حميد الكبيسي، **أثر البطالة على خريجي الجامعات العراقية وعلى مجتمعهم وسبل علاجها**، مركز طرائق التدريس، العراق.
6) محمد خليفة صديق، **البطالة... تشخيص أزمة و محاولة علاج...رؤية تأصيلية**- مع اشارة لحالة السودان،2016.
7) يونس سالم عبد الغني الطراونة، **التحليل الاحصائي للتباين الاقليمي في مستويات البطالة ومعدلاتها في الاردن**، دار كنوز المعرفة العلمية، الاردن، 2009.

المراجع باللغة الأجنبية:

1) Christine Dollo, **Quels déterminants pour l'évolution des savoirs scolaires en SES ?, L'exemple du chômage**, thèse de doctorat, Université Aix-Marseille1, 2001

2) Gregory. N. M, (2006), **" Macroéconomie** ", De Boeck, Paris, 3eme édition,

3) Jacques Freyssinet**, Le chômage**, Onzième édition, Paris, 2004

4) L'office National des Statistiques, données statistiques (**l'emploi et le chômage éditions**) ONS, No226 , Algérie, 1995.

5) L'organisation des nations unies (ONU), **rapport mondial sur le développement humain**, de Boeck université, Bruxelles, 2000 .

6) Olivier Chardon et Dominique Goux , **la nouvelle définition européenne du chômage BIT**, économie et statistique , No362 , 2003

7) L. R. LaMotte, R. R. Hocking (1970), **Computational Efficieucy in the Selection of Regression Variables Technometrics**, Vol 12, Nº 01.

8) R. R. Hocking (1976), The Analysis and Selection of Variables in Linear Regression, Biometrics, Vol 32 No 01.

القوانين والأوامر والجرائد الرسمية:

1) الجريدة الرسمية، العدد 78، قانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015

2) الجريدة الرسمية، العدد 72، قانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016

3) الجريدة الرسمية، العدد 77، قانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017

4) الجريدة الرسمية، العدد 76، قانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018

5) الجريدة الرسمية، العدد 79، قانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، يتضمن قانون المالية لسنة 2019

6) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، 11 سبتمبر 1996.

المواقع الالكترونية:

1) الديوان الوطني للإحصائيات، الرابط: www.ons.dz

2) وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، على الرابط: www.mtess.gov.dz

3) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الرابط: www.angem.dz

4) الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، على الرابط: www.cnac.dz

5) وزارة الصناعة، على الرابط www.industrie.gov.dz

6) وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، على الرابط: www.mfdgi.dz

7) البنك الدولي، على الرابط: www.albankaldawli.org

قائمة الاشكال والجداول

الشكل	العنوان	الصفحة
1-1	تركيبة إجمالي السكان	7
2-1	تحليل البطالة الهيكلية	11
3-1	تحليل البطالة الدورية	14
4-1	توازن سوق العمل عند الكلاسيك	28
5-1	توازن سوق العمل عند المدرسة الكينزية	33
6-1	اختلال سوق العمل والسلع	38
7-1	أثر سياسة الانفاق على معدل التوظيف(النظرية الكينزية)	43
8-1	منحنى فليبس البسيط	45
9-1	منحنى فليبس في ظل التوقعات	47
1-2	مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل 2001-2004	75
2-2	مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل 2005-2009	80
3-2	مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل 2010-2014	84
4-2	مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل 2015-2018	88
1-3	التمثيل البياني لتطورات معدل البطالة	139
2-3	الإحصاء الوصفي لمتغير البطالة	140
3-3	التمثيل البياني لتطور الانفاق الحكومي	141
4-3	الإحصاء الوصفي لمتغير الانفاق الحكومي	142
5-3	التمثيل البياني لتطور الناتج المحلي الإجمالي	143

6-3	الإحصاء الوصفي للناتج المحلي الإجمالي	144
7-3	التمثيل البياني لتطور معدلات التضخم	145
8-3	الإحصاء الوصفي لمعدلات التضخم	145
9-3	التمثيل البياني لتطور تراكم الراس المال الثابت	146
10-3	الإحصاء الوصفي لتراكم الراس المال الثابت	147
11-3	التمثيل البياني لتطور الجباية البترولية	148
12-3	الإحصاء الوصفي للجباية البترولية	148
13-3	التمثيل البياني لتطور الفئة النشطة	149
14-3	الإحصاء الوصفي لتطور الفئة النشطة	150
15-3	التمثيل البياني للمتغيرات الوهمية	152
16-3	التقديرية للنموذج الاول النتائج الأولية	154
17-3	نتائج اختبار تباين معامل التضخم	157
18-3	نتائج تقدير الانحدار للنموذج الاول	158
19-3	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	160
20-3	اختبار استقرار البواقي	161
21-3	اختبار تجانس البواقي	161
22-3	اختبار الارتباط بين البواقي	162
23-3	اختبار الاستقرار الهيكلي	162
24-3	مقارنة البواقي الحالية بالبواقي المقدرة	163

25-3	نتائج تقدير النموذج الثاني	165
26-3	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	167
27-3	اختبار استقرار البواقي	167
28-3	اختبار تجانس البواقي	168
29-3	اختبار ارتباط البواقي	168
30-3	اختبار الاستقرار الهيكلي	169
31-3	مقارنة البواقي الحالية بالبواقي المقدرة	169

الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	ملخص لأنوع البطالة	17
1-2	المخصصات المالية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي	72
2-2	مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل 2001-2004	73
3-2	المخصصات المالية لبرنامج التكميلي لدعم النمو	76
4-2	مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل (2005-2009)	78
5-2	المخصصات المالية للبرنامج الخماسي للتنمية(2010-2014)	81
6-2	مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل (2010-2014)	83
7-2	المخصصات المالية للبرنامج الخماسي للتنمية(2015-2019)	86
8-2	مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل (2015-2018)	87
9-2	توزيع وظائف الشغل المدمجة في إطار نشاطات الإدماج الاجتماعي	92
10-2	عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل من قبل (ANSEJ)	96
11-2	توزيع القروض المصغرة حسب قطاع النشاط	99
12-2	عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل من قبل CNAC	101
13-2	عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل من قبل (ANDI)	104
14-2	ملخص لخصائص أجهزة التشغيل في الجزائر	105
1-3	نتائج الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة	151
2-3	مصفوفة الارتباط الجزئية بين المتغيرات المستقلة	155
3-3	نتائج اختبار F للكشف عن الارتباط الخطي	156
4-3	نتائج تقدير الانحدار التدريجي الخلفي	158

المحتويات

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة العامة	أ- هـ
الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة البطالة	01-53
المبحث الأول: البطالة، قياسها، أنواعها وأسبابها	03
المطلب الأول: تعريف البطالة وقياسها	03
المطلب الثاني: أنواع البطالة	10
المطلب الثالث: أسباب البطالة	18
المبحث الثاني: المقاربات النظرية لتفسير ظاهرة البطالة	20
المطلب الأول: البطالة في الفكر الإسلامي	20
المطلب الثاني: النظريات التقليدية للبطالة	24
المطلب الثالث: النظريات الحديثة لتفسير البطالة	34
المطلب الرابع: آثار البطالة	39
المبحث الثالث: البطالة وعلاقتها ببعض المتغيرات الكلية	42
المطلب الأول: علاقة البطالة بالإنفاق العام والتضخم	42
المطلب الثاني: علاقة البطالة بنمو الناتج المحلي الاجمالي وحجم السكان	48
خلاصة الفصل الأول	53
الفصل الثاني: البرامج التنموية وبرامج التشغيل المعتمدة في الجزائر (2000-2020)	54-106
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والبرامج التنموية	56

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	56
المطلب الثاني: البرامج التنموية ومؤشرات قياسها	60
المطلب الثالث: مبادئ ومراحل البرامج التنموية	63
المطلب الرابع: طرق إعداد البرامج التنموية وتقييمها	66
المبحث الثاني: البرامج التنموية في الجزائر(2000-2020)	71
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	71
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009)	75
المطلب الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية (2010- 2014)	80
المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)	85
المبحث الثالث: أجهزة وبرامج التشغيل المعتمدة في الجزائر للقضاء على البطالة	89
المطلب الأول: الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية(ADS)	89
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)	93
المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)	97
المطلب الرابع: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)	102
خلاصة الفصل الثاني	106
الفصل الثالث: النمذجة القياسية لأثر البرامج التنموية على البطالة في الجزائر	107-171
المبحث الأول : دراسة الأدبيات السابقة	109
المطلب الأول: الدراسات المحلية	109

المطلب الثاني: الدراسات العربية	115
المطلب الثالث: الدراسات الاجنبية	122
المبحث الثاني: الإطار النظري للاقتصاد القياسي والنمذجة	126
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاقتصاد القياسي	126
المطلب الثاني: النموذج القياسي، أهدافه ومجالات استخدامه	128
المطلب الثالث: النماذج الانحدارية	131
المطلب الرابع: نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي	137
المبحث الثالث: تقدير النموذج القياسي المستخدم في الدراسة	139
المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة	139
المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي الأول	152
المطلب الثالث: تقدير النموذج القياسي الثاني	163
خلاصة الفصل الثالث	171
الخاتمة العامة	176-173
الملاحق	184-177
المراجع	196-185
قائمة الاشكال	200-197
قائمة الجداول	201
الملخص	207-206

الملخص:

الهدف من هذه الدراســـة هو معرفة دور البرامج التنموية المتخذة في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2020) في تخفيض معدلات البطالة، بالإضـــافة إلى تحديد نوع العلاقة التي تربط بينهما، وقد تبين أن لهذه الظاهرة أبعاد اقتصادية واجتماعية خطيرة على الفرد والمجتمع ككل، وعلى الحكومات والدول التي تعاني منها، كما تبين لنا أن هذه البرامج كان لها الأثر الايجابي في تخفيض معدلات البطالة، وذلك من خلال اتباع المنهج القياسـي لتحديد طبيعة ونوع العلاقة بين متغيرات الدراسـة، حيث تم بناء نموذجين قياســيين وبعد اختيار طريقة المربعات الصـــغرى العادية في عملية التقدير، فقد توصـــنا إلى أن الجباية البترولية ومعدلات التضـخم هما المحددين الرئيسـين للبطالة في الجزائر وبعلاقة عكسـية، أما فيما يخص العلاقة بين ظاهرة البطالة والبرامج التنموية فقد تبين أن البرنامج الخماســـي للتنمية هو البرنامج الأكثر مساهمة في تخفيض معدلات البطالة.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة البطالة؛ البرامج التنموية؛ النماذج الانحدارية؛ المتغيرات الوهمية.

Summary:

The aim of this study is to know the role of the développent programs taken in Algeria during the period (2000-2020) in reducing unemployment rates, in addition to determining the type of relationship that links them. It has been shown that this phenomenon has serious economic and social dimensions for the individual and society as a whole, and for governments. And the countries that suffer from it. We also found that these programs had a positive impact in reducing unemployment rates, by following the standard approach to determine the nature and type of relationship between the variables of the study, where two standard models were built and after choosing the ordinary least squares method in the estimation process, it was We concluded that petroleum taxes and inflation rates are the main determinants of unemployment in Algeria and in an inverse relationship. As for the relationship between the phenomenon of unemployment and development programs, it was found that the five-year development program is the program that contributes most to reducing unemployment rates.

Key words: unemployment phenomenon; development programs; regression models; dummy variables.

Résumé :

L'objectif de cette étude est de connaître le rôle des programmes de développement entrepris en Algérie au cours de la période (2000-2020) dans la réduction des taux de chômage, en plus de déterminer le type de relation qui les lie. Il a été démontré que ce phénomène a graves dimensions économiques et sociales pour l'individu et la société dans son ensemble, ainsi que pour les gouvernements et les pays qui en souffrent. Nous avons également constaté que ces programmes ont eu un impact positif dans la réduction des taux de chômage, en suivant l'approche standard pour déterminer la nature et le type de relation entre les variables de l'étude, où deux modèles standards ont été construits et après avoir choisi la méthode des moindres carrés ordinaires dans le processus d'estimation, nous avons conclu que les taxes pétrolières et les taux d'inflation sont les principaux déterminants du chômage en Algérie et en une relation inverse. Quant à la relation entre le phénomène du chômage et les programmes de développement, il a été constaté que le programme quinquennal de développement est le programme qui contribue le plus à réduire les taux de chômage.

Mots-clés : phénomène de chômage ; programmes de développement ; modèles de régression ; variables fictives.